روجيه ديب

لبنان المستقرّ



روجيه ديب

لبنان المستقرّ

دار النهار

الطبعة الأولى، شباط 2011
ص ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 747623 -1-961
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-284-7

المحتويات

شكر

لا بد من أن أشكر الكثيرين الذين شجّعوني وساعدوني على وضع هذا الكتاب ونشره.

كوّنت فكري وطوّرته بالحوار والمناقشة مع كثيرين التقيتهم في لجان وحلقات فكر وحوار، أيضاً مع زملائي في الفريق اللبناني والعربي للحوار الإسلامي - المسيحي وفي المركز الماروني للتوثيق والأبحاث. وأخص بالذكر هنا المرحوم جورج افرام الذي تأثرت به بعمق كمصدر إلهام وانفتاح وإنسانية ورؤية.

أما بالنسبة إلى الكتاب، فشكري العميق إلى كل من:

- روفائيل صباغة، عباس صفي الدين، سليمان تقي الدين، أرمان فارس، الذين قرأوا المسودّة الأولى كاملة وزودوني بأفكار ومقترحات وتعليقات.
- أنطوانيت معلوف التي ساعدتني وعلى مدى سنة كاملة في وضع الصيغة الأولى باللغة الفرنسية.
- ميشال أبي نجم الذي نقل النص إلى العربية وساعدني في التفكير على مدى أشهر.
- الأستاذ يوسف سمعان الخوري الذي أعاد الصياغة معي بصبر وإتقان والتزام ومناقشة مسؤولة، على مدى تجاوز أشهراً ستّة...

- نعمة افرام، روبير فاضل، شارل عربيد وريشار جريصاتي الذين رؤوا أهمية المقصد من هذا الكتاب، وشجعوني باستمرار.
- مايا متني.
- أسرة دار النهار للنشر التي رحبت بفكرة الكتاب وأولته عناية كبرى.
- العزيزة جيزيل ناكوزي وفريق عملها.
- ناتالي مجدلاني لتصميم الغلاف.
- العزيز شربل خوري.
- مساعدتي كريستين لحود سَعود التي أشرفت على الأرشيف والنسخ المتعدّدة ونسّقتها.
- العزيز جوزيف رعيدي وفريق عمله لصداقته ونصائحه واتقانه.
- أخص بالشكر ابنتي ناتالي التي قامت بجهد جبار في ادارة مراحل الانتاج والاعلان كلها.

وأخيراً، أقدّم شكري الخاص إلى زوجتي جون، وأولادي جوزيف – باتريك، وفْرد Fred الذين أعطوني من وقتهم ومن وقتي معهم ودعموني لإطلاق هذه المسيرة.

فهذا الكتاب خطوة أولى... من أجل لبنان يستقر ويتحقّق... لكلّ أبنائه.

المقدمة

بعد خروجي من حكومة الاتحاد الوطني برئاسة دولة الرئيس عمر كرامي، في عهد الرئيس الهراوي عام 1991، عكفت على أعمالي الخاصة لأنني اعتبرت أن تلك المرحلة كانت بكل بساطة لغيري من السياسيين. واستَمْرَرْتُ على تواصل بالشأن العام من خلال بحث القضايا الوطنيّة، إن في اللقاءات الخاصة أو العامة... إلى أن اغتيل الشهيد الرئيس رفيق الحريري.

صدمني اغتيال الرئيس الحريري... فالجريمة هائلة والشهيد في غاية الأهميّة! وما كنت أظنّ بأن المعنيين بإدارة الشأن اللبناني سيسمحون بأن تصل الأمور إلى هذا الحد من الفوضى، لأنّني كنت أعتقد أن «اللعبة» كانت ممسوكة ولن يحدث فيها أيّ تغيير.

وأطلّ أمل السيادة والقرار الحرّ. وتسلّمتْ زمامَ السلطة قوى تقول بفجر جديد... لكنّها ظهرت مطوّقة بين حدّي سوريا وحلفائها وحزب الله، فبدأت تترنح تحت وطأة الاغتيالات السياسية المتتالية. وأدركت باكراً أن هذا الفجر، ككلّ فجر، لن يدوم طويلاً، لأن الفراغ الذي تركه الخروج السوري سوف يسعى أن يسيطر عليه الأقوى بين القوى في لبنان، أي حزب الله، عاجلاً أم آجلاً... وما كان شكر السيد حسن نصرالله لسوريا في 8 آذار، إلا بمثابة القول «إنّني سأحل محلها الآن»، وهذا معناه عودة التشنّج والصدامات مجدداً

إلى «مداها التاريخي»: الساحة الداخليّة اللبنانيّة والتي تُحَضَّر حكماً للتدخل الخارجي.

ثم أخطأ القوي أو استُدرِج إلى الخطأ... فحلّت حرب تموز 2006! وأدركْتُ بحزن عميق أن لبنان عاد من جديد ليصبح ساحة للعبة الأمم، تُنتَهَك حرماته دولةً وكياناً، على غرار ما كان عليه قبل اتفاق الطائف، وأدركت أيضاً بأن لكل ضربة خارجية ارتدادها الداخلي. بعد شهور قليلة على انتهاء الحرب، ثبت، ومع الأسف، بأنني كنت محقاً: فبدل من أن تنتهي تلك الحرب باستكمال الوحدة الداخلية، سرعان ما تحولت إلى اتهام باستئثار بالسلطة من جهة، و«انقلاب مستمر»، من جهة أخرى، يسعى بإصرار لاستلام السلطة، متّخذاً أشكالاً وشعارات مختلفة: المشاركة، التوافق، المحكمة الخ. ولكن دائماً لتحقيق هدف واحد وحيد: فرض رؤية طرف على الأطراف الأخرى.

هذان الإدراكان (عودة لبنان ساحة صراع للأمم، وارتداد الضربات الخارجيّة على الداخل) دفعاني مع آخرين من الأصدقاء، وفي مرحلة أولى، خلال حرب تموز 2006، إلى محاولة معاندة «القدر» الذي كنت أراه محتّماً على لبنان. فقد علّمتني حرب الـ 1975 أن اللبنانيّين لم يقوموا بمحاولات جدّيّة لإيقاف الحرب واستسهلوا يومها الذهاب إلى السلاح ولم يفكّروا إلاّ بقهر بعضهم البعض الآخر... فعقدنا النيّة على أن نقاوم «المكتوب» ونحن أشخاص مؤمنون بهذا البلد ولسنا منغمسين في خِضَمّ الصراع السياسي المحلي... والأمور تسير حثيثة باتّجاه حالة مشابهة للعام 1975... فلماذا لا نقوم بمحاولة لتداركها؟ أو على الأقل «نحاول ملكاً» أمام الله.

ودخلتُ بعدها في فترة من القنوط النفسي، فقد رأيت أن القوى الجامحة التي أطلقها اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وتلك التي أطلقتها حرب تموز 2006، لا يخفّف من جموحها إلا الزمن، تماماً كالعواصف العاتية، إن واجهتها، أجهزت عليك وعلى من حولك... ولكنها تذهب وتضمحل بعد حين... الفارق هو الوقت. فعاصفة الطبيعة تدوم ثلاثة أيام أو أربعة على

الأكثر، أما عواصفنا وصانعوها الداخليون فسوف يأخذون مداهم حتى يصطدموا بحائط... وهكذا دواليك من اصطدام بحائط إلى آخر حتى يهدؤوا الهدوء الأخير. وكنت أرى أنّ الأمور سوف تتسارع ما لم نع أن حرب 2006 لم تكن حرباً خارجية فقط، ولكنها كانت أيضاً تحذيرية، مفادها أنّ لعبة السلطة في لبنان لا تخضع لميزان القوى المحلي فقط، بل هي خاضعة أيضاً للمصالح الحيويّة لقوى خارجيّة وخصوصاً دول الجوار.

وقد يكون لبنان اليوم في منطق وسياق حرب اقليمية أخرى. وهذا يطرح السؤال الآتي: أليس من السخف والسخرية أن نفكر بمستقبل لبنان ونكتب عنه، في مثل هذا الظرف؟ والجواب، نعم، إنّه كذلك، إذا هدفت الكتابة إلى معالجة الديناميّة العاتية الحاليّة أو الوقوف بوجهها... ولا، إذا كان الإيمان أكبر من الخوف، وإذا كان الاعتقاد بأن تكوين رؤية مكتوبة لطريق الخلاص مهم جداً لسلام البلد واستقراره، حتّى لو كانت هذه الرؤية للمدى المتوسط أو البعيد.

برأيي أننا على مفترق طرق تاريخي:

- إما أن يدخل لبنان في حلف من الأحلاف المتصارعة، مع ما يجر عليه ذلك من مواجهات داخلية وإقليمية وعالمية، كما كانت الحال مع دخول بعض اللبنانيين في أحلاف سابقة: كحلف عبد الناصر، وحلف بغداد، والحلف مع عرفات، وباقي الأحلاف التي لم تصنع نصراً لأصحابها بل مزقت لبنان... وها قد عاد الكلام عن التقسيم من الداخل ومن الخارج!
- وإما أن يتجه إلى كونفدرالية «الأمر الواقع» de facto، بين حكومتين في حكومة واحدة أو أبعد، والتي سوف تظل غير مستقرة وعلى كف عفريت، وسوف تنتهي على الأرجح بعودة الإدارة الخارجية للوضع الداخلي.
- وإما أن تتمحور قوى سياسية داخلية حول رئيس الجمهورية، كما كان يسعى وليد جنبلاط، ويحاول ذلك الرئيس بري بخجل

وإرباك، والرئيس ميقاتي بطرحه الوسطية، لخلق «مركزية سياسية» ذات وزن وغير متمحورة! وهذا ما قد يؤدّي إلى بعض الاستقرار.

على أنّ هذا الاستقرار الخجول لن يتعمّق إلاّ إذا استطاعت القوى السياسيّة العاقلة أن تقف في وجه القوى العاتية، وتتوصّل إلى تصوّر هيكلية أكثر واقعية لنظامه وسياسة عليا أكثر تلاؤماً مع موقعه؛ وهذا ما نسعى لشرحه في هذا الكتاب... ولأن هذا الخيار والمسار هما خيارنا، رأيت أن أضعهما بتصرف الجميع.

باختصار، أقدمُ على هذا الكتاب لواجب وهدف.

فالواجب هو أن أساهم، بكل تواضع، بما تعلّمته من تجربتي المهنية والسياسية والوطنية منذ أكثر من أربعين سنة، يوم كنت لا أزال على مقاعد الدراسة، في إرساء لبنان مستقر لأجيال المستقبل.

أما الهدف، فهو الخروج من هذا اليأس والبؤس في السياسة اللبنانيّة في إعادة صناعة للأزمات المتتالية، وإطلاق حوار حول المستقبل، ينطلق من نظرة واقعية لما هو عليه وطننا، ويسهم في تطوير رؤية للبنان يستقرّ ويعمل ويحقّق رسالته. والتوقيت مهمّ، لأن هيكلية النظام الحالي قد أفلست ومن الأرجح بأن البحث عن هيكلية أخرى سوف يبدأ، داخلياً ودولياً. في النظام الدولي الجديد، يبدو أن إعادة النظر بالدول لم تعد محرّمة كما قبل: من تشيكوسلوفاكيا إلى يوغوسلافيا إلى السودان وربما غداً ساحل العاج (الذي يشبه في انقساماته الحالة اللبنانية)... والتدخل الدولي ممكن أكثر بكثير اليوم، لأن العالم تعولم، وأية دولة فاشلة، الصومال أو اليمن أو لبنان أو أفغانستان، تصبح همّاً أمنياً على العالم كله.

المسيرة بدأت عندما سألت نفسي وسألني بعض المقربين والأصدقاء: هل تستطيع أن ترى يوماً يستقر فيه لبنان؟ وكانت إجابتي «نعم»، مع الاعتراف بالصعوبات الكثيرة... وهذا ما يحاول هذا الكتاب أن يظهره، وأن يعطي الأمل بشأنه.

ليست غايتي في هذا الكتاب أن أقدّم طرفاً على آخر أو طائفة على أخرى،

ولا أن أبرّئ طرفاً وأتّهم آخر، بل أنا أعمل من أجل «سلام لبنان لجميع الأطراف والطوائف». طبعاً أنا متأثر بهويّتي وشخصيّتي وتجربتي، ولكنّني حاولت أن أكتب من العقل ومن القلب ولمكوّنات الوطن كلّها. قد أكون نجحت أو فشلت، ولكنّي انطلقت من قناعتي وتجربتي بأن أي حل لصالح جزء ليس حلاً بقدر ما هو تأجيج للمشكلة.

لبنان بلد صعب ولكنّه ليس مستحيلاً، إن نحن فهمناه بواقعيّة، وكونّا إرادة صادقة فعليّة وعمليّة لتحويل «جماعات ومساحات من الأرض» إلى وطن... والفرق شاسع... أيّهما نريد؟ لا بل أيّهما الأفضل لنا وللأجيال القادمة؟

وما حداني أيضاً إلى كتابة هذا الكتاب هو ما يظهر لي من نجاح اللبنانيين في الميادين غير السياسية ومن محبّتهم لبلدهم، وتعلّقهم به، في مقابل عجزهم عن بلورة رؤية موحّدة لدولة قابلة للحياة، وقادرة على أن تقدّم لهم ما تقدّمه الدول لمواطنيها. وأفضل ما قرأت في هذا المجال هو ما كتبه الأمير الحاكم في ليشتنشتاين هانس – آدم الثاني[1]، قالباً كلام الرئيس كندي، في كتابه «الدولة في الألفية الثالثة»: «لا تسأل عمّا يمكن للمواطن أن يقدمه لدولته، بل عمّا تستطيع الدولة أن تقدّم لمواطنيها أكثر مما تقدمه أي منظمة أخرى».

وكنّا قد اعتقدنا، مسيحيين ومسلمين، بأنّ «المارونيّة السياسيّة» قد فشلت في تحقيق هذا اللبنان الذي نريده، فدخلنا في «السنّيّة السياسية» ولم تنجح أيضاً، وقد نكون اليوم على أبواب «الشيعيّة السياسيّة» وسوف تنال المصير ذاته... ولا تزال الدولة التي نريدها بعيدة المنال... هذا ما دفعني إلى التساؤل عن ماهيّة هذا البلد؟ كيف وُلِد؟ لماذا لم يستطع أبناؤه أن يشكّلوا دولة واحدة؟ ولماذا لم يتفرّقوا بالرغم من خلافاتهم؟ فحالنا في وطننا حال زوجين تربط بينهما علاقات عميقة وتفصل بينهما خلافات واختلافات عميقة، فلا هما استطاعا تشكيل عائلة واحدة ولا هما كانا قادرين أو ناويين على الانفصال.

1. الدولة في الألفية الثالثة – *The State in the Third Millennium*، هانز آدم الثاني – الأمير الحاكم في ليشتنشتاين.

أليس هناك أملٌ بتحقيق لبنان يستقر، يعمل ويحقق رسالته؟

حاولنا تحقيق لبنان بالتجاذب والتصارع والتقاتل... وإيماني أنّه آن الأوان للسعي إلى تحقيقه بالشراكة والواقعيّة والعقلانية والعدل.

وللأستاذ غسان شربل[2] كلام بليغ حول هذا الشأن «لا تُغتال البلدان من خارجها. الطعنات القاتلة تأتي من الداخل. من التسلط وغياب مفهوم المواطنة. من رفض التسليم بحق الاختلاف. من محاولة شطب ملامح وفرض ملامح. من التمييز وفقدان المؤسسات الجامعة. من اعتبار التعددية خطراً ومحاولة معالجته بفرض لون واحد أو فكرة واحدة. من عدم احترام تراث وانتماءات وتطلعات. من العجز عن الإصغاء الى الآخر. ومن رفض البحث عن منتصف الطريق للقاء في رحاب دولة تتسع لكل مواطنيها. ومن محاولة ضمان الوحدة بالقسر والترويع لإرغام المختلفين على التنازل عن هوياتهم وكتبهم وأسلوب حياتهم».

ولعلّ كلام رئيس الوزراء السودانيّ السابق، زعيم حزب «الأمّة» المعارض، الصادق المهديّ، في مراجعته ونقده لحكم السودان بعد الاستقلال وحتى اليوم، أبلغ ما يعبّر عمّا أسعى إليه في هذا الكتاب، فهو يقول: «إن المطلب الصحيح هو مدنية الدولة، وحرية الأديان، وتعددية الثقافة، ولامركزية الحكم، وعدالة المشاركة في السلطة والثروة، والتعبير السياسي والدستوري عن هذه الحقوق».

**

لقد صنعنا بالأمس **الأصعب**، أي خلق لبنان والمحافظة على الكيان، تعالوا نصنع اليوم **الأهم**: الاستقرار، والديمقراطية الفعلية، والحريّات المسؤولة، والإنماء.

بيروت، في 15-12-2010

---

2. مقال الأستاذ غسان شربل في جريدة الحياة، نهار الاثنين في 2011/01/10.

الفصل الأوّل

الكيان اللبنانيّ ودور لبنان

ذكرت المادة الأولى من الدستور اللبنانيّ (المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في 9/ 11/ 1943) ما حرفيّته:

«لبنان دولة مستقلّة ذات وحدة لا تتجزّأ وسيادة تامّة». وفي دستور 1926، ورد النص بالصيغة الآتية: «لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ»...، وعاش اللبنانيّون على هذا الحلم. حلم الدولة المستقلّة. حلم الوحدة التي لا تتجزّأ. حلم السيادة التامّة. غير أنّ أحداً منهم، وعلى مدى سبعة وأربعين عاماً (العام 1990، تاريخ تعديل هذه المادة مرة جديدة)، لم يرَ أيّاً من هذه الأحلام يتحقّق. حتّى غدا الحلم كابوساً...

وتباينت آراء اللبنانيّين حول هذه المفاهيم الثلاثة: الوحدة والاستقلال والسيادة. فإذا بهم أمام وطنٍ من ضمن الوطن العربيّ، ووطنٍ لا هو للغرب ولا هو للشرق. وإذا هم لا يستطيعون إعطاء تحديد واحد للاستقلال، ولا تعريف واضح للسيادة. فالسلاح الفلسطينيّ سياديّ عند البعض ومهدّد للسيادة عند آخرين. والتدخّل الخارجيّ العربيّ أو الغربيّ مساهم في تثبيت الاستقلال عند البعض ومزعزع له عند الآخرين. والوجود السوريّ داعم للاستقلال والسيادة والوحدة عند البعض ومنتهك لها عند سواهم. وهكذا...

واقتتل اللبنانيّون فيما بينهم، قبل إعلان دولة لبنان الكبير وبعده. واشتدّ

بهم الاقتتال حتى كادوا يصلون إلى حدّ القطيعة النهائيّة التي لا رجوع عنها. فأُدخلت بعض التعديلات على الدستور اللبناني بموجب وثيقة الوفاق الوطنيّ اللبنانيّ (اتفاق الطائف).

وجاء في الفقرة «أ» من مقدّمة الدستور الصادرة بموجب القانون الدستوريّ بتاريخ 21/ 9/ 1990 ما حرفيّته:

«أ - لبنان وطنٌ سيّد حرّ مستقلّ، وطنٌ نهائيّ لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسّسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دوليّاً».

واستعاد اللبنانيّون الحلم نفسه. وأضافوا إليه حلم الوطن النهائيّ لجميع أبنائه. وأضافوا إليه أيضاً حلم وحدة الشعب والمؤسّسات.

غير أنّ أحداً منهم، وعلى مدى عشرين عاماً من تعديل الدستور، لم يرَ أيّاً من هذه الأحلام يتحقّق. حتّى غدا الحلم كابوساً...

والسؤال: إلى متى؟

لعلّنا لو تركنا رومنسيّة الأشعار والأغاني التي تتناول لبنان الأرض والشعب، واتجهنا إلى عقلانيّة العالِم، وموضوعيّة الباحث، نسلك الطريق السليم إلى تحقيق أمنياتنا.

بالطبع نحن لا نريد إظهار صورة سوداء عن لبنان الوطن. ولا نرغب بالتأكيد التغاضي عمّا أعطاه هذا الوطن لمحيطه العربيّ والشرق أوسطيّ، لا بل للإنسانيّة جمعاء، في مختلف الميادين، وفي البقاع الأربع من الأرض. ولعلّنا لا نغالي القول إذا أعدنا القرّاء إلى الكثير من الأبحاث التي أجراها غير اللبنانيّين على عطاءات هذه الوطن الصغير، منذ الإبجديّة إلى يومنا هذا. ولبنان بكيانه الحاليّ لم يكن بخيلاً على محيطه ولا على الإنسانيّة: من كونه ملجأً لكلّ مضطهد، إلى نشر الحرّيّة في هذا الشرق، إلى ريادته في حقول التربية والطبّ والتجارة والصناعة...، إلى مشاركته في تأسيس الجامعة العربية، ومساهمته في وضع شرعة حقوق الإنسان، إلى عطاءات أبنائه العلميّة والفكريّة في أميركا وأوروبا..

وسواها ما يكثر تعداده.

ولعلّ أهمّ ما أعطاه لبنان للعالم هذا النموذج من الإصرار على العيش المشترك الذي سيكون الهدف الرئيس لهذا الكتاب.

ولكنّ هذا الوطن واجه الكثير من التحدّيات، وتعرّض مراراً لأخطار داخليّة وخارجيّة. ولعلّنا اليوم لا نزال في خضمّ أحد هذه ا لمخاطر. وهذا ما يحدونا إلى السعي عن صيغة «للبنان يتحقّق ويستقر».

الواقعيّة والموضوعيّة تقتضيان البحث المتجرّد. لماذا لا نعود إلى الإشكاليّات التي عانى منها هذا الوطن؟ ولماذا لا نحدّد التحدّيات التي علينا أن نواجهها؟ وبعد ذلك نصوغ الوطن الذي يناسبنا؟ الوطن السيّد الحرّ المستقل الواحد أرضاً وشعباً ومؤسّسات...

إشكاليّة التكوين ولعنة الموقع

لعلّنا في هذا الفصل نعرض للإشكاليّات المتعلّقة بموقع لبنان الجغرافيّ، وبتكوين النسيج اللبناني. فكلاهما، الموقع والنسيج، سبّبا للبنان الوطن الكثير الكثير ممّا تصعب معالجته من غير العودة إلى أسبابه.

إنّها المحاولة التي تَشَجّعْنا على خوض غمارها. تجدون فيها ذهنيّة الطبيب الذي لا يصف الدواء من غير أن يشخّص المرض. والمنهجيّة العلميّة التي لا تطلق التعميمات والنظريّات جزافًا.

تعالوا معنا نشخّص الأمراض اللبنانيّة منذ تاريخ إعلان دولة لبنان الكبير.

لبنان الحديث

ظلّ اللبنانيّون منذ نشوء الدولة اللبنانيّة الحديثة، لا بل قبل قيامها، ينادون بلبنان الواحد ويسعون إليه، ويقولون برسالة لبنان... ومع ذلك ظلّ النداء نداءً ولم يتحوّل في يوم من الأيّام إلى حقيقة نترجمها دولة. ذلك أنّ تاريخ هذا البلد هو نزاعيّ في شكل عميق. فبلاد الأرز لا تشكلُ استثناءً للدول المسمّاة «البلدان الممرات». إذ إنّ جغرافيّة لبنان تجعل منه ممراً، كما بولندا الواقعة بين الحضارتين

الغربيّة والروسيّة، وكمبوديا التي تتجاذبها دائرتا النفوذين الصيني والفيتنامي. هذه الوضعيّة الجغرافيّة الصعبة قابلة للتفاقم، فلبنان هو «ملجأ» تتعايش فيه طوائف مختلفة. قديماً وجَدَ فيه الموارنة والشيعة والدروز ملاذاً آمنًا لهم، ثمّ كان الملاذَ الآمن أيضاً في عصره الحديث للأرمن والسريان، والملاذ «الموقت» للفلسطينيين.

توضّحت هذه الحالة في التاريخ اللبنانيّ منذ أيام السلطنة العثمانيّة، حيث أُعطيت ضمانات أو رعايات خارجيّة للطوائف. وهذه الضمانات الخارجيّة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنزاعات الداخليّة. فلقد كانت السلطنة في أيامها تؤمّن الاستقرار، بين الدروز أنفسهم، وبينهم وبين الموارنة والشيعة. وفي المقابل كان الساعون إلى مضاعفة تأثيرهم الداخلي، أو إلى فرض سيطرتهم على الأطراف الأخرى من أبناء طائفتهم أو من غيرها، كان كلّ هؤلاء يتقرّبون من السلطنة ليكسبوا ودّها، ويقهروا الآخرين من خلالها أو بدعمها. أمّا الذين كانوا يريدون الاستقلال عن السلطنة فكانوا يتقرّبون من الدول الغربيّة. وقد حاولت كلٌّ من الطوائف على مرِّ تاريخها قلب الحكم القائم أو السيطرة على الطوائف الأخرى مستندةً إلى قوتها الديموغرافيّة، أو إلى قوى خارجيّة أحياناً، أو إلى العاملَين على حدٍّ سواء. ولعلّ ذلك كان بهدف السعي إلى الاستقلاليّة التي تؤمّن استمراريّة «الهويّة الكيانيّة» لكل فئة، في مقابل الخوف من «الهويّة الوحدويّة» المتمثّلة بسلطة الحاكم التي تعني سلطة الطائفة التي ينتمي إليها هذا الحاكم. هدف كلّ مجموعة إذن هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستقلاليّة والسلطة، مع القبول بسيطرة القوة المهيمنة في حينه، أي بسلطة الطائفة الحاكمة. وهذا ما أدّى إلى «عدم الاستقرار المزمن في لبنان»: فئة حاكمة تسعى المجموعات الأخرى لتحقيق مكاسب منها من غير الافتراق عنها. لا هي حالة توافق كلّي، ولا هي حالة اختلاف مطلق...

أنشأت هذه الوضعيّة، خاصة في القرن التاسع عشر، علاقات خارجيّة لكلّ فئة من الفئات الداخليّة: الموارنة ارتبطوا بفرنسا، والدروز بإنكلترا، والروم

الأرثوذكس بروسيّا، والروم الكاثوليك بالنمسا. فكلّ طائفة وجدت لها حماية في دولة كبرى فاعلة على الصعيد العالميّ أو الإقليميّ. وإذا كان صحيحاً أن هذه العلاقات أمّنت استقراراً نفسيّاً لأبناء الطوائف، وأمّنت لهم حضوراً فاعلاً بمقدار نفوذ الدولة التي يرتبطون بها، فإنّه من الصحيح أيضاً أنّ هذه العلاقات بالذات كانت حجر عثرة في سبيل قيام دولة واحدة ذات نفوذ على جميع مواطنيها. ومن الواضح أنّ هذه العلاقات نفسها أمّنت التمايز والاستقلاليّة الواسعة للإدارة اللبنانيّة، أثناء الحكم العثمانيّ.

إذن، قام الكيان اللبنانيّ الحديث في العام 1920 على هذه المعادلة: العلاقات بالخارج من أجل تأمين التوازن أو السيطرة في الداخل. غير أنّ أيّاً من هذه العلاقات لم تنجح في إحلال السلام الدائم. وإذا كان بعضها قد استطاع تأمين التوازنات الداخليّة، فمنع سيطرة فئة على الفئات الأخرى، فإنّه في المقابل أوجد اعتقاداً بأنّ الخلافات الداخليّة بين الأفرقاء المتنازعين لا تلقى حلاًّ لها إلاّ بتدخّل حَكَم أو نفوذٍ خارجيّين، غير أنّ الواقع اللبنانيّ يناقض هذا الاعتقاد: فلا الخارج قادرٌ على صنع الاستقرار، ولا الداخل يستطيع ذلك. فمنذ نشوء دولة لبنان الحديث لم يشهد هذا الوطن إلاّ فترات استقرار قصيرة تقاطعت فيها المصالح الداخليّة مع استراتيجيّة النفوذ الخارجيّ المسيطر. المعادلة إذن واضحة: لبنان في حالة عدم استقرار دائم. ولا يكون الاستقرار المرحليّ فيه إلا بتوافق الخارج مع الداخل. والأمثلة على ذلك كثيرة، بدءاً بالنفوذين الفرنسيّ والإنكليزيّ في بدايات الكيان اللبنانيّ الحديث، مرورًا بالنفوذ الناصريّ، وصولاً للصراع الأميركيّ السوريّ الإيرانيّ الحاليّ. وتكشف هذه المعادلة حقيقة ثابتة وهي أن لبنان بلد توازن شبه طبيعي لكنه يتكوّن ويُعاد تكوينه باستمرار. إنه «مشروع قيد التنفيذ» Projet en cours...، على حدّ ما قال الدكتور أحمد بيضون[3].

3. Ahmad Beydoun, *La Dégénérescence du Liban ou La Réforme orpheline*, Paris, Actes Sud, 2009، وراجع أيضا لأحمد بيضون، الصراع على تاريخ لبنان، الجامعة اللبنانية، 1989.

كذلك هي الحال مع التنوّع الطائفيّ والدينيّ والعرقيّ الذي يشكّل الكيان اللبنانيّ. فصحيح أنّ لبنان هو فرصة للتعايش الدينيّ والعرقيّ والطائفيّ. والصحيح أيضاً أنّه موقع للمواجهات والاضطرابات والصراعات الدينيّة والطائفيّة. هو مشرّع على التوتّرات الإقليميّة والدوليّة (الصراعات العربيّة، الحرب الباردة...)، لذلك هو يحمل إسقاطات هذه التوتّرات. وبالتالي، فالتاريخ اللبنانيّ هو تاريخ جماعات لم تتوحّد ولم تعرف إلا فترات قصيرة فاصلة بين الأزمة والأخرى. وهو أيضاً تاريخ جماعات قرّرت أن تتعايش، وتحاول أن تصنع السلام فيما بينها، وتتغلّب على الأزمات التي تتعرّض لها بين الفينة والأخرى. فلبنان يجمع النقيضين معاً: الصراع المفتوح والقدرة على التفاهم.

انطلاقاً من تعدّد الطوائف في لبنان وتداخل الخارج بالداخل، أنشأ الفكرُ السياسيّ اللبنانيّ الحديث نظريّة «لبنان الرسالة». واعتمد اللبنانيّون على هذه النظريّة من أجل تأكيد ضرورة قيام الكيان اللبنانيّ. هذا الأمر أدّى إلى الخلط بين دور لبنان والرسالة التي يحملها من جهة، وحقيقة تكوينه وتاريخه من جهة أخرى. فقد نسي اللبنانيّون أنّهم شعوب وقبائل تتقاتل وتتناحر. وهذا الخلط أدّى بدوره إلى الانحرافات والتفاوت بين كلّ ما في الكيان اللبنانيّ من فكر، وتاريخ، ومؤسّسات سياسيّة. من هنا ضرورة عدم الخلط بين الرسالة والواقع اللبنانيّ. وضرورة تنظيم البلد انطلاقاً من هذا الواقع لا من «الحلم الرسالة».

المشكلة الحقيقيّة في لبنان هي مشكلة هيكليّة الدولة وتنظيمها. فاللبنانيّون لم يتّفقوا على بناء دولة، ولم يأخذوا بالاعتبار واقع خلافاتهم المتواصلة أثناء قيام دولتهم الحديثة. هيكلية الدولة أُنزلت عليهم إنزالاً في عهد الاستقلال، ولم تنبع من خبرة التعايش الذي جاء تبريراً لإنشاء الدولة، أو حجّة لعدم انهيارها. إن نظام الحكم خلال المتصرفيّة كان أقرب لتاريخ التعايش في لبنان، لأنّه كان اتّفاقاً بين مختلفين، أمّا جغرافية دولة 1920 وهيكلتها فقفزت فوق هذه الحقيقة، حتّى وقعت في المحظور.

وهكذا فالفشل في بناء دولة ذات قيمة مُضافة هو نتيجةٌ لعدم إنضاج العناصر

الضروريّة لقابليّة حياة هذه الدولة. بمعنى آخر كان قيام الدولة اللبنانيّة «رغبة» عند المسيحيين ولكن تركيبتها وأنظمتها، كما أتت في 1920، لم تكن نابعة من تجارب شعبها وتاريخه.

في الواقع أنا أشير هنا إلى فلسفتين مختلفتين في نشوء الأمم والدول: الفلسفة الفرنسيّة، والفلسفة الألمانيّة. فالأولى هي «رغبويّة» أو إراديّة volontarisme. فالأمّة تنبع من رغبة بإيجادها. أمّا الثانية فهي واقعيّة براغماتيّة. الأمّة فيها نتيجة لعوامل موضوعيّة منها التاريخ، والثقافة، واللغة، والدين، والمصالح المشتركة، والعلاقات بين مكوّناتها....

وليت من حقّق هيكلية نظام دولة الكيان اللبنانيّ في عشرينات القرن الماضي أخذ بالنظريّة الألمانيّة، فانطلق من الواقع اللبنانيّ وبنى الدولة على أساسه. ولعلّ هذا الكتاب في جوهره هو عودة إلى النظرية الألمانية في نشوء الأمم من أجل الوصول إلى لبنان قابل للاستمرار والاستقرار، بالرغم من تعرّضه الدائم للاهتزازات التي شهدها تاريخه القديم والحديث.

من هنا، فإنّ فهمنا مَنْ نحنُ، والتمسّك بما هو إيجابيّ، وتغيير ما يجب تغييره، أمور ضروريّة لإنتاج مستقبل جديد في إطار التمسّك بقيَمنا اللبنانيّة التي تجمّعت لدينا عبر ممارستنا لعيشنا المشترك. والمعاينة الجديّة الهادئة للعوامل الداخليّة والخارجيّة، من دون مواربة أو تمويه أو خجل، المعاينة الواقعيّة غير المقترنة بالغاية المسبقة، المعاينة الواقعيّة غير الخائفة من تحديد المشكلات وتسمية الأمور بأسمائها، المعاينة الواقعيّة العقلانيّة العلميّة، هي مهَمّة أي بحث اليوم لإرساء لبنان المستقرّ، القابل للاستمرار، والقادر على أن يكون صاحب دور ورسالة.

إنَّ المساهمة في نهضة لبنان وفي خلق ديناميّة، تتوافق وموقعه الجغرافيّ، وتكون كفيلة بتحويله من عنصر ضعيف وسلبيّ في مسألة الشرق الأوسط إلى عنصر استقرار ودافع للعمل من أجل البحث عن حل للمشاكل الإقليميّة، تستوجب بالفعل الإحاطة بطبيعة البلاد الجيوبوليتيكيّة المعرَّضة باستمرار

للزلازل. وتستوجب أيضاً تحديد العوامل التي ساهمت في بقاء لبنان على الرغم من الصعوبات التي واجهها منذ ولادته كوطن مستقل. وتستوجب ثالثاً قياس الطابع المُفارَق بين دولة لبنان 1920 والحقائق التاريخيّة اللبنانيّة.

إن مثل هذه المقاربة، تجعلنا أكثر فهماً لطبيعة بلدنا، وبالتالي أكثر تقبّلاً لاهتزازاته وصبراً عليها، ومن ثم أقدر على بناء دولة تتأمّن لها عناصر البقاء والاستمرار. ما طبيعة النسيج اللبنانيّ؟ وما الاهتزازات التي أنتجها هذا النسيج في تاريخه الحديث والمعاصر؟

لبنان الجيوبوليتيكيّ

إنّ أوّل ما يجب أن ننظر إليه هو جغرافية لبنان السياسيّة. فقد نشأ الكيان اللبنانيّ الحالي في العام 1920. وظلّ خاضعاً للانتداب الفرنسيّ حتّى استقلاله في العام 1943. واستمرّ الاستقرار قائماً فيه منذ العام 1946 (جلاء القوات الأجنبية) إلى 1958، حيث ازدهرت الحركة الناصريّة، واشتعلت الدعوات إلى الوحدة العربيّة وقامت الجمهورية العربية المتحدة.

تبعت هذه المرحلة حالة استقرار ما بين 1959 و1975، حيث تحرّك الصراع الإسرائيليّ العربيّ مع القضيّة الفلسطينيّة، تضاف إليه تعقيدات علاقات الإسلام بالغرب والعلاقات الغربيّة العربيّة أثناء الحرب الباردة، فكانت الحرب من 1975 حتى 1989 وانتهت باتفاق الطائف الشهير.

بعدها شهد لبنان فترات استقرار تلتها انتكاسات في العام 1992، و2005 (استشهاد الرئيس الحريري)، و2006 (حرب تمّوز)، و2009 (اجتياح حزب الله وأمل والحزب السوري القومي للمناطق السنّيّة في بيروت الغربيّة).

كل هذا كان يحصل ضمن لحظة تاريخيّة مكوّنة هي العولمة، مع كلّ ما لها من ارتدادات على الواقع البنانيّ. وكان كارل ماركس قد تنبأ بالاهتزازات العميقة للرأسماليّة المتوحشة التي عادت العولمة وأطلقتها. وما أزمة اليونان وأوروبا سنة 2010 وأمريكا سنة 2009 إلا نتيجة لعولمة سبقت «الحوكمة» governance

السياسيّة العالميّة. وها نحن اليوم أمام ماكينة الجشع الرأسماليّ التي تضعف دور الدولة الناظم للشؤون الماليّة والتجاريّة والاقتصاديّة.

ومن الواضح أنّه سيكون لهذه الحراكات العالميّة، في بداية القرن الواحد والعشرين، تأثير مباشر على لبنان. فعلينا أوّلاً أن نترقّب وقع هذه الحركات على الصراع العربي الإسرائيليّ. وهو سيكون وقعاً إيجابيّا، على ما أظنّ، لأنه سيفرض السلام أكثر فأكثر على إسرائيل.

وعلينا ثانياً أن نواكب التجمّعات الإقليميّة الكبرى التي ستنتج عن هذه الحركات العالميّة، وإلى أيّ منها ستكون الغلبة، أو إلى أيّ منها سينضمّ لبنان: هل هي الدائرة التركيّة؟ أو الإيرانية؟ أو هي دائرة الاتحاد المتوسطي التي تُعتَبَرُ شراكة فرنسيّة-مصريّة-شمال أفريقيّة، تمثّل فرنسا فيها القارة الأوروبيّة، في حين تمثّلُ مصر العالم العربيّ؟ وللبنان منفعتان مباشرتان من هذين التجمّعين: الأولى هي توسيع الثنائيّة مع سوريا (التي كانت صداميّة بمعظمها في الفترات السابقة)، والثانية هي حتميّة حلّ الصراع العربيّ الإسرائيليّ، أو على الأقلّ كسر حدّته.

ولبنان، بتكوينه وموقعه، حلبة صراع بين أفرقاء متعدّدين. إنّها «لعنة الموقع». فجغرافيّته السياسيّة جعلته مقيّداً بأربعة فوالق جيوبولتيكيّة كبرى، كلّ منها في اشتعال أو اهتزاز دائمين. وكلّ منها قابل للانفجار في أيّة لحظة. أضف إلى هذا الخطر الدائم خطراً آخر يزيد الأمور تعقيداً، وهو خطر ناجمٌ عن طبيعة لبنان الجغرافيّة التي أطلقنا عليها في بداية هذا الفصل اسم «جغرافيّة الممر». ولعلّ خير دليل على هذه التسميّة ما ورد في البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى إبّان نشوء دولة لبنان الحديث من أنّه «ليس للغرب ممرّاً، ولا للشرق مستقرّاً». وفي هذا إشارة إلى كون هذه الرقعة الصغيرة من الأرض ممرّاً يتسابق الشرق والغرب عليه.

وانطلاقاً من التركيبة السياسيّة اللبنانيّة، ومن كونه «بلداً ممرّاً»، يُلاحَظُ وجود فوالق أربعة جعلت من الكيان اللبناني كياناً دائم الاهتزازات، هي: فالق الإسلام والغرب، الفالق السُّني الشيعي (الذي تنشّط حديثاً بعد نشوء

الدولة الشيعيّة بصيغة ولاية الفقيه في إيران، والفراغ في العراق وأفغانستان، وفَتَح الطريق أمام الإيديولوجيّة التوسعيّة «الرساليّة» للتوجّه الحاليّ الإيرانيّ)، الفالق العربيّ الإسرائيليّ، فضلاً عن فالقٍ رابع تجاوزته التطورات الحاليّة هو فالق القوميّة العربيّة–اللبنانيّة الذي حكمَ لبنان الحديث في مرحلة طويلة من تاريخه السياسي المعاصر.

ولأنّ لبنان مشرَّعٌ، على مرّ تاريخه، للتيارات الجارفة والعميقة، فقد استخدمه الآخرون، أو هو عرّض نفسه ليكون الخاصرة الرخوة والمتنفّس لضغط هذه التيارات Killing Zone. فكما تؤدي تحركات سطح الأرض إلى هزّات أرضيّة تفرغ طاقتها في الزلازل والبراكين، هكذا اشتعلت هذه الفوالق الأربعة، في فترات متفاوتة من التاريخ اللبنانيّ، وكانت لها ارتداداتها على تاريخ بلادنا الحديث.

ولعلّ التوقّف عند هذه الفوالق الأربعة، بغية عرضها وتفصيلها، يوضح لنا الواقع الجيوبوليتيكي الحقيقيّ لبلدنا، الذي علينا أن ننطلق منه لبناء الدولة الجديدة.

فالق الإسلام والغرب

هذا الفالق هو في حركةٍ دائمة منذ الفتح العربي، ووقوع القدس تحت السيطرة الإسلاميّة، والحملات الصليبيّة، ووقوع بيزنطية تحت السيطرة العثمانية، والفتوحات العثمانية التي هدّدت أوروبا وحملة نابليون على مصر، والاستعمار الفرنسيّ والبريطانيّ للعالم العربيّ. وقد تسرعت حركته كثيراً بعد أحداث 11 أيلول[4] من العام 2001، وانتشار التيّار الفكريّ القائل بصدام الحضارات. وقد تفاقم الضغط عليه مع مواصلة الغرب حركة العولمة الاقتصاديّة. ويعود هذا الفالق إلى التأجُّج اليوم بظهور فريقين إسلاميَين أقلّويّين أصوليّين يسعيان إلى

4. الهجوم الإرهابي الذي قام به تنظيم القاعدة على الولايات المتّحدة الأميركية.

عولمةٍ سياسيّة للإسلام: يتمثّل الفريق الأوّل بـ«القاعدة» التي تدعو إلى الجهاد لمحاربة الغرب، ويتمثّل الفريق الثاني من خلال نشرِ الفكر الثوريّ (يبرز محمود أحمدي نجاد في هذا الإطار على أنّه «تروتسكي» الثورة الخمينيّة). ويقف هذان الفريقان على طرفي نقيض مع الأمم المتحدة والغرب في الوقت نفسه.

كما أنّ الغرب يتّجه اليوم نحو ديناميّة للتنمية الاقتصاديّة والعولمة المدعومة بقدرتين إحداهما عسكريّة، والأخرى تكنولوجيّة ثوريّة تؤثر على مجرى التاريخ. تماماً كما فعلت الثورة الصناعيّة في بداية القرن العشرين. قلّصت الثورة التكنولوجيّة الحاليّة المسافات، وضاعفت مساحات التواصل والتأثير المُتبادل وسرَّعتها. وفي المقابل زادت من التبعيّة الاقتصاديّة للغرب، ومن سعي الغرب للسيطرة على الأسواق الخارجيّة من أجلِ المحافظة على مستوىً معيّن للعيش فيه، وإن كان ذلك على حساب الأمم الأخرى ومنها العالمان العربيّ والإسلاميّ.

النهضة الآسيويّة الحديثة ذاتها خاضعة للسيطرة الغربيّة. فهذه النهضة لم تكن ممكنة لولا حاجة الغرب للأسواق والتمويل؛ وسيبقى الوضع على ما هو عليه اليوم إلى أن يصبح النمو الآسيوي قادراً على خلق سوق داخليّة لمنتوجاته تحرره من الاعتماد شبه الكلي على الأسواق الغربيّة. وإلى حينه يبقى الغرب مسيطراً في السياسة. وفي اعتقادي أنّ هذه الحالة ستدوم ما بين ثلاثين وخمسين سنة. ولعل قلة الخبرة السياسيّة والاستراتيجيّة والدبلوماسيّة لدى كلّ من الصين والهند هو أيضاً ما يعيق التحرّر الآسيويّ من سيطرة العولمة عليه.

في الواقع، لهذا النوع من نمط «عيش الدورة التجاريّة» Trade Life Cycle حلقة أولى هي الابتكار Innovation. والابتكار اليوم هو وقفٌ على العالم الغربي بشكل شبه تام، وبدون منازع. تُبتدع السلع والأفكار، وتُنتج في الغرب، ولا تُصدَّر إلى القارات الأخرى إلا بعد نضوجها. ثمّ يقوم الغرب بتصنيعها في البلدان ذات اليد العاملة القليلة الكُلفة، أي في بلدان العالم الثالث، ليعود فيبيعها في أسواق العالم. هذا الواقع نعيشه اليوم في الهند والصين، وشهدناه سابقاً في اليابان بعد الحرب العالميّة الثانية. وهو يتسارع ويتكثّف تحديداً عبر حركة العولمة

التي تثيرُ ردود فعل عديدة في آسيا، وخصوصاً في العالم الإسلامي. أمّا العالم العربي فهو خارج هذه الحلقة ويقتصر دوره على النفط. لا إبداع فيه بعد ولا تصنيع ولا تكنولوجيا.

تجاه هذا الواقع تعصفُ بالعالم الإسلامي اليوم ثلاثة تيارات، تحاول كلها أن تدخل الإسلام على العولمة:

- التيار الأول مشابه للتيارات التي عرفتها ألمانيا واليابان بعد الحرب العالميّة الثانية. ويدعو هذا التيار إلى تعزيز العلاقات مع العالم الغربي من أجل حيازة العلم والمعرفة، وحُسن الإدارة، وإيجاد سوق للعمل وللتبادل التجاري في العالم الإسلاميّ نفسه. هذا التيار متمثّل بتركيا والمملكة العربيّة السعوديّة وإندونيسيا وإفريقيا الشرقيّة والشماليّة... ومن الأرجح أن تقوده تركيا نحو مزيد من التفاعل والتوحد الاقتصادي... ومن ثم السياسي... على طريقة توحد أوروبا.
- التيار الثاني قسمان؛ الأول يدعو إلى عولمةٍ سياسيّة للإسلام مبنيّة على وحدة إسلاميّة سياسيّة وعسكريّة، ويرى أنّ مثل هذه العولمة تتحقّق من خلالِ النضال الشعبي. والثاني ينطلق من عدائية حادة للغرب ويسعى إلى تحقيق العولمة الإسلامية من خلال الجهاد. ويقود القسم الأول «الإخوان المسلمون». أمّا القسم الجهادي فتقوده مجموعات أخرى تدور في فلك «القاعدة» وتستلهم أفكارها.
- التيار الثالث إيراني، يرى أنّه لا إمكانيّة لحضورٍ سياسي إلا من خلال تركيز قوى المجتمع عبر الدين، ولا امتلاك لقوة اقتصاديّة خارج الاستقلاليّة في التكنولوجيا وخارج تثبيت الحق والحريّة الكاملين في حيازة كلّ أنواع التكنولوجيا الحديثة. وهذا ما يفسّر سعي إيران المستميت للحصول على الطاقة النوويّة التي تجعل منها قوة إقليميّة لا بل عالميّة. وهو يجعل أيضاً من العداء لأمريكا وإسرائيل، وليس الغرب عامة، أحد المنطلقات المهمة لعقيدته.

والمثال الإيراني يقترب من النموذج القومي الألماني والياباني قبل الحرب العالميّة الثانية، مع بعض الفوارق الناتجة عن اختلاف في المرحلة التاريخيّة وفي طبيعة الشعب الإيراني وإيديولوجيّته. فإيران ترفض ظهور بلاد فارس والعالم الإسلاميّ في مرتبةٍ ثانويّة، أو اعتبارهما ملحقين للقوى العظمى الغربيّة، ومحرومين من القدرة النوويّة... وتركيا، حتّى تاريخه، ترى النظرة نفسها، ولكن من ضمن الشراكة مع الغرب.

أمّا من جهة الغرب فينبغي التمييز بين مقاربتين للعلاقات الإسلاميّة الغربيّة: الموقف الأوروبيّ والموقف الأميركيّ.

الموقف الأوروبيّ

المقاربة الأوروبيّة مبنيّة أساساً على نظرةٍ ديغوليّة ترى أنَّ أوروبا يجب أن تكون شريكاً فعليّاً للولايات المتحدة. ولتحقيق ذلك عليها أن تتوحّد وتظهر قوّتها الداخليّة، ثمّ عليها أن تتقارب من روسيا. هذه النظرة أفسحت المجال أمام تظهير نموذج أوروبيّ، وهويّة للقارة الأوروبيّة ولثقافتها، وسعي لبناءٍ تشاركي لوحدتها. يتجسّد كلّ ذلك من خلال الاتفاقيات، أو من خلال البحث عن قيم مشتركة وخصوصاً السلام في ما بين شعوبها ودولها بعد قرون من الحروبِ المفتوحة.

نشأ الاتحاد الأوروبي على هذه القاعدة. وتنطلق الآن في إطار هذه القاعدة عينها، وإن خجولة، ملامح بناء الاتحاد من أجل المتوسط في جنوب القارة الأوروبيّة. غير أنّ الاتحاد المتوسّطيّ سيتأخر، مع الأسف، بعض الشيء نتيجة الأزمة الماليّة والبنيويّة التي ضربت القارة الأوروبيّة خلال سنة 2010. إلاّ أنّ قيامه حتميّ لأنّه يشكّل البوابة الأوروبيّة على أفريقيا، كما أكد ذلك بشكل واضح خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي في أيار 2010 خلال القمة الفرنسيّة الأفريقيّة في مارسيليا، حيث اعتبر أنّ نهضة أفريقيا هي مستقبل أوروبا.

من جهة أخرى، يواجه الغرب اليوم في الشرق، وخصوصاً أوروبا،

نتائج الحربين العالميّتين ونتائج الحرب الباردة في القرن العشرين. فقد كانت السلطنة العثمانيّة تعبيراً استراتيجياً لإسلام «معولم»، وإن لم تتخذ العولمة يومذاك المفهوم الحاليّ لها. فمع انفراط عقد السلطنة العثمانيّة، وُضِعَت أوروبا أمام أفرقاء عديدين يغذّون الموقف التاريخيّ السلبيّ إزاء الغرب. لم تكن هذه الحالة منظّمة، بمعنى أنّها تخضع لقيادة موحدّة. وهذا ما جعل التفاوض بين أوروبا وأصحاب المواقف السلبيّة تجاهها أمرًا غير ممكن. من هنا ضرورة متابعة الجهد الغربي، والفرنسي خاصةً، من أجل إطلاق الاتحاد المتوسطي أو الاتحاد من أجل المتوسط. إنّ مثل هذه الخطوة ترسم إطاراً صحيحاً يحثّ عدداً كبيراً من البلدان العربيّة المتوسطيّة على سلوك طريق الحداثة والازدهار، ويدفعها إلى تحقيق المزيد من الحريّات، وهذه أمور لا تستطيع الشعوب العربيّة تحقيقها من غير مساعدة خارجيّة. هكذا فعلت تركيا بعد سقوط الأمبراطوريّة العثمانيّة والحرب العالمية الثانية. حقّقت شراكة إستراتيجيّة مع أمريكا، وأخرى اقتصاديّة مع أوروبا. هذا المخطط الأوروبيّ يخفّف من ضغط الهجرة غير الشرعيّة إلى دولها انطلاقاً من أفريقيا الشماليّة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدول الصناعيّة الأوروبيّة تحتاج إلى أسواق إضافيّة ويد عاملة رخيصة، تأمل أن توفّرهما في إطار الاتحاد المتوسّطي من غير أن تنضمّ دول هذا الاتحاد إلى الاتحاد الأوروبيّ نفسه. وهذا هو بعمق موقف أنجيلا مركل عندما قالت في أوكتوبر 2010 بأن التعددية الثقافية قد فشلت في ألمانيا وأن هنالك مجالاً للثقافة الألمانية فقط في ألمانيا... وهذا يعني أن الهم الثقافي أضحى أكثر أهمية من الحاجة الاقتصادية لليد العاملة المهاجرة.

ومن الناحية الاستراتيجيّة، تحاول أوروبا تأطير الدول على الضفة الشرقيّة للمتوسط، لتجنّب انتشار إسلام معولم على حدودها. وفي الوقت نفسه تؤمّن مصلحتها في تجنيب هذه الدول حالة من التفكّك تجعل منها مصدراً للإرهاب والهجرة نتيجة لتخلفها.

هناك دافع آخر للأوروبيين، وخصوصاً الفرنسيين الذين يقودون مشروع

الاتحاد من أجل المتوسط، الذي سيقودهم إلى التقارب مع العرب، هو التحدي التركي. فتركيا العلمانيّة والمسلمة التي استطاعت بناء دولة - أمة واقتصاد حداثيّ هي حالياً في مرحلة يتصاعد فيها نفوذها في الشرق الأوسط خاصة. وتركيا حاليّاً ستجمع بين الاتحاد الأوروبي الذي تخوض معه مفاوضات مضنية ذات شروط تعجيزيّة، وبين انتمائها إلى الدائرة الإسلاميّة التاريخيّة. وهذا الواقع يثير قلق أوروبا التي لم تنسَ أشباح الماضي وقوة الأمبراطورية العثمانية على حدودها الشرقية وعبر البحر المتوسط. ولعلّ هذا الخوف من تصاعد النفوذ التركيّ هو الذي يجعل فرنسا اليوم تفضّل التعاون مع الدول العربيّة، وعلى رأسها مصر نظراً لمرونتها، فضلاً عن سعيها إلى الاهتمام بالأردن وسوريا... هذا يعني أن التاريخ يعيد نفسه، فقد تشكّل العلاقة الأوروبيّة العربيّة بداية عودة بالكامل إلى القرن التاسع عشر عندنا!

إنّ واقع العلاقة الحاليّة بين الشرق والغرب، وواقع العلاقة التركيّة العربيّة والغربيّة، يفيد لبنان في حالتين: أوّلاً لأن تركيا اليوم بلد عصري يضع الأهميّة الاقتصاديّة في موازاة الأهميّة القوميّة والانتماء الدينيّ والطائفيّ، لا بل هي تفضل الاقتصاد على الدين. فتركيا تعمل على تجميع قوى حولها من جهة، ومحاورة أوروبا من جهة ثانية. أمّا الإفادة الثانية للبنان فهي في السعي الفرنسي/ المصري إلى مقاربة ثقافيّة تاريخيّة تحاول إعادة الدور إلى مصر، الحليفة التقليدية للبنان، بعد أن منعتها إسرائيل جغرافياً من التواصل مع «الهلال الخصيب»... وهذا التعاون المصري-الفرنسي قد تفضله إسرائيل أيضاً، إذا استمرت على علاقة سيّئة مع الدولة التركيّة.

الموقف الأميركيّ

في مقابل الرؤية الأوروبيّة السابقة، تمثل الرؤية الأميركيّة مقاربة إمبرياليّة كلاسيكيّة تمنح الأولويّة للتكنولوجيا وفلسفة السوق، وتحاول فرض النموذج الأميركي من خلال الأسواق المعولمة ووسائل الضغط السياسيّة والقوة عند

الحاجة. وتترجم بعض المؤلفات الكبرى اتجاهات الفكر الأميركي المعاصر، وهي بشكل أو بآخر تتحقق كلها وفي الوقت ذاته:

كتاب **نهاية التاريخ** لفرنسيس فوكوياما، يتحدّث عن «نهاية التاريخ» عبر فرض النموذج الأميركيّ الذي يواجه أشكالاً مختلفة من المقاومة. وآليّات تنفيذ هذا النموذج هي: التكنولوجيا، الديموقراطية والعولمة، القوّة العسكريّة.

أما كتاب **صعود القوى العظمى وسقوطها** *The rise and fall of the Great Powers* لبول كينيدي فيعتبر أنّ التمدّد المتزايد لأحاديّة نموذج «القطب الأبوي»، الأميركي، الذي تطوّر في عهد جورج بوش الأب، سيؤدي بطبيعته إلى سقوطه وخلق الفوضى، كما حصل مع الأمبراطوريات الرومانيّة والعثمانيّة والبريطانيّة. ولعل الأزمة الماليّة في سنة 2008 هي أولى بشائر هذه النظريّة.

وأما كتاب **صدام الحضارات**، لصموئيل هنتينغتون فيطرح مسألة استيقاظ «شياطين التاريخ» («الشياطين» الثقافيّة والإثنيّة والدينيّة) بعد غياب التوازن والسلام اللذين أمنتهما القوتان الكبريان الأميركيّة السوفياتية والروسيّة إبّان الحرب الباردة بينهما. ويصبح النظام العالمي مع هؤلاء الشياطين «فوضى عالميّة جديدة»، على حدّ تعبير الرئيس الفرنسيّ فرانسوا ميتران، فوضى تدفع – بحسب هنتينغتون– الولايات المتحدة لتطرح نفسها شرطي العالم... وهذه النظريّة هي الأكثر ظهوراً على سطح الأحداث والأكثر تأثيراً على الرأي العام وقادة الرأي الغربيّين.

من جهته، يقدّم كتاب **المئة سنة المقبلة** لجورج فريدمان، أولويّة الجيوبوليتيك على صراع الحضارات، إذ يعتبر الكاتب فيه أنّ مرحلة الصراع الحضاريّ والدينيّ هي مرحلة انتقاليّة وعابرة. فالقوى الدينيّة تحمل في ذاتها بذور الخلاف الداخلي في ما بينها ومع مجتمعاتها، ما يجعل من الصعب عليها أن تشكل قوة وازنة. وهذه هي الحال السائدة اليوم بحسب فريدمان. إلاّ أنّ فريدمان يعتبر أن الصراع الرأسمالي الشيوعي يتجدد من خلال الصراع الأميركي مع القوة الروسيّة الصاعدة. ففي حين حاولت واشنطن، في عهد بوش الإبن، الضغط

على موسكو في مجالها الحيوي عبر احتواء البلدان المجاورة لروسيا في أوروبا الشرقيّة وجعلها تدور في فلكها، ردَّت روسيا بتحدي واشنطن في أكثر مناطق العالم حساسيّة، وأدقّها بالنسبة للمصالح الأمريكيّة: منابع النفط في الخليج. فقدّمت الدعم لإيران وأمدّتها بالتكنولوجيا النوويّة والسلاح المتطور، ما يسمح استطراداً بتعزيز قوة حزب الله في صراعه مع إسرائيل؛ فردت أميركا جورج بوش على روسيا من خلال مشروع الدرع الصاروخيّة الذي أطلقه جورج بوش الإبن وألغاه الرئيس باراك أوباما.

العلاقات الأميركيّة العربيّة هي إذن ذات شقّين: شقّ مع العرب أنفسهم، وشقّ دوليّ يتخطّى الجغرافية العربيّة التي لن تسلم من نتائجه. فالخطّ الزلزاليّ الأميركيّ الروسيّ يؤثّر بتداعياته مباشرة على المنطقة العربيّة وعلى الوضع اللبنانيّ.

الفالق السُّنّي الشيعي

لن أعود إلى «الفتنة الكبرى» السنيّة الشيعيّة. ولا إلى أسبابها ونتائجها على مرّ العصور. إلاّ أنّ المراقب يلاحظُ أنّ هذا الفالق قد تنشّط حديثاً تحت اسم «الثورة الإسلاميّة» في إيران.

كان غالبيّة السنّة والشيعة، منذ الحرب العالميّة الثانية حتّى الثورة الإيرانيّة، يدورون في الفلك الأميركيّ. هذا مع بعض الاستثناءات البسيطة. بعد الثورة الإيرانيّة في العام 1979 طرحت المؤسّسة الدينيّة الشيعيّة نفسها كقوّة ثوريّة. وتبنّت الدولة الإيرانيّة نفسها هذا الطرح. في حين كانت الدول العربيّة في غالبيّتها محافظة، ترفض الثورة وتفضل استقرار السلطة. وانطلاقاً من اعتقادهم أنهم الضامنون الأوائل للإسلام، وحماة القضيّة الإسلاميّة، وجد الثوريون الإيرانيون في الولايات المتحدة الأميركيّة تجسيداً للعدو، لا بسبب دعمها لنظام الشاه فحسب، بل بسبب اندماجها مع مصالح إسرائيل، ودعمها الأنظمة المحافظة في المنطقة، وسيطرتها على حيازة التكنولوجيا.

تنشّط هذا الفالق أيضاً بعد الفراغ المزدوج في العراق وأفغانستان الذي ملأته، موقتاً، القوى الغربيّة التي تواجهها إيران والذي امتدّ نتيجة النفوذ الإيراني.

في الواقع، وسّع انسحاب إيران من الفلك الأميركي هامشَ تحركها وتدخلها في العالم الإسلامي والعربي حيث تعيش أقليات شيعيّة (من باكستان إلى أفغانستان وشبه الجزيرة العربيّة وصولاً إلى لبنان. أمّا التلاقي الإيرانيّ السوريّ فهو محسوب أكثر على الصراع مع إسرائيل، ذلك أنّ الشيعة هم قلّة في سوريا). والتحرّر الإيرانيّ من القيود الأميركيّة الفاعلة أيام الشاه جعل الدولة الإيرانيّة تسعى إلى تمدد نفوذها خارج حدودها. وتقع في صلب استراتيجيتها اليوم حيازة التكنولوجيا النوويّة لحماية توسيع هامش تحركها، وللحفاظ على نفوذها. من هنا، فأنا أرى أنّ إيجادَ حلٍّ فعليّ ونهائيّ للملف النووي الإيراني يتوقف، إلى حد بعيد، على نوعيّة العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا التي تحصر دعمها لإيران في إطار التجاذب على رقعة الشطرنج الاستراتيجيّة العالميّة. وكذلك فإنّ فرضيّة الانفراج الأميركي الإيراني ليست مستحيلة في حال توافر شروطها. وقد مثّل التعاون بين الجانبين في أفغانستان والعراق بعد اجتياحهما في أعقاب أحداث 11 أيلول فرصة للتعاون في ملفات محددة، على رغم الصراع في مناطق أخرى. من هنا فإن أي تغيير في معادلة الصراع الأميركي الإيراني نحو التهدئة والتعاون قد يقلب التوازنات في الشرق الأوسط، خصوصاً إذا تسامحت واشنطن أو غضّت الطرف عن إثارة ملف الأقليات الشيعيّة في الدول العربيّة والخليجيّة تحديداً. والأهم، قد تكون معادلة السلاح النووي الإيراني وحل النزاع العربي- الإسرائيليّ ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط سلّة تفاوض واحدة.

ولعلّ هذه التفاعلات تبقى اليوم الأكثر تأثيراً على ساحتنا اللبنانيّة، لما للنخب القياديّة في حزب الله من ارتباط عضوي بالنخب الإيرانيّة صاحبة القرار، ولأن دخول إيران وتركيا على خط الصراع مع إسرائيل يزيد حظوظ عدم الاستقرار للبنان سلماً أم حرباً، أو ساحة. وقد قال أردوغان كلاماً في هذا السياق عند زيارته في نوفمبر 2010 إلى لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التوسعيّة الإيرانيّة مرتبطة أيضاً بالتوازنات الداخليّة في النظام الثوري. فلقد كشفت تداعيات الانتخابات الرئاسيّة الإيرانيّة سنة 2009 مظاهر تململ من التمويل الإيرانيّ الكثيف للتدخل في شؤون دول الشرق الأوسط الداخليّة. وطرح هذا التململ إمكانيّة اعتماد خيارات خارجيّة مختلفة عن تلك التي يرفع لواءها حالياً أعمدة النظام، من المرشد علي خامنئي إلى الرئيس محمود أحمدي نجاد والحرس الثوري. غير أنّ الصورة الفعليّة لما ستؤول إليه التحركات الإيرانيّة الداخليّة لن تتبلور في وقت قريب. فالقوى المعارضة التي منحها انتخاب الرئيس السابق محمد خاتمي فرصةً لإسماع صوتها أصبحت أكثر تشدداً وقدرة على مواجهة النظام. وإذا كان تاريخ إيران هو مسار معقد يعبّر عن انتماء مزدوج إلى الهويتين الفارسيّة والشيعيّة، فإنَّ تراجع حدَّة الاندفاع نحو الخارج يرتبط بعودة العصبيّة الفارسيّة لتتوازن مع التشيّع الإيرانيّ المسيطر على الثورة. وهذا أيضاً أظهرته التظاهرات المعارضة بعد الانتخابات الرئاسيّة، حين رفع الشباب شعارات «إيران أولاً»، تأثّراً ببعض الدول العربيّة التي آثرت مصالحها الداخليّة على نفوذها الخارجيّ وانخراطها في الصراع العربي الإسرائيلي.

في مقابل ما ذكرناه سابقاً تبدو إيران سالكةً طريق الحداثة الاجتماعيّة والسوسيولوجيّة بحسب بعض علماء الإجتماع الأوروبيين. إذ إنَّ ارتفاع مستوى التعليم للرجال والنساء وانخفاض معدّل الخصوبة (معدّلٌ مشابهٌ لذلك المُسجَّل في أوروبا) قد يؤدي بعد أعوام عدة إلى سياق للخروج من التديّن المحافظ لحساب توازن أفضل بين الدين والحريّة الشخصيّة والمواطَنة.

كما يمثِّلُ الصعود الثوري الديني مع الإمام الخميني انقلاباً في العلاقات المتداخلة بين السلطة، والمرجعيات الإيديولوجيّة، والبُنيات الإيمانيّة في الإسلام. إذ تُطرح قضيّة ولاية الفقيه التي تطرح هي نفسها تطبيقاً للإسلام مختلفاً عما يتبعه السُّنة ومنافساً له. فحكم رجال الدين في ولاية الفقيه معاكس للمنطلقات السُّنيّة التي تميّز بين رجلِ الدين والحاكم المسؤول عن أعماله وعن طريقة الحكم،

على ضوء الشريعة الإسلاميّة. وتواجه الدولة الدينيّة في إيران معارضة المرجعيّة الشيعيّة العليا في النجف التي ترفض مبدأ الدولة الدينيّة، وتسعى اليوم إلى إقامة دولة مدنيّة تعدديّة لا تتعارض و«ثوابت أحكام الإسلام». معظم القادة العراقيين ينادون بالتعايش والتفاهم بين المذاهب على أساس المواطنة وحقوق الجماعات والديمقراطيّة. (جهاد الزين، **النهار**، 8 حزيران 2010)[5].

ومن وجهة نظر جيوبوليتيكيّة، يتوزّع العالم الإسلامي اليوم إلى مناطق مختلفة: منطقة الخليج الذي تسيطر عليه إيران عسكرياً، ممّا يدفع الدول العربيّة الخليجيّة إلى الحماية الأميركيّة. ومنطقة المشرق الذي تتقاسم النفوذ فيه تركيا وإسرائيل. ومنطقة أفريقيا الشماليّة التي تحرسها أوروبا. ومنطقة العالم الإسلامي الآسيوي الواقع تحت مراقبة العين الأميركيّة. ونشهد انتقالاً لمركز الثقل في الجيوبوليتيك الإقليمي المؤثر على لبنان، من مصر والسعوديّة إلى مثلَّث تركي إيراني إسرائيلي متناقض، حتى الآن، تقع سوريا في وسطه، وتلعب تركيا فيه دور نقطة جمع غير مباشر بين قطبيه الآخرين: إسرائيل وإيران. وهي بذلك تملأ الفراغَ العربيّ، وتسعى إلى التنافس على شرعيّة القيادة الإسلاميّة، وعلى حمل راية القضيّة الفلسطينيّة التي استظلّتها إيران منذ إسقاط الشاه. ولقد طَرحَ «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الحاكم في تركيا دوراً قيادياً تركيّاً لدعم القضيّة الفلسطينيّة، ولتصدُّر قوّةٍ فاعلة في المنطقة، من أجل تحقيق التوازن مع الدولة العبريّة ومنعاً «للقضم الشيعي» كما يقول بعض المسؤولين عندهم. ولعلّ خير دليل على هذا، عودةُ العلم التركي إلى المنطقة العربيّة، وتحديداً في فلسطين، أثناء التظاهرات المنددة بالعدوان على غزة في أواخر العام 2008، بعد نحو قرن من انسحاب آخر جندي عثماني مع نهاية الحرب العالميّة الأولى. إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تستقطب

5. مقال جهاد الزين من النجف، «رسائل» المرجعية الشيعية إلى العالم العربي، **النهار**، الثلاثاء في 8 حزيران 2010، قضايا النهار.

حولها، من الجغرافيا والتاريخ والدين، دولاً وشعوباً لتصبح المعبّرة الأولى عن إسلام معولم يكون له وزنه على ساحة الأمم.

غير أنّ النتيجة النهائيّة للصراع السُّني الشيعي لن تكون دينيّة أو فقهيّة، بل هي، إلى حدٍّ كبير، «كيانيّة». هي دلالة على مدى قدرةِ الأقليات الشيعيّة في البلدان العربيّة على تحقيق ذاتيتها من جهة، ومن جهة أخرى هي دلالة على قدرة الأكثريّة السنّيّة على تعديل موقفها وقبول المساواة مع الآخر، بالرغم من الخلافات التاريخيّة المتجذّرة. ففي العراق تمكّن الشيعة بعد سقوط صدام من تصدُّر قيادة النظام الذي كشفت لامركزيته السياسيّة عن «الاختراق» الجدي الذي حققته فكرة الفدراليّة في الثقافة العربيّة (جهاد الزين)[6]. وانطلاقاً من هذه اللامركزيّة، يظهر أن رئيس الحكومة العراقيّة نوري المالكي سعى، في مبادراته خلال حكومته سنة 2009، إلى صياغة نظام يعلو فوق الطوائف لكنه لا يلغيها...

وفي لبنان تمكن الشيعة، بقيادة الإمام الصدر والأستاذ نبيه برّي ثم حزب الله، من تكريس قدراتهم الذاتيّة العسكريّة والاقتصاديّة، حتّى بات تجاهل هذه القدرات، أو عدم الإقرار بها، من الأمور المتعذّرة، الباهظة الكلفة على أيّ قوة خارجيّة أو داخليّة تسعى إليها. غير أنّ استخدام السلاح في بيروت والجبل قد يُدخل الشيعة في مرحلة من مراحل الخطر، إذا لم يتداركوا نتائجه. ذلك أنّ استخدام السلاح في الداخل أنتج شعوراً بالغبن والكبت عند السنّة والدروز، قد يتطلّب وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً للتخلّص منه. هذه حالة لم يعرفها من قَبْلُ تاريخ السنّة والشيعة في لبنان الحديث الذي قام على إعطاء كل طائفة حقها في المشاركة في الحكم.

لعلّ كل هذه التطورات تؤشّر إلى ولادة شرقٍ أوسط جديد، غير ذلك الذي أرادته إدارة بوش الإبن، متعدد الثقافة والإثنيات، يَدمِجُ فيه تياراتٍ مختلفة من

6. المصدر ذاته.

الإسلام وتبرز فيه المساواة في المواطنة والديمقراطيّة، وهذا أمر بالغ الأهميّة بالنسبة إلى لبنان. ويقوم «الشرق الأوسط الجديد» على أنقاض الشرق الأوسط الأحادي العرق والدين والمذهب والجنس، القائم حتّى هذا التاريخ. من هنا مثلاً طلب بعض القادة العرب دعوة تركيا وإيران لاجتماعات الجامعة العربية كلها.

وفي هذا السياق، تبرز الخطوات التي تظهر حديثاً في الدول الخليجيّة الصغيرة، حيث تتداخل الشعوب، وتتعايش، وتؤمّن مصالحها، كلّ واحد بحسب مهنته، أو عمله، أو مهاراته. فالسياسة القطريّة تؤشّر إلى الشرق الأوسط الجديد هذا الممتدّ من إيران إلى إسرائيل. ودبي، جوهرة العولمة، رغم نكستها في 2010، تتجّه الاتجاه نفسه. وكذلك الكويت التي تسجّل تقدماً ملموساً في مجال الديموقراطيّة والحداثة، حيث غدت المرأة حاضرة وناشطة في المجال السياسيّ بالإضافة إلى المجالات الأخرى.

وفي كلِّ حال، يقفُ العالمُ العربي التقليدي في مقابل هذه التغيّرات، مشكِّكاً يلفحه إحساسٌ عميق بخيبة الأمل وإحباطٌ كبير، آملاً بعودة «العصر الذهبي» للعروبة القوميّة أو الإسلام العالمي. من هذا المنطلق يفسّر البعض ظاهرة العنف «الجهاديّ».

كل هذه المجريات تضع التجربة اللبنانيّة في مقدمة التجربة التحديثيّة التي يخوضها العراق اليوم وسوريا ومصر غداً (حررّ هذا الكتاب قبل ثورة 25 يناير 2011 في مصر). بالسير نحو دولة مدنيّة، تساوي بين المواطنين، وتعدديّة تحفظ حقوق الطوائف. أوليست هذه الموازنة بين حقوق المواطن وحقوق الطوائف ميزة التجربة المتحركة في لبنان؟

الفالق العربي – الإسرائيلي

شكّل نشوء دولة إسرائيل تغييراً انقلابيّاً قاسياً على لبنان. فقد تدفّق اللاجئون الفلسطينيّون إليه ممّا عزز إختلال التوازن الديمغرافي للسكان في البلاد. وأصبح

لبنان الجار الأضعف لبركان الصراع العربي الإسرائيلي. وساهم ابتلاع فلسطين في تسريع ولادة اتجاهات القوميّة العربيّة التي تمظهرت في بعض الأحيان بانقلابات مسلّحة، وأحزاب ثوريّة عقائديّة. وقد تحوّل الوجود الفلسطينيّ المدني منذ 1948 إلى وجود مسلّح سنة 1969 فأجهز منذ ذلك الوقت على الاستقرار اللبنانيّ، وكان له الدور الأهمّ في أحداث العام 1975 وما بعدها. وعانى لبنان الكثير من الصراع مع إسرائيل، وهو ما يزال يعاني وسيبقى إلى أمد ليس بقصير.

لقد كان لتوقيع اتفاق كمب ديفيد في 17 أيلول 1978، بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيليّة مناحيم بيغن، أثر كبير على المنطقة. إذ تبعه تصاعدٌ للعنف في غير دولة عربيّة. فكان من شأن هذا الاتفاق أن أخرج مصر من الصراع العربيّ الإسرائيلي، وأدخل الدول العربيّة الأخرى التي ظلّت منخرطةً في النزاع، في دوامة عنفيّة تعويضاً عن خسارة الدعم العسكري المصري. ووجد الشيعة اللبنانيون أنفسهم في قلب هذا الصراع. فهم يسكنون الجنوب، أرض المواجهة الدائمة، ويدفعون الثمن باهظاً على مدى أربعين عاماً.

في هذا الواقع الصعب، تطوّر مع حزب الله منطق قتالي ذاتي، يسعى للحصول على الأمن الذاتي، وعلى قوة ذاتيّة رادعة لإسرائيل، وعلى حقوق الطائفة الشيعيّة. وهذا الأمن الذاتيّ، إذا لم يحسن استعماله، قد يشكّل خطراً على لبنان وعلى الشيعة أنفسهم، إذ فتح المجال أمام الإحساس «بالقهر» لدى بعض مكوّنات النسيج الطائفيّ اللبنانيّ. وراح هذا الإحساس ينمو ويتزايد من جيل إلى آخر. وهذا ما لم تعرفه العلاقات الشيعيّة التاريخيّة بالطوائف الأخرى في لبنان (باستثناء بعض التشنّجات المحدودة التي كانت تحصل بين بعض الشيعة وجيرانهم السنّة أو المسيحيّين بسبب التنازع على الملكيّة أو المراعي أو ما سوى ذلك ممّا كان يحصل بين السنّة أو المسيحيّين أنفسهم).

إلا أن هذا الواقع الشيعيّ الجنوبيّ جعل لبنان يخرج من كونه الحلقة الأضعف بين جيران البركان الإسرائيلي، وبالتالي أخرجه من كونه ميداناً خصباً للراغبين في قتال إسرائيل، أو المزايدين في هذا الموضوع.

هذا على الصعيد اللبنانيّ الداخليّ. أمّا على الصعيد الأقليميّ فأهميّة الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للبنان وانعكاساته عليه تكمُنُ في ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل بالنسبة لسوريا، فقد حاولت استعادة الجولان عبر زيادة الضغط العسكري على إسرائيل من خلال لبنان وفلسطين. ولعبت ورقة مفاوضات السلام لتأمين استقرارها الإستراتيجي، واعتمدت مرونة تكتيكيّة كبيرة في الوقت الضائع بانتظار قرار إسرائيلي استراتيجي يعيدُ إليها الجولان.

الوجه الثاني بالنسبة لإيران، فقد استخدمت الحالة الشيعيّة المذكورة لتضغط على الأميركيين عبر الضغط على إسرائيل، وتحمل راية القتال الإسلامي لتحرير القدس، وتكتسب شرعيّة تحقّق من خلالها حلماً تاريخيّاً بسيطرتها على الشيعة وبزيادة تأثيرها على العرب والمسلمين.

الوجه الثالث بالنسبة لإسرائيل، فقد استخدمت هذه الحالة الشيعيّة لتضغط على إيران، وتحافظ على ضغطٍ تكتيكي على سوريا من خلال لبنان. وهي دوماً تحاول أن تدفع بحزب الله لاستخدام السلاح في الداخل اللبنانيّ. فمصلحة إسرائيل تقتضي بأن تواجه حزب الله عبر الداخل اللبناني كما فعلت ذلك سابقاً مع ياسر عرفات. ومن مصلحة إسرائيل أن تضغط على حزب الله بواسطة الأمم المتحدة، وبقولها إنّ جميع اللبنانيّين مسؤولون عمّا يحصل على حدودها الشماليّة وليس حزب الله وحده، وهذا حافز بنظرها هدفه نشوب صراع لبنانيّ داخليّ، وإطلاق يد إسرائيل في الحرب أو السلم مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه تسعى إسرائيل إلى تخفيف الضغط الذي تمارسه عليها سوريا من خلال الشيعة في لبنان إلى وقتٍ تقرر فيه اعتماد السلام مع دمشق... إنها سياسة الضغط المركّز، لتلافي الحرب المفتوحة.

وخلاصة القول، كما أن سوريا وإيران تستعملان حزب الله للضغط على إسرائيل، فإنّ إسرائيل تضغط عليهما بالسلاح نفسه. إلا أنه من المحتمل أن يكون الاجتماع الثلاثي بين الرئيسين بشار الأسد وأحمدي نجاد والسيد حسن نصرالله في أيار سنة 2009 قد أفضى إلى تصعيد ملحوظ للصراع على أثر الإيحاء بأنّ الحرب على أيّ من الأفرقاء الثلاثة هي حرب عليها كلها... مما أدخل لبنان وسوريا تحت مظلة إيران الاستراتيجيّة. وهذا ما أكّدته زيارة الرئيس الإيراني نجاد إلى لبنان في أكتوبر 2010... وهو تطور استراتيجي غير مسبوق... إما أن يؤدي إلى سلام الردع أو إلى حرب الاستدراج... ولبنان الرسمي الشرعي الغائب عن القرار قد يكون دخل في مرحلة الحياد غير المعلن، وعلى الطريقة التي قالها السيّد حسن نصرالله منذ 2008، بأن يتوازن الفريقان المتباينان في انتماءاتها الإقليميّة داخل مجلس الوزراء، فيلغي كلّ منهما تأثير الآخر. وهذا ما دلّ عليه التصويت الشهير، داخل الحكومة اللبنانيّة في حزيران 2010، بالامتناع عن التصويت ضد العقوبات التي كان مجلس الأمن ينوي اتخاذها ضد إيران.

فالق القوميّة العربيّة – القوميّة اللبنانيّة

نشأت القوميّة العربيّة في القرن الماضي. وهي فكرة مستوردة من الغرب حيث كانت القوميّات منتشرة بين شعوب القارة الأوروبيّة. والقوميّة العربيّة لم تختلف عن سواها من القوميات بشوفينيتها ولا بشعوبيتها أو بتجلّياتها. فمع انطلاقتها كدعوة فكريّة وثقافيّة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، على يد مفكرين مسلمين ومسيحيين كنجيب العازوري وساطع الحُصَري وغيرهما، تناقضت هذه القوميّة مع الإسلام الذي لا يعترف بالقوميات، خاصة وأنها ارتدت الثوب العلماني متبنّية أفكار المساواة بين أفراد الأمة العربيّة، في محاولة لخلق رابطة مشتركة قادرة على جمع المسلمين وغير المسلمين في مواطنيّة واحدة.

أطلقت القوميّة العربيّة تياراً جارفاً في معظم الدول العربيّة، وبخاصة مصر وسوريا والعراق، على وقع الصراع مع الانتدابين الفرنسيّ والبريطانيّ، وتصاعد

التحدي الإسرائيلي في فلسطين، مروراً بإعلان دولة إسرائيل ونكبة 1948 التي خلقت ارتدادات قويّة في العالم العربي. وتمظهرت سياسياً بظاهرتين أساسيتين الأولى هي الناصريّة في مصر، الجامعة ما بين القوميّة العربيّة والجماهيريّة، مع الزعامة الهائلة التي مثّلها جمال عبد الناصر للجماهير العربيّة، والثانية هي حزب البعث الذي خاض صراعات دامية للوصول إلى السلطة وتفرّعت عنه قيادتان بعد انفصاله، حافظ الأسد في سوريا وصدام حسين في العراق. وقد انتهت حالة صدّام مع اصطدامه بالمصالح الأميركيّة، في حين تمكّن الأسد الأب، وبحنكة كبيرة، من المحافظة على نظامه وسط منعطفات ومحطات قاسية لعل أبرزها سقوط الاتحاد السوفياتي في العام 1991 واستتباب سيطرة الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم. وقد نجح بشار الإبن في تجاوز الاندفاعة الأميركيّة للضغط على نظامه، والتي بلغت ذروتها بعد 11 أيلول عام 2001، وفي اجتياح العراق عام 2003، وانسحاب سوريا من لبنان عام 2005، وفي حرب تموز 2006 على حزب الله. والسلوك البراغماتي مكّن قيادة حافظ الأسد وحزب البعث من المحافظة على سوريا كحاضن للقوميّة العربيّة تزامناً مع نسج علاقات دوليّة قائمة على المصالح لا على التشدد العقائدي.

ومع أفول فكرة القوميّات في الغرب، لتفسح المجال أمام مفاهيم الروابط الاقتصاديّة وحقوق الإنسان والديموقراطيّة، ومع عدم قدرة التجربة القومية في البلدان العربية، لا على مجابهة إسرائيل ولا على بناء دول حديثة منفتحة، تراجعت فكرة القوميّة العربيّة التي شكلت إحدى أبرز الترجمات السياسيّة للثقافة العربيّة، وناب عنها تصاعد الأصوليّة الإسلاميّة في العالم العربيّ. وشكلّت هذه الأصوليّة البديل لإخفاقات الأنظمة القوميّة في الصراع مع إسرائيل، وفي التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتعزيز الحريّة. وتمتّعت القوميّة العربيّة، كغيرها من القوميات، وفي بعض الحالات، بميزة التأقلم والتطوّر، على عكس العقائد والنظريّات الدينيّة التي لا تتطور عادة إلاّ في مسار شديد البطء. فالقوميّة الإسبانيّة مثلاً أنتجت أو مهّدت لإنتاج دولة نيو عصريّة مع الجنرال

فرانكو. كذلك في سوريا، لم تكن صيغة القوميّة العربيّة كما أرساها حافظ الأسد شوفينيّة وجامدة، لا بل على العكس من ذلك، بقيت مرتبطة أولاً بالمصالح البراغماتيّة للدولة السوريّة. وخير دليل على ذلك هو التحالف الإستراتيجي مع إيران واستمراره في أوج العداء العربيّ لإيران أبّان الحرب العراقيّة الإيرانيّة في الثمانينات... وفي الوقت ذاته صناعة توافق سعودي سوري حول لبنان والعراق في ظروف أخرى.

في مقابل القوميّة العربيّة، نشأت فكرة القوميّة اللبنانيّة. وهي نتيجة للمخاض الذي كانت تعيشه الكيانات والمجموعات في المنطقة العربيّة عشيّة انهيار السلطنة العثمانيّة وبدء الانتدابين الفرنسي والبريطاني. وقد أوجد نشوء لبنان الكبير الإطار السياسي والعقائدي لنمو القوميّة اللبنانيّة التي يعتبر حزب الكتائب (ومعه ومنه القوات اللبنانيّة) المجسِّد الأبرز لها، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. وتماهت القوميّة اللبنانيّة في بدايتها مع المسيحيين المتمسكين باستقلال لبنان عن محيطه العربي والإسلامي. في حين جرَفت القوميّة العربيّة الجماهير الإسلاميّة اللبنانيّة الحالمة بالوحدة العربيّة الشاملة أو الانضمام إلى سوريا.

واحتلَّ الصراع بين القوميتين اللبنانيّة والعربيّة حيّزاً كبيراً في فترة ما بعد الاستقلال، إلى أن تصادمتا في ثورة 1958 التي واجه فيها الرئيس كميل شمعون المدَّ الناصري انطلاقاً من بعدٍ جيوبوليتيكي، وانتهى الصراع بتسوية عبد الناصر – فؤاد شهاب التي اتُّفق فيها على احترام الزعيم المصري والعربي استقلال لبنان على ألا يُحْكَمَ ضده.

ولعلّ أحد أوجه هذه التسوية، أنها تمت بين قائدين عسكريين، والعسكر هم تقريباً حكام كل الدول العربيّة بإسم النهضة والثورات القوميّة! ومن المفيد التوقف عند ظاهرة حكم العسكر في العالم العربي. فهو إمّا حكم مؤسّسات قوميّة، أو حكم مؤسسات سياسيّة ملكيّة، أو هو ذو منحى ديني. وينطبق هذا حتى على الدولة التركيّة حيث يتعايش المنحى القوميّ والمنحى الدينيّ.

أما الصراع اللبناني مع منظمة التحرير الفلسطينيّة، ابتداءً من أواخر

الستينات، فهو منفصل عن سياق الصراع مع القوميّة العربيّة. كذلك لا يمكن وضع العلاقة السوريّة اللبنانيّة في هذا الإطار لأن العلاقة السوريّة اللبنانيّة سابقة للصراع بين مفهومي القوميتين اللبنانيّة والعربيّة، مع التأكيد بأنها تأثّرت بهما بعد ظهورهما إلى الوجود.

غير أنّ التيار المسيحي الداعي إلى التلاقي مع العروبة، الذي كان تألّقه مع بشارة الخوري، احتاج دائماً إلى الاستمرار التاريخيّ، والتجذر في البيئة المسيحيّة المنشدّة إلى الكيان اللبناني. ولطالما كان هذا التيّار في تجاذب مع الكنيسة المارونيّة، المؤسِّسة للكيان اللبنانيّ والقائمة على حراسة سيادته واستقلاله وخصوصيته. ويمثل العماد ميشال عون حالياً التيار الداعي إلى انتماء المسيحيين إلى محيطهم القريب (سوريا) وقضاياه وهمومه بديلاً من الاتكال على الغرب للحفاظ على الوجود المسيحي. إلا أنه أقرب إلى فكرة نهضة الأقليات في المشرق العربي والإسلامي والتحالف مع إيران. في مقابل هذا التيّار يتمسك البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير بالانفتاح على كل المحيط العربي مع الإبقاء على العلاقة الوثيقة بالدول الغربيّة تماشياً مع التقليد الماروني والمسيحي الذي يتوجه إلى الغرب الذي أدخلهم على العلم وعصر التنوير، وساعدهم على إنشاء دولة لبنان الكبير، وحمى الكيان اللبناني. وهذه من الإشكاليات التي يمكن أن تكون إيجابيّة بالنسبة إلى المسيحيين إذا عرفوا كيف يديرون الديناميكيات وحتى التناقضات بما يخدم مصلحتهم ووجودهم وانتماءهم العربي.

على أنّ تياراً ثالثًا بدأ بالبروز اليوم، تيار «نيو دستوري»، يطلقه سمير فرنجيّة وفارس سعيد عند المسيحيين وتيار المستقبل عند السنة، ويقول بالانتماء إلى الأكثريّة العربيّة والمساهمة في شدّ أزرها وحداثتها. وقد يؤثّر هذا التيار على القوات اللبنانيّة، إمّا مباشرة أو من خلال تحالف 14 آذار، أو خاصة لموازنة حزب الله... وكانت قد بدأت مسيرة التقاء القوات في المصالح مع بعض العرب، في فترة قيادة سمير جعجع، بفضل علاقات كريم بقرادوني العربية..

حالياً، لا يزال سؤال العروبة يطرح نفسه على اللبنانيين والمسيحيين في صيغة

أخرى: أي عروبة نريد في القرن الحادي والعشرين؟

***

في ختام هذا الفصل نقول: لن يُصنع المستقبل بنقلة واحدة... بل عبر حقائق يوميّة تتطور مع موازين قوى معقدة ومتداخلة Evolutionary reality... وحده الترقّب الذكيّ والسريع، لا التنبّؤات البعيدة التنظيريّة، يمكنه فهم التحوّلات العميقة...

وعلى الرغم من العامل الإقليمي في الوضع اللبناني، فإنَّ تحليلَ التجربة اللبنانيّة بعد الاستقلال يُظهرُ أنَّ قلبَ المشكلة، فضلاً عن كونه متعلقاً بالسياسة الخارجيّة والأمنيّة، هو في النزاع الدائم من أجل السلطة بين الطوائف وفي داخلها. وهذا ما أشار إليه البطرَيرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير في رسالة الصوم لعام 2008. هذا النزاع الذي لا ينفكُّ يغذي التدخلات الخارجيّة السلبيّة ويقوّيها. إنّه حقيقة نزاع متعلّق برؤية كلّ من الطوائف إلى الكيان اللبنانيّ، وبكيفيّة استغلال الموقع الجغرافيّ أو استخدامه لصالح هذا البلد. وهذا ما أشرنا إليه في عنوان الفصل الأوّل: «الكيان اللبنانيّ ودور لبنان».

الفصل الثاني

الدولة اللبنانيّة: إشكاليّات وتحدّيات

إذا كان تاريخ لبنان نزاعيّاً كما رأينا في الفصل السابق، وإذا كانت الأزمة اللبنانيّة، بعد الاستقلال، تكمن في النزاع الدائم بين الطوائف من أجل الحصول على السلطة، فإنّ تحليل هذا النزاع يغدو أمراً ضروريّاً لتصوّر حلّ واقعيّ له. لذلك فإنّنا قسمنا هذا الفصل إلى قسمين: القسم الأوّل هو الإشكاليّات التي واجهتها الدولة اللبنانية منذ قيامها في العام 1920، والقسم الثاني هو التحدّيات التي علينا أن نواجهها إذا شئنا لهذا البلد الاستمرار والازدهار، وإذا شئنا له أن يكون بلداً جامعاً لأبنائه لا مفرّقاً فيما بينهم.

الإشكاليّات التي واجهتها دولة لبنان الحديث

ليست تجربة لبنان الحديث منفصلة عمّا ورد سابقاً من كلام على تكوين لبنان الجيوبوليتيكي، ولا هي أيضاً منفصلة عن المرحلة التاريخيّة التي سبقت العام 1920 مباشرة. فقد تشكّل هذه المرحلة الإشكالية الأولى التي علينا تخطّيها. ولعلّنا نسمّيها «الإرث العثمانيّ».

ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت ديار العرب، ومن ضمنها الوطن اللبنانيّ، جزءاً من السلطنة العثمانية. وإذا كانت الحركات الطورانية قد دفعت الشعوب العربيّة للتحرّك ضدّ السلطنة، فإنّه كان للموارنة دافع آخر، لا يقلّ أهميّة، هو الوجود المسيحيّ الحرّ. فقد كان الحكم العثمانيّ، قبل «التنظيمات» سنة

1856، يعامل المسيحيّين على أنّهم رعايا أي مواطنون من درجة أدنى من المواطن المسلم. فهم لا يتمتّعون بالمشاركة المتساوية. والأقسى من ذلك أنّ حكم بعض السلاطين كان يضيّق عليهم، في بعض الأوقات، حتّى في ممارسة شعائرهم الدينيّة. في ظلّ هذه الحالة الضاغطة قاد الفكرُ المارونيُّ مشروعَ لبنان المستقل والحديث. وتمَّ تفعيل هذا المشروع بشكل خاص في نهاية القرن ذاته. كانت انطلاقة هذا المشروع من التفكير بمستقبل المسيحيين على ضوء التغيير الذي بدا وشيكاً مع اقتراب نهاية الأمبراطورية العثمانية. وكان من الأساسي لهذا المشروع ألا يُطرحَ كمشروع مسيحي، بل كمشروع وطنٍ للأقليات ضامنٍ للتعددية والحرية والحقوق (الحريات الشخصية وحقوق الإنسان والمواطن) في منطقة لم تكن تعيش هذه المفاهيم. ولعلّ هذه النظرة المتطوّرة إلى الكيان اللبنانيّ الجديد كانت نتيجة للاتصال المسيحيّ، المارونيّ، بالغرب. فقد كان للموارنة مدرسة في روما تدعى «المدرسة المارونيّة»، أنشئت في أواخر القرن السادس عشر 1584. يرسل الموارنة أبناءهم إليها ليعودوا وينشروا تعاليمها في قراهم ومدنهم وداخل كنيستهم. هذا التواصل مع الغرب شكّل نقطة جوهريّة تميّز الموارنة عن باقي مسيحيّي الشرق، وهي التي أدّت إلى ما يدعون إليه من تقدّم وحرّيّة ومساواة. إذاً المحافظة على الوجود المسيحيّ الحرّ والمساواة بين المواطنين شكّلتا الإشكالية الأولى التي اعترضت الدولة اللبنانية الحديثة.

وكانت فكرة وطنٍ لبنانيٍّ مستقلّ عن الدولة العثمانيّة جذّابة، وتدغدغ أحلام المسيحيّين بالتخلّص من الحكم العثماني. لكنها لم تُحَوّل إلى مشروع دولةٍ آمنة مزدهرة. فمنذ انطلاقته الأولى، تَواجَهَ المشروع اللبناني مع القومية العربية الجارفة في ذلك الحين. فقد كان العرب أيضاً يحلمون بإنشاء دولة قوميّة عربيّة إسلامية شاملة. إذاً منذ البداية، ولد الطفل ضعيفاً، إن لم نقل مريضاً. وهذه هي الإشكالية الثانية: كيانٌ لبنانيّ مستقلّ أم جزء من قومية عربيّة شاملة؟

وزيادة في الصعوبات، لم تعد جغرافية هذه الدولة الجديدة محصورة في جبل لبنان التاريخي المجبول بالأزمات على مرِّ تاريخه. وسبب تجاوز هذا الإطار التاريخي

ليس أكيداً، لكن الدافع الذي يتقاطع عليه المؤرخون هو الحاجة الاقتصادية لإضافة السهول الخصبة إلى الجبل اللبناني والحاجة إلى المرافئ البحريّة، بخاصةٍ بعد المجاعة في الحرب العالمية الأولى. وهناك سبب ثانٍ يتم التداول به حديثاً، وهو رغبة الموارنة بالاتصال الجغرافي مع كل الأقليات التي ترغب بالانضمام إلى لبنان! كذلك سمح الوضع المتقدم للبطريركية المارونية، من خلال العلاقة مع فرنسا المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بالمطالبة بتوسيع حدود لبنان إلى تلك «التاريخية» لتضمّ البقاع وبيروت وطرابلس وصيدا والجنوب حتى الليطاني وفق بعض الخرائط العسكرية التي أعدّها الجيش الفرنسي عام 1862 مظهرة انتشاراً مسيحيّاً ملحوظاً على كامل مساحة لبنان الحالي وفي وجه المطالبة الصهيونية بضم الجنوب حتى صيدا لفلسطين، وإصرار فرنسي على عدم تقسيم المنطقة الشيعية، عادت الحدود وتوسعت حتى الناقورة وكما نعرفها اليوم[7]... أي أن إمكانية الأرجحية العددية الجغرافية قد تكون أثّرت على المطالبة بضم الأقضية الأربعة وأجزاء واسعة من ولاية بيروت إلى جبل لبنان. هذه هي الإشكالية الثالثة: هل هذا اللبنان الكبير كان حلاً أم مشكلة إضافيّة؟

على أنّ المشروع اللبناني كان طموحاً، مع الاعتراف بصعوبة بنائه. فاللبنانيون، أقلّه في القرنين السابقين، افتقدوا التفاهم التاريخي، ووعي المصالح المشتركة بين الجماعات ونشر هذا الوعي. كما أنّهم احتاجوا إلى الواقعية ووسائل تأسيس وإدارة دولة معقدة. فلم تتمكن الطوائف من التخلي عن مطالبتها بالسلطة، وعن السعي إلى مشاريعها الخاصة، من أجل خلق فسحة مشتركة للحكم المركزي لا تتناقض مع المجال الحيوي لكلٍّ طائفة. وهذه هي الإشكاليّة الرابعة: سعي قادة الطوائف إلى السلطة، في مواجهة سلطة الدولة الواحدة الموحّدة.

هكذا وجد لبنان نفسه في وضعية مزدوجة التفجّر: غياب سياسة طموحة

7. تمارا الشلبي: شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية **1918-1943**، بيروت، دار النهار، 2010، صفحة 192.

وإرادية في اتجاه المستقبل والاستقرار، و«حسن استضافة» محفوفة بالمخاطر لكل الأزمات في الشرق الأوسط تُحقّق أماني البعض ومطامع البعض الآخر. هي وضعية غير مستمرة وتستوجب تسوية سياسية ملائمة، يستطيع اللبنانيون على ضوئها العيش بأمان في دولة تحفظ الرسالة الخاصة والوطنية لكل طائفة. نعم، يجب قبول طبيعة الأشياء وإعادة صياغة النظام والبنية السياسية للبلاد انطلاقاً من وعي هذا المبدأ ونتيجةً له. وهذه هي الإشكالية الخامسة: وطنٌ محفوف بالمخاطر، ومفتوح على الأزمات الإقليميّة والعالميّة.

على أنّ هذه التركيبة اللبنانيّة الضعيفة والسريعة العطَب منذ انطلاقتها، جعلت هذا البلد يصاب بالأزمات الإقليمية على اختلاف أنواعها، وتحديداً بالصراع الذي فجّره إنشاء دولة إسرائيل. ولم يكن من قبيل الصدفة أنَّ كل البلدان العربية المجاورة لإسرائيل تعيش في سلام وأمن، منذ ثلاثين عاماً على الأقل، وأنَّ لبنان وحده – مع فلسطين المحتلة – يَبقى من دون استقرار، بعدما أصبح الساحة الأساسية في الصراع العربي الإسرائيلي. لقد باتَ هذا البلد الصغير فريسةً لنزعات الهيمنة عند القوى الكبرى، وراديكالية السياسة التوسعية الإسرائيلية، وصعود الإيديولوجيات التوتاليتارية العابرة للأوطان (القومية، الشيوعية، الأصولية) التي لا تتلاءم مع ميزة التعدد في النسيج السوسيو سياسيّ اللبنانيّ. وهذه هي الإشكالية السادسة: كيفيّة مواجهة المشروع الصهيونيّ؟

إنّ مشروع بلدٍ تعدّديّ ومتنوع الثقافة اليوم يرتبط أكثر من أيِّ وقتٍ مضى بالواقع الإنساني العالمي. فالنزاعات بين الغرب وبعض الدعاة لإسلام أصولي حلّت مكان النزاعات الإيديولوجية (الرأسمالية في مواجهة الشيوعية). وباتت الحاجة ملحّة للوصول إلى نموذج لتعايشٍ متنوّع الثقافات والإتنيّات، فيما تتبين بوضوح ملامح شرق أوسط جديد، من مؤشّراته تدمير الأميركيّين العراق القومي والبعثي، وهو أحد حصون العروبة، وتراجع القوميّة الفارسيّة في إيران في مقابل التزام مهمّة إسلامية شيعية ثورية، تسعى الولايات المتحدة إلى كبحها أيضاً، واعتماد قطر سياسة التوازن بين الأضداد التي تستجيب أكثر فأكثر

لمصالح الولايات المتحدة المستعدّة للانسحاب العسكري من المنطقة، واضعةً العرب وإيران وتركيا وإسرائيل وجهاً لوجه. وهذه هي الإشكالية السابعة، بعد الانسحاب الأميركي من العراق: إسلام منفتح أم منغلق؟

فمشروع قيام لبنان كان ولا يزال مشروعاً طموحاً وضروريّاً. ولكنه يفتقر إلى أن يتجذّر في فكر الشعب والقادة، ويفتقر أكثر إلى ذوي الخبرة من أجل إدارة جيدة له. ومع ذلك، فقد نجح في البقاء على قيد الحياة منذ 1920 بفضل النظام الدولي الذي منع المساس بحدود الدول بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي، وبصورة أخصّ بفضل الإيمان بقوة الفكرة اللبنانية ودورها المستقبلي كرافعة لشرق أوسط جديد متعدّد الثقافات، وكمنطلق للحداثة العربية. هذا ما يميّز لبنان عن دولٍ أخرى تعاني من ظروفٍ مشابهة. فعلى خلاف دول البلقان مثلاً حيث تجتمع طوائف وإثنيات عدة، عرف لبنان فترات من التعايش الفعلي والتأثير المتبادل بين الموارنة والدروز، ومن ثم بين المسيحيين والمسلمين. لم تتزعزع صورة لبنان هذا، بحسب رأي كمال جنبلاط في كتابه **من أجل لبنان** *Pour le Liban*، إلاّ عندما لم يعد المسيحيون راضين بلعب دور في التربية والإدارة وتقديم المشورة للأمير، وحملوا طموحات ومشاريع سياسية أخرى. النزاع في لبنان هو إذاً سياسي، وصراع على السلطة، انطلاقاً من خصوصيات دينية وطائفية، أكثر مما هو نزاع دينيّ طائفيّ بحت. وعلى الرغم من ذلك، فقد جعلت هذه التجربة في اختلاف الثقافات والحضارات والعلاقة المتميزة بين المسيحية والإسلام من لبنان بلداً ذا قيمةٍ مضافة. وهذه هي الإشكالية الثامنة: الافتقار إلى قادة وتنظيمات يحسنون التعامل مع تعدّد الخلفيّات الثقافيّة والفكريّة والإيديولوجيّة وتصارعها، ويجيدون إدارتها واستثمارها.

تحدّيات الكيان اللبنانيّ الحديث

بالإضافة إلى الإشكاليّات السابقة، يواجه الكيان اللبناني الحديث تحدّيات مصيريّة تواكبه منذ إنشاء دولته الحديثة، وهي على مستويات ثلاثة: الطوائف،

بنية الدولة، النخبة الحاكمة. وكذلك هو يواجه تحدّيات أخرى منها تحدّيات ما بعد العام 2005، وتحدّيات الوجود الفلسطينيّ فيه.

أوّلاً: التحدّيات على مستوى الطوائف

يتمثّل هذا التحدّي بفهم كلّ من الطوائف لتاريخها وتاريخ الطوائف الأخرى. إنّه المدخل إلى التزام التفكير المشترك في هذا التاريخ وفي مستقبل الإرادة الوطنيّة. وهو أمرٌ لا غنى عنه إذا شئنا أن نواجه مستقبل لبنان، ونعيد هيكلته، على اعتبار أنه «مشروع قيد التطوير». فتطوير الهيكلة المستمرّ لبلد تعدّديّ كلبنان هو المخرج الواقعيّ للأزمات التي يعاني منها هذا الوطن، وهو الوقاية السليمة للأزمات التي قد تنتجها هذه التعدّديّة... تماماً كما في بلجيكا التي تأسّست، مثل لبنان، بلداً ذا مركزية قوية وتحت قيادة المجموعة الناطقة باللغة الفرنسيّة. مما فرض على الأقليّة الفلمنكية نضالاً طويلاً لم يتوقّف بعد لإعادة هيكلة الدولة نحو فدرالية مزدوجة قائمة على الأرض وعلى المجموعات اللغوية. وهي اليوم تتجه إلى كونفدرالية أو ربما إلى تقسيم كما حصل بين تشيكيا وسلوفاكيا، لأنّ الفوارق في بلجيكا التي انطلقت لغوية وثقافية ازدادت اليوم لتصبح أيضاً فوارق في الخيارات الاقتصادية والسياسات التنموية الكبرى.

لقد آن الأوان لكي نخرج من عقدة تكويننا الطائفيّ، دون الوقوع في فخّ الطوائف المنغلقة، ومن خلال صناعة «المشروع المشترك» بينها. هذا هو التحدّي الأكبر الذي علينا أن نسعى إلى مواجهته: «صناعة التوليف بين الطوائف الممثّلة للهويّة اللبنانية من جهة، وبين الدولة الممثّلة للمشروع المشترك من جهة ثانية».

أنا لا أنكر أنّ الأمر في غاية الصعوبة، بكافة تعقيداته الداخلية، وارتباطاتها الإقليميّة والدوليّة. فالسنّة يخشون قيام الهلال الشيعيّ، وسوريا تخشى التحرّك الأصولي داخل حدودها وضدّ نظامها، والخسارة السنيّة تشكّل خوفاً دائماً للمملكة العربيّة السعوديّة وللجمهوريّة العربيّة المصريّة، والمسيحيون يخشون على وجودهم في هذا الشرق، والدروز، والأرمن، والأشوريّون... صعوبة

الأمر وتعقيداته تدفعنا إلى العمل على فهم الديناميّة الحاليّة من أجل تكوين رؤية واقعيّة للمستقبل: الوعي التاريخيّ للكيان اللبنانيّ، ولكلٍّ من الطوائف المكوّنة للنسيج اللبنانيّ.

إنّ هذا الوعيَ التاريخي للبنان ولكلٍّ من الطوائف فيه يتألّف، إلى حدّ كبير، من مجموعة المواقف التي تتخذها كلّ طائفة من الأحداث والمشكلات اليوميّة والمصيريّة التي يواجهها الوطن. هو بتعبير آخر إدراك كلّ طائفة لهوية خاصة بها تحددها مراحل ومحطّات معيّنة من تاريخها، ويتوارثها أبناؤها من جيل إلى آخر. من هنا أهمية الالتفات إلى الوعي التاريخي للطوائف الفاعلة على الساحة اللبنانيّة، والأهميّة الاستراتيجيّة لكلّ منها، وقيمها المضافة.

1. الهوية التاريخيّة، ووعي الذات، وسنكتفي في هذا الإطار بعرض بعض التفسيرات أو التحديدات، كما أوردها الأب باسم الراعي[8]:

- فالهوية الشيعيّة، ووعي الشيعة اللبنانيين لذاتهم، يتراوحان بين التشيّع، والإسلام، والعروبة، والانتماء اللبنانيّ. أولاً التشيع، ثانياً الإسلام، ثالثاً العروبة، وأخيراً لبنان، فهو المركز الذي يظهرون فيه ثقلهم ويثبتون هذا الثقل. الإمام شمس الدين وحده بين المراجع اللبنانيّة الشيعيّة الكبيرة كان حاسماً في الانتماء اللبناني، دولة ومشروعاً.
- والهويّة الدرزيّة تتراوح بين الهوية المُعقّدة والبراغماتية، والوعي النخبوي والاختيار الموقّت لميثاق 1943. من هنا ضرورة فهم «الفكر الدرزيّ» من أجل التعرف إلى رأيهم العميق لكيفية حكم لبنان.
- وهويّة الروم الكاثوليك والأرثوذكس: تتراوح بين العالمية، والوسطية، والتأقلم. هي مزيج من الهوية الأنطاكية العربية والاختيار غير المشروط للبنان.

8. الأب باسم الراعي، **ميثاق 1943** وتجذّر الهوية الوطنية اللبنانية.
Bassem Rai, *Le Pacte National libanais de 1943 et la genèse de l'identité et de la démocratie libanaises*, Oros Verlag, Laer 2007.

- والهويّة المارونيّة تتوزّع بين مواجهة وعيهم لتاريخهم، وشعورهم بالإخلاص الشديد للكنيسة الكاثوليكية، وهويّتهم الأنطاكية كمهد للمسيحيّة المشرقيّة الأولى المستقلّة عن الكرسيّ الرسوليّ في روما، ولبنانيّتهم.
- والهويّة السنّيّة تتوزّع بين وعي الوحدة العربيّة، والسعي إلى السلطة في لبنان، أي الموازنة بين «الأمّة» والحكم في لبنان، أو لبننة السُنّة.

2. الأهمية الاستراتيجيّة للطوائف

إنّ أهميّة الطوائف الاستراتيجيّة تمثل الرهان التاريخي والمرحليّ والمستقبلي لهذا الوطن. وهي تكمن في كلّ ما يقدمه كلّ من الطوائف اللبنانيّة للاعبين المختلفين، محلّيين كانوا أم إقليميين أم دوليين. وهذا ما يجعلهم مرتبطين بالقوى الخارجيّة الإقليميّة والدوليّة، على أمل أن يعزّز هذا الارتباط وضعهم الداخليّ. وهذه الأهميّة الاستراتيجيّة نفسها تثير أيضاً اهتمام قوى خارجية أبرزها سوريا، إيران، العرب، الولايات المتحدة، فرنسا، تنظيم «القاعدة»... حتّى ليغدو هذا الوطن الصغير ملعب «ميني تصارع» (على غرار ملاعب الميني فوتبول) لجميع القوى الدوليّة والإقليميّة، متمثّلة في الغالب بالقوى المحلّيّة الساعية إلى السلطة. من هذا المنطلق يشكّل لبنان الحالي عبئاً استراتيجيّاً على نفسه وعلى الجماعات المتواجدة فيه وعلى العالم. مع أنّ لبنان الحقيقيّ هو ملجأ للطوائف التي قصدته من أجل تخفيف الأعباء عنها. ومع كلّ ذلك فإنّ على الطوائف اللبنانيّة أن تعيَ قيمتها الاستراتيجيّة من أجل أن تستمرّ في لعب الدور الذي تستطيع تقديمه للبنان.

فالقيمة الاستراتيجيّة للمسيحيّين بالنسبة إلى الغرب هي في كونهم بوابة العبور الغربيّ إلى العالم الإسلاميّ. بواسطتهم تُنسَج العلاقات الغربيّة الإسلامية. ومن دونهم يصبح الشرق والغرب عالمين منفصلين. أمّا بالنسبة للعرب فالقيمة الاستراتيجيّة المسيحيّة هي في الدور الذي يلعبونه لتحسين صورة العرب تجاه الغرب، ولبناء العلاقات العربيّة الغربيّة. ولعلّ هذه القيمة الاستراتيجيّة هي التي تحمي الأقليّة المسيحيّة في الشرق.

والقيمة الاستراتيجيّة للسنّة والدروز هي في أنّهم متعاطفون مع مصالح الشرق، على غرار تعاطف الأقليّات المسيحيّة مع الثقافة الغربية، مع فارق مهمّ بينهما، وهو أنّ الوجود الدرزيّ لا يرتبط بأيّ وجود إقليميّ آخر فيما السنّة يمثّلون الثقل السنّي المشرقيّ في لبنان. من هنا الاهتمام المصريّ والسعوديّ وحتّى التركيّ بالسنّة اللبنانيين.

أمّا بالنسبة إلى الشيعة، فإنّنا لا نستطيع الكلام على قيمة استراتيجيّة اكتسبوها من الأدوار التي لعبوها في التاريخ اللبنانيّ القديم. لقد كان المجتمع الشيعيّ، بفعل الاضطهاد المزمن، مجتمعاً منغلقاً على ذاته إلى حدّ ما، لم يبدِ اهتماماً بعلاقاته، لا مع المحيط العربيّ إلا ابتداء من العشرينات، ولا مع الغرب المسيحيّ. أما اليوم فالقيمة الاستراتيجيّة للشيعة هي في الضغط الذي يمارسونه على إسرائيل فيسهّلون قدرة إيران وسوريا على أن يصبحا لاعبين إقليميّين مهمّين.

3. القيمة المضافة

تتألّف «القيمة المضافة» من القيمة الحقيقيّة والرمزية التي يمثلها لبنان ودولته الجامعة لكل من الكيانات الطائفية التي تكوّن نسيجه التعدّدي، وبالتالي من القيمة المُضافة التي يوفرها، أو يستطيع توفيرها، كلّ طائفة أو فريق من اللبنانيّين إلى الطوائف والأفرقاء الآخرين. ولكلّ منهم الكثير ممّا يستطيع تقديمه:

السنّة

القيمة المضافة الأساسية هي صناعة مواطن عربيٍّ له حرية ممارسة عقائد الإسلام ومعاملاته، حديث وديمقراطي، يتعايش مع العلم والعالم دون أي عقدة سيطرة أو نقص. بهذه الطريقة يظهر المسلم اللبناني السنّي أن الإسلام ليس ما يقال عنه في الإعلام الغربي، أو ما يصوّره بعض الأصوليّين المتزمّتين. فالإنسان يستطيع أن يكون مسلماً متديّناً، وينخرط في العالم الحديث، فيتقبّل نظمه وقوانينه، ويحقّق نجاحات في داخله. هذا التمايز عن بقية المسلمين أعطى المسلم السنّي اللبناني شعوراً كبيراً بانتمائه اللبناني، وبأنّه صاحب رسالة تعايش كونية ممثّلة لحقيقة الإسلام الذي يدعو إلى التعايش بين الأديان والأمم.

الدروز

الطائفة الدرزيّة هي التي تصنع دائماً الحرب والسلام في لبنان، ومن خلال تحالفاتها... ولكنها لا تستفيد من الحرب ولا من السلام. قيمتها المضافة، برأيي، داخلية بامتياز، ولكنّ هذه الطائفة الكريمة لا تعيها هكذا، بل تراها، ومنذ أيام بني عثمان حتى اليوم، من خلال المحافظة على ذاتيّتها ومركزها، عبر إبراز نفسها كرأس حربة في الدفاع عن القيم الأكثر رواجاً في الشرق. فهي من جهة أقليّة تحمل إيديولوجيّات الأكثريّة، ضد «المشروع الغربي»، الذي يحمله الموارنة بنظرها، ومن جهة ثانية تأمل بأن يظلّ الموارنة أقوياء إلى الدرجة التي لا تسمح بانتصار المشروع «الآخر» الذي تحمل هي رايته. فالدروز يخشون أن يذوب كيانهم داخل أكثرية إسلامية أو عربية يحملون هم رايتها من دون أن تكون لهم رغبة فعلية بانتصارها. من هنا انتقالهم الدائم من تحالف إلى آخر لمنع تشكّل قوى مهيمنة أو لحماية ذاتهم. وهنا تكمن قيمتهم المضافة: منع الهيمنة الداخلية، والمحافظة على الذات. وهذا الدور مشابهٌ إلى حدّ كبير للدور الإنكليزيّ في قيام الوحدة الأوروبيّة: فهم كانوا ينتقلون من تحالف إلى آخر بغية منع أيّ قوّة من السيطرة على القارة الأوروبيّة، فرنسيّة كانت أم ألمانيّة أم روسيّة. وظلّ الموقف الإنكليزيّ هذا عائقاً في طريق الوحدة الأوروبيّة حتّى التوافق الألمانيّ الفرنسيّ بعد الحرب العالميّة الثانية.

المسيحيون

تتعلق مسألة القيمة المُضافة لدى المسيحيّين بالحرية والمواطَنة والمساواة التي استطاعوا تحقيقها في لبنان وجعلها هدفاً للأقليات الأخرى في العالم العربي. وهي أيضاً مرتبطة بحيازة آخر ما توصّلت إليه تقنيات الحداثة من ثقافة، وعلم، وإبداع، State of The Art. وهذه جميعها طبعت نمط الحياة اللبنانية، الذي يستجلب العالم.

ولا تنحصر قيمة المسيحيّين بدور الوصل بين الغرب والشرق، وقد لعبوه منذ عهد المدرسة المارونية في روما في أواخر القرن السادس عشر، بل تتعدّاه إلى أدوار أخرى كثيرة: منها دور التوازن بين السُنّة والشيعة في لبنان في المرحلة

الحاليّة، ودور تطوير ديمقراطيّة نموذجيّة جديدة تنطلق من النموذج الديمقراطي الذي يمارسونه هم داخل طائفتهم - على صعوبته - ويسعون إلى تعميمه على الديمقراطيّة في لبنان. بعبارة أخرى، إنّهم اليوم يسعون إلى تسويق «مُنتَج» يدعى لبنان... ولكنه لبنان مغاير لذلك الذي عرفناه منذ 1920.

وللموارنة دور خاص في هذا الإطار يرتكز على تاريخهم «المعاش» لا المكتوب. فالمعاش عمليّ واقعي براغماتي، أمّا المكتوب فمجمّدٌ ثابت لا يتغيّر. وهذا ما يظهر العلاقة الجوهريّة بين وعي الموارنة لذاتهم وبين الأحداث الآنيّة التي تحصل. والموارنة يفهمون تاريخهم على هذا المنوال: حدثاً، وتفاعلاً مع الحدث. من هنا كانت مساهمتهم فعّالة في جعل لبنان تعدّدياً، ومنفتحاً، ومطمحاً للأنظار.

وعلى حدّ قول البطريرك الدويهي، فإنّ صورة البطريرك في «الأمة المارونية» تحتل مركز الصدارة والديناميّة بمقدار ما تلعب، في أوقات الأزمات الحادة والخيارات المصيريّة، دور الموجّه الوسيط/ الحكم والرقيب على الحُكم والقيادات المارونيّة، تجسيداً لتاريخ مشترك طويل وقاسٍ وشهادة له. ويظهر ثقلها أيضاً بمقدار ما تحقّق دور الرابط مع الكرسيّ الرسوليّ والغرب. وهذا سرّ تميّز الموارنة في هذا الشرق. هذا الموقع الريادي للبطريركية المارونيّة هو الذي يسمح للموارنة بالانفتاح على الغرب، وفي الوقت نفسه بإعطاء الطوائف الأخرى ضمانة السلام والعدالة والعيش المشترك. من هنا فإنّ أيّ رؤية لمستقبل لبنان يجب أن تنمو داخل البطريركية المارونيّة. وتظهر أهميّة هذه الخاصيّة عندما تقارن بمفهوم الرئيس عند السنّة، حيث المفتي يخضع «للأمير» الذي يعيّنه. فمفهوم البطريركيّة المارونيّة هو أقرب إلى مفهوم المرجعيّة عند الشيعة التي تقوم بدور وطنيّ، من غير أن يصل بها الأمر إلى حدّ ولاية الفقيه... البطريركية المارونيّة هي الحاضنة التاريخية والمؤسسة الراعية والملجأ الأخير لصيانة هذا الإنجاز اللبناني الإنساني الصعب، في هذه المنطقة من العالم.

الشيعة

بعد انهيار السلطنة العثمانية، انفتح الشيعة اللبنانيون أكثر على العالم السياسي،

فدخلوا هذا المعترك عبر انضمامهم إلى الثورة العربيّة. كان خيارهم الأول أن يلتحقوا بهذه الثورة مع الشريف حسين. فتصدّى الكثيرون منهم للبنان الكبير، كما يظهر مثلاً في مقرّرات مؤتمر الحجير الذي عُقد في العام 1920، بحضور زعماء وعلماء جبل عامل، والذي كانت نتيجته قراراً اتخذه الحاضرون بالإجماع، ويقضي بالانضمام إلى سوريا الكبرى؛ وكما يظهر أيضاً في القرار الذي اتخذته بلدية بعلبك في الاتجاه ذاته سنة 1926 جواباً عن أسئلة اللجنة التي كانت تعدّ الدستور اللبناني. وبعد إخماد هذه الثورة على يد الفرنسيين في معركة ميسلون بدأ زعماؤهم ومرجعياتهم الدينية يتعاطون بشكل براغماتي مع المنافع والحقوق التي يستطيعون تحقيقها أو تحسينها، عبر الالتحاق بدولة لبنان الكبير. فالتحقت غالبيّتهم بركب التجربة الاستقلالية ولكن من غير ريادة أو حماس. إلا أن التجربة اللبنانية لم تعطهم الإنماء، وخصوصاً أنها لم تعطهم الأمان، بعد دخول العنصر الفلسطيني واتفاق القاهرة، فأصبحوا بين دولة عاجزة عن حمايتهم وعدو شرس يضرب بقوّة الحليف الفلسطينيّ الغوغائي الذي انتشر في قراهم وبينهم، فارتدّوا على ذاتهم وبدأوا مع الإمام الصدر بتكوين حالة شيعية جامعة وحاضرة بقوة على ساحة العراك السياسي والمطلبي اللبناني. وأتت الثورة الإيرانية ذات التديّن الحادّ لتضيف الإمكانات والعقيدة على هذا التكوين الناشئ. أما اليوم فحزب الله هو الطرف الأكثر تمثيلاً للشيعة. ورهانه الاستراتيجيّ هو البحث عن مساهمة، خفية وغامضة، لكنها أساسية لتحقيق مشروع إيديولوجي واستراتيجي. يرتكز هذا المشروع على ثلاثة منطلقات: الأول هو إيديولوجية ولاية الفقيه والعروة الوثقى مع إيران والثاني هو القناعة بصعوبة إنشاء دولة في لبنان تستطيع الاهتمام بكل المكونات اللبنانية... لذا يجب الاتكال على القوة الذاتية والثالث هو التجاور الجغرافي مع إسرائيل والانخراط في صراع معها. هذا الصراع يستخدمه حزب الله من أجل تقوية الطائفة وتمويلها وتنظيمها على المستويات كافةً، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وتنظيم الطائفة يسهّل إدارة الحزب، ويؤدّي إلى تأثير غير مباشر، ولكنّه حثيث، على حكم لبنان، وهو

في سياق النفوذ السوريّ الذي غالباً ما أربك الدولة اللبنانيّة وعزّز، مباشرة وغير مباشرة، موقع حزب الله.

تكمن القيمة المُضافة لهذه الطائفة في تمتين علاقة لبنان مع العالم الشيعي عامة، وتطوير العلاقات مع إيران، وتأمين توازن وتكامل مع العلاقة العربية، وترسيخ التعددية في العالم العربي والإسلامي. وقد ظهر كل هذا جلياً في وثيقة حزب الله الصادرة في كانون الأول 2009، بالرغم من أنّ هذه الوثيقة حوّلت اهتمام الحزب من عمليّة التواصل في الداخل اللبنانيّ أو مع العرب والأوروبيّين، إلى المواجهة مع أمريكا وإسرائيل. وهنالك قيمة مضافة أخرى وهي أن هذه الطائفة، بقيادة حزب الله، هي الأكثر واقعية في النظر إلى واقع لبنان، دون أحلام رومنسيّة، والاتجاه بهيكلية جديدة لنظامه هي الأقرب لما يناسبه، وأعني بذلك الديمقراطية التوافقية، لكن الحزب يجب أن يعي أيضاً أنها غير كافية إذا لم تتبعها اللامركزية الموسّعة والابتعاد عن صراع المحاور الإقليميّة[9].

هذه القيم المضافة مجتمعة تشكّل القيمة المضافة للبنان داخل محيطه. فنظراً لعلاقاته مع الغرب والعالم العربيّ يترتّب على لبنان أن يعمل على مساعدة محيطه في تطوير ذاته تربوياً واقتصادياً، وجعله ينخرط في اقتصاد السوق. وهذا دور لعبه الموارنة منذ عهد الأمراء الدروز والسنّة. هذا بالإضافة إلى أنّ لبنان هو رئة العرب والعروبة وخطّ تماسّهم وانفتاحهم... ولذة عيشهم... الحرّيّة والثقافة والديمقراطية والانفتاح على الغرب وحبّ الحياة... جميعها تشكل القيمة المضافة للبنان داخل محيطه.

وهذه القيم المضافة «المتخصّصة» لكلّ من الطوائف في لبنان (التعبير للمؤرّخ د. أحمد بيضون[10]): الموارنة بالسيادة والانفتاح على الغرب، والشيعة بمحاربة إسرائيل، والسنّة بالعروبة، والدروز بفنّ لعبة التوازنات، أدّت، بعد أحداث

9. دراسة مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية «الديمقراطية اللبنانية – بين النظامين الأكثري والتوافقي»، التقرير النهائي لمؤتمر «الديمقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق؟»، 2009.

10. *La Dégénérescence du Liban ou La Réforme orpheline* والصراع على تاريخ لبنان.

1975، إلى فشل جميع محاولات الوحدة عند حصول الحوادث الكبيرة. فكلّ طائفة كبيرة كوّنت لنفسها تنظيماً سياسيّاً على قياس «قائده». وهذه الشخصنة للزعامة الطائفيّة أدّت إلى حدّ كبير إلى وضع الطائفة في مواجهة الدولة. الطائفة تشكّل كياناً ذاتيّاً مستقلاً، ومطالب زعيم الطائفة تغدو مطالب الطائفة بأكملها. وهذا ما يؤدّي إلى مشاكل مع الطوائف الأخرى.

هنا يكمن التحدّي: كيف نستطيع جعل الطوائف تعي قيمتها ودورها؟ وكيف نستطيع أن نجعل هذه الطوائف تستمرّ في لعب هذا الدور؟ وكيف نستطيع أن نكوّن من هذه الطوائف دولة واحدة، وشعباً واحداً ذا نظرة واحدة وأهداف واحدة، يعمل بطرق واحدة أو مختلفة؟

ولعلّ التحدّي الأكبر الذي واجهه قيامُ الدولة الحديثة بعد الحرب اللبنانيّة هو أنّ أحداً لم يطرح بعد أي مشروع جدّي وواضح لإصلاح نظام البلد وهيكليّته، حتى الحركات السياسيّة الكبيرة، كتجمعات 14 آذار أو 8 آذار. ومثلما لاحظ لندل[11]، فإنّ «استقرار البلد لا يتعلق بنوعية الشعب أكثر مما يتعلق بنوعية نظامه السياسي»... وأهمّيّة هذا القول تكمن في أنّه يلبّي حاجة لبنانيّة تتمثّل في البحث عن نظام يساعد على الاستقرار، انطلاقاً من واقع التحدّيات التي تطرحها التعدّديّة اللبنانيّة، وينفتح على المستقبل، انطلاقاً من الرسالة التي يحملُها كلٌّ من مكوّنات الكيان اللبنانيّ.

ثانياً: التحدّيات على مستوى تركيبة الدولة والوطن

نحن نواجه في هذا المجال أربعة تحدّيات أساسيّة:

الأوّل بنيويّ: إذ ليس هناك مساحة فعليّة للتعاون الحقيقيّ بين المجموعات التي تكوّن الكيان اللبنانيّ. فالصراع على الحكومة المركزيّة دائم. والصراع في قلب الحكومة دائم. لا تنبع الحكومة من فريق رابح يواجهه ويعارضه فريق

11. لندل هو خبير سويسري، حاضر في جامعة القديس يوسف في بيروت، في 15 شباط 2007.

خاسر، ولا هي تشكّل فريقاً واحداً بعد تأليفها من جميع الفرقاء. من هنا فإنّ الانقسامات بين الطوائف تؤثّر على العمل الحكوميّ، والانقسامات داخل الحكومة تؤجّج الانقسامات خارجها.

والثاني اقتصاديّ تنمويّ: إن تركيز الاقتصاد اللبنانيّ على الخدمات جذب أبناء الأرياف والمناطق البعيدة إلى المدن فجعلها مكتظة بالسكّان إلى حدّ الاختناق. وتحويلات المغتربين الماليّة أدت إلى عدم المسؤولية في الحكم واستسهال الاستدانة العامة. وكل هذا أدى إلى تحوّل النخب عن القطاع العام نحو القطاع الخاص. إلاّ أنّنا لا نريد بهذا إضعاف اقتصاد الخدمات أو فرض ضرائب على رؤوس الأموال، ولكنّنا نقترح تحفيز إنتاجية رأس المال، واعتماد اقتصاد «الأرض» مع اقتصاد الخدمة، واعتماد اللامركزيّة ورفع رواتب بعض الوظائف في القطاع العام، بما يشجّع النخب على التوجّه إلى هذا القطاع.

والثالث اجتماعي: فالفوارق التنمويّة بين المناطق شاسعة. وهي المدخل لتقدّم الهويّة الطائفية كبديل لهويّة وطنيّة لم تستطع أن تثبت ذاتها. عند الأزمات وتفسّخ الدولة يصبح المواطن مواطناً في طائفته ولطائفته، ويهمل مواطنيّته الوطنيّة. ولأنّ الدولة لم تؤمّن له حاجاته المعيشيّة، نراه يلتجئ إلى ولاءات «ما تحت الدولة» علّها تقدّم له ما يحتاج إليه. وهذا ما يقوده إلى «الولاءات المتصارعة». وما يقود الطوائف إلى التسابق على اجتذاب المواطنين وتقديم بعض المساعدات لهم. إنّها الحلقة المفرغة: حاجة لا تؤمّنها الدولة، فتستبدل بها الطوائف، وطوائف تقود إلى التصارع فنحتاج إلى دولة تضع حدّاً لهذا التصارع وعدم استقرار مستمر.

التحدّي الرابع تركيبة الطوائف السياسية: فتركيبة الطوائف السياسيّة هي المؤشّر الأكثر دلالة على الأزمة البنيويّة في لبنان اليوم. فهي تركيبة إقطاعيّة عند الدروز، وتركيبة رجال الدين عند الشيعة، وزعامة أحاديّة إلى حد كبير عند السنّة، وتنوع سياسي متصارع عند المسيحيين. فكيف تجمع بنية حكم واحدة كلّ هذه النظم المتناقضة؟

ثالثاً: التحدّيات على مستوى النخبة الحاكمة

في هذا الإطار يمكننا أن نتحدّث عن ثلاثة تحدّيات: الأول مسألة تداخل الدين في السياسة، والثاني مسألة الخلافات السياسيّة والوطنيّة الحادة، والولاء المطلق للزعامات، والثالث مسألة الثقافة السياسيّة.

تداخل الدين بالسياسة: عندما يضعف رجال الدولة يتدخل رجال الدين. وهذه الظاهرة ليست حكراً على لبنان، بدليل تدخل المرجع السيستاني مثلاً في العراق. ومن الملاحظ أنّ رجال الدين السُنّة والدروز هم، عامة وتاريخاً، أقل تدخّلاً في السياسة من رجال الدين المسيحيّين والشيعة.

على أيّ حال، فإنّ تدخّل رجال الدين ينقل الخلافات من مستوياتها السياسية إلى المستوى العاطفي، فيربطها بمصلحة الطوائف. وإذا نظرنا إلى عمق الموضوع فليس هناك مصلحة لمواطن شيعيّ أو مارونيّ مخالفة لمصلحة مواطن سنّي أو درزيّ أو أورثوذكسيّ. ما يعني الطوائف هو حريّة التعبير عن فكرها الدينيّ، وممارسة شعائرها الدينيّة، وفي حدّ أقصى المحافظة على مواقع واحترام رجال الدين فيها. أمّا حقوق المواطن المدنيّة فتهدر في كلّ مرّة ينتقل فيها الخلاف السياسيّ إلى المستوى الطائفيّ. ولعلّ أهم المفارقات التي تدعم هذه النظرية هي أن العلمنة الأوروبية كانت أفضل إطار لتنامي الأديان والطوائف غير المسيحيّة في أوروبا.

الخلافات السياسيّة والوطنيّة الحادة، والولاء المطلق للزعامات: لعلّ الإرث الذي يحمله السياسيّون في طريقة التعامل فيما بينهم هو الإشكاليّة الأعمق التي تواجه الحكم في الدولة اللبنانيّة الحاليّة. فقد اعتاد معظم السياسيّين اللبنانيّين، منذ عهد الإمارة، على إقصاء بعضهم البعض. كلّ واحدٍ منهم يعتبر نفسه والياً وعلى الآخرين إطاعته. وكلّ واحدٍ يعتبر نفسه وطنيّاً فيما الآخرون خونة. وكلّ واحد يحسب أنّه الأقدر على إدارة الأمور... وجميعهم ينظرون إلى الناس على أنّهم ناخبون لا مواطنون. وجميعهم يتودّدون إلى ناخبيهم من أبناء طوائفهم ويهملون أبناء الطوائف الأخرى ما لم يكن لهم تأثير في الانتخابات. وجميعهم

يغذّون الروح الخلافيّة بين الناس فيثيرون الغرائز، ويؤجّجون الخلافات، و«ينبشون القبور»...

باختصار، لقد حوّل معظم السياسيّين النظام اللبنانيّ إلى «ديمقراطيّة سياسيّة» شعوبية، وأهملوا «الديمقراطيّة الاجتماعيّة» حتّى بات الناس لا يطالبونهم بتأمين حاجات الحياة الأساسيّة لهم. لا بل أكثر من ذلك بات الناس يتبعون السياسيّين من أبناء طوائفهم، من غير مساءلة أو محاسبة، عملاً بالمبدأ القائل: «انصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً»، وباتت الأحزاب السياسيّة قبائل يتبعها مناصروها بالعصبيّة التي عبّر عنها الشاعر الجاهليّ:

وما أنا إلاّ من غَزيّة إنْ غَوَتْ   غويتُ وإن تَرْشُد غزيّةُ أرشُدِ

والمقصود: أنا من هذه القبيلة أتبعها في ضلالها وفي رشدها... وهكذا ألصق المحازبون بأنفسهم صفة التبعيّة الدائمة، وأراحوها من العمل على التحسين والتطوير، وأقاموا «المتاريس» بينهم وبين الآخر المختلف، وأراحوا السياسيّين من خوف الوقوع في الخطأ.

الثقافة السياسيّة: وهي المشكلة الأعمق والأكثر تأثيراً على الوضع في البلاد. فالمسيحيون، وهم الآباء المؤسسون لدولة لبنان الحديث، لم يخلقوا ثقافةَ خدمة الشأن العام Culture de service public ولا هم خلقوا نخبةً أخلاقيّة محترفة وملتزمة «كهنوت الدولة». هذا إذا استثنينا عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي ترجع إليه معظم هيكليّة الدولة الحديثة. وتتحمل القيادات المسيحيّة المتعاقبة على المناصب العامة جزءاً كبيراً من مسؤوليّة هذا «العطل» السياسي في الإدارة اللبنانيّة وتجميد الاقتصاد. لقد كانت ممارسة النخبة الحاكمة لدى المسيحيين معاكسة لبناء مشروع وطني وتسويقه، لأنها صبّت اهتمامها، في نهاية المطاف، نحو خدمة مصالحها السياسيّة الخاصة، وأغفلت تنمية الصالح العام، أو حتى مصالح طوائفها. وقد أدت هذه الشخصنة في الحكم إلى إدارة غير جديّة لموارد الدولة. وإذا كنا نذكر هذا فإنّنا لا نقصد بالتأكيد إعفاء القيادات السياسيّة من الطوائف الأخرى من هذا التقصير في بناء الدولة. إنّما أردنا أن نشير إلى التناقض

بين الفكر السياسيّ النخبويّ الذي أطلقه المفكّرون المسيحيون، وبين الممارسة الخاطئة التي قام بها معظم سياسيّيهم، باستثناء بعضهم طبعاً وخاصة الرئيس فؤاد شهاب. أمّا القادة المسلمون فلم يظهر عند أحدهم، في أيّ مرحلة من مراحل بناء لبنان الحديث، هذا الهدف، أو على الأقل لم يحاول أحدهم أن يخلق «بناة دولة»، باستثناء الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي أحاط نفسه بكفاءات عالية لكنّ ولاءها كان له لا للدولة.

وإذا كانت النخبة السياسيّة الطائفيّة قد فشلت في بناء دولة حديثة، فإنّ ذلك لا يعفي المجتمع الأهليّ من تحمّل جزء كبير من هذا الفشل. إنّ حصر مهمّة بناء الدولة بيد السلطة السياسيّة أدّى حتماً إلى الفساد. وإنّ عدم محاسبة أبناء الطوائف لممثّليهم في الحكم أدّى هو أيضاً إلى الفساد السياسيّ الذي حملناه منذ العهد العثماني ولا نزال نعاني منه حتّى يومنا هذا. ففي حين نرى ان الديمقراطيّة الأوروبيّة نتجت عن الصراع الديمقراطيّ بين النقابات والأحزاب والحكّام. نجد أنّا لم نستطع أن نبني أحزاباً ولا نقابات تحمل هذا الهمّ. ولا نحن استطعنا أن نربّي أبناءنا على العمل الفريقيّ الجماعيّ. ولعلّ خير معبّر عن هذه الحالة هو قول أحد القرويّين عن اللبنانيّين بأنهم «كرتونة بطاطا»: كلّهم رؤوس. إنّ واحداً من أسباب تفككنا هو تقسيمنا إلى أفراد وإغفالنا تشكيل تجمّعات كبيرة. هذه الفرديّة ألغت دور المجموعات النقابيّة والحزبيّة الديمقراطية، وأبعدتها تماماً عن مهمّة تطوير النظام. بل أكثر من ذلك جعلتها مرتبطة بالقادة السياسيّين، فجعلتها على شاكلتهم تسعى إلى السلطة ولا تهتمّ بالتغيير ولا تعمل على تطوير النظام إلاّ ما يخدم السياسيّين... لعلّ أهمّ التحديات التي تواجهنا هو كيفيّة تفعيل هذه القوى وجعلها تحمل همّ التغيير الفعلي وتسعى إليه.

رابعاً: تحدّيات ما بعد العام 2005

بالإضافة إلى التحدّيات السابقة، والتي لا يزال لبنان يحملها منذ العام

1920، والتحديات الناجمة عن الحرب الطويلة الأمد فقد استجدّت تحدّيات أخرى اقتضتها ظروف المرحلة الحاليّة: استشهاد الرئيس الحريري والانسحاب السوريّ من لبنان.

كان اللبنانيّون يشتكون من سوء إدارة البلاد، ويطالبون الطبقة الحاكمة بتحقيق سيادة لبنان، والاهتمام بمصالح الناس الحياتيّة. وكان العاملون في السياسة يلقون اللوم على الوجود السوريّ في لبنان، وعلى التدخّل السوريّ في القضايا اللبنانيّة الداخليّة. أمّا بعد الانسحاب السوري من لبنان، إثر استشهاد الرئيس الحريري، فلقد كان من المفترض والمأمول أن تسعى الطبقة الحاكمة إلى تحسين إدارة الدولة والاتّفاق على الأمور الرئيسيّة والمصيريّة، إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ الأزمة الداخليّة تعاظمت بعد الانسحاب السوريّ سنة 2005 بالرغم من تضاؤل نسبي للرغبة السوريّة الجامحة في امتلاك القرار اللبنانيّ والسيطرة عليه. فمن الواضح أنّ الاتجاهَ الإستراتيجي السوري يقترب من تركيا التي توفّر للدولة السوريّة فائدة ومصلحة اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة تحملها على القبول بمشاركة تركيّة ودوليّة أوسع في «رعاية» لبنان. ومصلحة سوريا في مواجهة إسرائيل هي في الالتحاق بالكتل الكبرى، ولعب دور مهم داخلها؛ والموقف التركيّ المستجدّ، والأكثر تأييداً للقضايا العربيّة، والباحث عن مصالحه في الفضاء العربي والإسلامي والآسيويّ والشرق أوسطيّ، والساعي لزيادة وزنه السياسيّ تجاه أوروبا والابتعاد عن إسرائيل، هو ورقة لمصلحة النظام السوري أقوى من صواريخ حزب الله في لبنان. والدليل على ذلك هو الموقف التركي بعد حرب غزة تجاه إسرائيل، وارتفاع حجم التبادل التجاري بين سوريا وتركيا إلى نحو ملياري دولار في الآونة الأخيرة. هذا بالإضافة إلى أنّ العرب والسوريين أنفسهم يتقبلون التحالف السوريّ التركيّ ويرتاحون إليه أكثر من تقبّلهم التحالف السوريّ الإيرانيّ. وتركيا قادرة على منافسة إيران في حمل لواء القضيّة الفلسطينيّة، وهذا ما يحظى بدعم أو تعاطف الدول العربيّة التي تريد منافساً لإيران الشيعيّة في دعم القضايا العربيّة.

انطلاقاً من هذا، فإنّه إذا كان من المقبول في المرحلة السابقة أن يطرح الوضع اللبنانيّ الداخليّ من زاوية السيطرة السوريّة على الإدارة اللبنانيّة، فنلقي اللوم على الوجود السوريّ في لبنان، وننسب إليه تعطيل قيام الدولة القويّة والقادرة والحرّة في اتخاذ قراراتها... فإنّ الوضع اللبنانيّ الحاليّ، وبعد الانسحاب السوريّ، بات يُطرح أكثر من زاوية الإشكاليّات الداخليّة.

إشكاليّة التفاوت الديمغرافي: كان المسيحيّون يمثّلون الأكثريّة العدديّة النسبية في «لبنان الكبير»، مع انطلاقته في العام 1920، ومع ذلك أطلقوا شعار «الوطن الرسالة» الذي لا يقوم على أساس العدد الديمغرافيّ. ويومها أظهروا أن علاقاتهم بفرنسا لم تكن علاقات دينيّة بل حضاريّة، إذ وقفوا ضدّ الانتداب الفرنسيّ بمثل الاندفاع الذي واجهوا فيه العهد التركيّ. هذا «الوطن الرسالة» لم يكن حاجة ديمغرافيّة بل حضاريّة، لبنانيّة بالدرجة الأولى وعربيّة بالدرجة الثانيّة. وبُنيَ لبنان يومها بإرادة المسيحيّين والمسلمين «وطناً رسوليّاً». وكان الميثاق الوطنيّ. وانطلاقة الميثاق الوطنيّ لم تكن من خلفيّة ديمغرافيّة عدديّة.

وتغيّرت ديمغرافيّة لبنان اليوم. لم يعد المسيحيّون الأكثريّة. ولا السنّة أو الشيعة هم الأكثريّة. ولا يصحّ أن نجعل من الديمغرافيّة السياسيّة دافعاً للتسابق على الإنجاب. نحن اليوم بحاجة إلى «وطن رسالة» جديد، ذي هيكلية نظام لامركزي. يخرجنا من التسابق الديمغرافيّ. ويخرجنا من التسابق المذهبيّ. لندخل في مرحلة القبول الطوعيّ بالآخر، لأنّه آخر، لا لأنّه من طائفة أخرى.

على أنّ هذه الإشكاليّة تطرح إشكاليّة أخرى يجب أن تؤخَذ بعين الاعتبار حين نسعى للبحث عن الحلّ: إشكاليّة الوظائف داخل الدولة. فقد تراجع الحضور المسيحيّ في الدولة عندما ابتعد المسيحيّون عن الانخراط في إدارة الدولة. المسيحيّون لا يجدون في وظائف الدولة تحقيقاً لطموحاتهم. لا بل على العكس من ذلك يجدون أن الوظيفة «مقبرة» وتحدُّ من إمكانيات الموظّف وتقتل كلّ ميل إلى الإبداع فيه. والسنّة والدروز في هذا الاتجاه وإن يكن ذلك بمعدّل أدنى ممّا هو عليه عند المسيحيّين. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموضوع:

هل سيبقى الحضور السياسيّ في الدولة مرتبطاً بالتوازن العدديّ في الموظّفين؟ والأخطر من ذلك، هل سيبقى موظّفو الدولة يعتبرون أنّهم في مواقعهم ليخدموا من وضعهم فيها أو ليخدموا طوائفهم فقط؟

إشكاليّة سلاح حزب الله: لقد كان للتعاطف السنّي الزائد مع الثورة الفلسطينيّة أثرٌ بارز في هذه الإشكاليّة. فقد انجرّ السنّة وراء كلّ حركة وحدوية أو نضالية عربيّة، من الناصريّة إلى القضيّة الفلسطينيّة، وهذا ما زعزع الدولة اللبنانيّة، وأفقد الثقة بها كدولة قادرة على مواجهة التحدّيات المصيريّة العربيّة الكبرى. إلاّ أنّهم، منذ أواخر الثمانينات، وخاصة بعد استشهاد الرئيس الحريري، وعوا أنّهم انجرفوا وراء عروبتهم أكثر من اللازم فانتقلوا إلى الكيان اللبناني ورفعوا في العام 2009 شعار «لبنان أوّلاً». ولقد وعوا أيضاً أنّ هذا الانجرار أتى عليهم وعلى لبنان بسيل من المصائب يصعب على اللبنانيّين مواجهتها. وأدى هذا الانجرار الإستراتيجي إلى انعدام قدرة الدولة على القيام بهذه المهمة، ممّا أتاح الضغط الفلسطيني على المسيحيين والضغط الإسرائيليّ على الشيعة، فظهرت الحاجة إلى الأمن الذاتي عند المسيحيّن، وظهر المارد الشيعيّ الذي يدافع اليوم عن الجنوب مع انتماء عقائدي قوي إلى الثورة الإيرانية.

وهكذا، ظلّ الشيعة حتّى السبعينات طائفة مهادنة، انتماؤهم اللبنانيّ يأتي من ضمن تأمين مصالحهم، إلى أن لمع نجم الثورة الإيرانيّة، وتحت وطأة الصراع العربيّ الإسرائيليّ، اتّخذوا من التحرير والشهادة حقّ المشاركة الفعليّة في الدولة اللبنانيّة.

ونتيجة لذلك يواجه اللبنانيّين «ممنوعان» يضعهما حزب الله باسم الطائفة: الأوّل المسّ بقوتهم العسكريّة والأمنيّة. والثاني قيام دولة لبنانيّة يمكن أن تشكل خطراً على قوتهم. أما الحالة الوسطيّة التي يقبلون بها فهي قيام دولة يؤثّرون هم على قرارها سرّاً أو علناً. وهم على استعداد للتخلّي لها عن قوّتهم بمقدار ما يكونون مطمئنّين لسيطرتهم عليها. ولقد استطاعوا أن يتحالفوا في هذا الموقف مع التيار الوطنيّ الحرّ فأمّن لهم خلفية مسيحيّة تساعدهم في الإبقاء على سلاحهم

وفي السعي إلى السيطرة المشتركة على الدولة المترنحة... وإن إلى آن!

على أنّ بعض اللبنانيين والعرب، وخصوصاً بعض الغربيّين، يرون أن تأثير حزب الله اليوم على الطوائف الأخرى أضحى في مرحلة متقدّمة: فلبنان قد يكون فعليّاً ساقطاً من الناحية العسكريّة، وهو لذلك خاضع كلّيّاً لتأثير حزب الله السياسيّ. وهذا ما أظهرته الانتخابات النيابيّة في العام 2009، حيث حسم حزب الله النتائج في جبيل وبعبدا. كما أظهره الاجتياح العسكريّ للمناطق السنّيّة في أيار من العام 2008 و «نقزة» القمصان السود في كانون الثاني 2011. المعادلة واضحة: حزب الله يستخدم الأرجحيّة العدديّة حيث يستطيع، ويستخدم الضغط النفسيّ حيث يجد ذلك ممكناً (كما يفعل مع معارضيه بمن فيهم البطريرك المارونيّ)، ويستخدم القوّة العسكريّة عند انتفاء القدرة على التدخّلين السابقين. ولعلّه من المبكر القول إن باستطاعة حزب الله التوسّع داخل المناطق الجغرافيّة للطوائف الأخرى، وخصوصاً داخل المناطق المارونيّة والدرزيّة.

والحقيقة أنّ اللبنانيين يواجهون حزباً «متعسكراً» سيطر على طائفته، لديه حسّ التوسّع، ويستخدم منطق القوّة. إلا أنّ ارتباط قوّة حزب الله بالخارج، وخصوصاً بإيران، هو أمر قد يعيق حزب الله من تحقيق غاياته التوسّعيّة الداخليّة. فماذا لو قوي نفوذ الإصلاحيين في إيران وتوقّف تدفّق المال إلى حزب الله؟ وماذا لو دخلت إيران في مواجهات مع جهات دوليّة؟ وماذا لو سطع النجم التركيّ وأفل النجم الإيرانيّ؟ وماذا لو تدنّى سعر النفط فتأثّرت سلباً ماليّة الدولة الإيرانية؟... وماذا أيضاً إذا توسّع الاتفاق الإيراني الأمريكي في العراق؟

إلاّ أنَ الواضح اليوم هو استفادة حزب الله في الداخل من الصراع مع إسرائيل، ومن ضعف الدولة اللبنانيّة وعدم قدرتها على حماية حدودها الجنوبيّة. فهو يستخدم هذه الحجّة في سعي دؤوب لتوسيع دائرة تأثيره على الدولة اللبنانيّة، وفي السعي إلى استيعاب قسم من المسيحيّين (كما هي الحال مع الجنرال ميشال عون)، وفي «ابتلاع» وليد جنبلاط وهضمه. وهو يستخدم هذا الأسلوب في سبيل إضعاف النفوذ السنّي ومسيحيّي 14 آذار.

ولعلّ إشكاليّة سلاح حزب الله هي الإشكاليّة الأصعب التي تواجه اللبنانيين الآخرين. فالبطريرك صفير يتعامل مع هذا السلاح كما تعامل مع سلطة الوصاية السوريّة، دائماً، من باب الحريّة والسيادة والاستقلال. وهو بارع جدّاً في ذلك، وذكيّ. يستهدف السلاح ويركز عليه دون سواه.

أمام هذا الواقع تنحصر الحلول في ثلاثة: الأوّل هو وضع سلاح حزب الله تحت إشراف الدولة، والحلّ الثاني هو نيوكونفدرالية أمّا الاحتمال الثالث فهو هيمنة طائفة على الطوائف الأخرى. وقد يتأكّد الحلّ الأخير في حال رفض الحزب أحد الحلّين الأوّلين. ولعلّ في طرح حزب الله وحركة أمل مسألة إلغاء الطائفيّة السياسيّة، اليوم وعلى ضوء اختلال ميزان القوة، مؤشّراً لإعادة هيكلة النظام من أجل السيطرة على الدولة اللبنانيّة على المدى الطويل... وزيادة النفوذ على السلطة الإجرائية في المدى القصير.

فالمطالبة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة تطرح الكثير من الأسئلة: ما هو البديل عن الطائفيّة السياسيّة؟ هل هو توزيع السلطة على الطوائف؟ هل هو الاعتماد على حقوق المواطن والمواطنيّة، أي العلمانيّة الشاملة؟ أم هو السعي إلى الديمقراطيّة العدديّة التي تناقض اتفاق الطائف؟ هل هو طرح لإعادة توزيع السلطات على الطوائف؟ هذا، بالإضافة إلى أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة هو إشكاليّة إسلاميّة بمقدار ما هو إشكاليّة مسيحيّة، خصوصاً في ظل الصراع السنّي الشيعيّ وتصاعد نفوذ الشيعة في المنطقة، وبدء صعود النفوذ التركي أيضاً!

خامساً: تحدّيات الوجود الفلسطيني

لقد حمل لبنان من أوزار القضيّة الفلسطينيّة ما لم تحمله أيّة دولة عربيّة أخرى. فبعد خمس سنوات من استقلاله، حلّت النكبة على فلسطين. منذ ذلك الحين تلازمت الأوضاع اللبنانيّة بمسار القضيّة الفلسطينيّة. من حرب 1948 والتهجير، إلى حربي 1967 و 1973، إلى انتقال المقاومة الفلسطينيّة «بكاملها» إلى لبنان بعد أيلول الأسود الأردني سنة 1970، إلى سيطرة الفلسطينيّين على

قرار شريحة واسعة من اللبنانيّين، إلى حروب المخيّمات عام 1975، إلى حرب 1982 وإخراج ياسر عرفات من لبنان، إلى حشد الأصوليّات في المخيّمات، إلى نهر البارد، إلى خطر التوطين... سلسلة طويلة، مضنية، أليمة، وسوداء.

هذا الوجود الفلسطينيّ يطرح اليوم عدّة موضوعات لصيقة بالكيان اللبنانيّ، ولا يمكن إهمالها عند بحث صيغة جديدة للبنان: الحقوق الإنسانيّة للفلسطينيّين المقيمين على الأرض اللبنانيّة، وضع المخيّمات أمنيّاً وعلاقتها بالأصوليّات التي تتغلغل في داخلها أو تلتجئ إليها من الخارج، السلاح الفلسطينيّ داخل المخيّمات وخارجها، التوطين بما فيه من تعقيدات التوازنات الديمغرافيّة والعسكريّة والأمنيّة، والانتشار المناطقيّ داخل بيروت وفي الشمال والجنوب، وبما يقتضيه من مواكبة قريبة للمفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينية و/ أو السورية التي قد تأتي بسلام على حساب لبنان. على أنّ أهمّ هذه المسائل وأكثرها تعقيداً وإثارة للحساسيّات... هي مسألة التوطين.

نحن نعتقد بأنّ هناك اتفاقاً دوليّاً «نظريّاً» على عدم التوطين في لبنان، ظهر أميركياً في عهد الرئيس كلنتون وفي مفاوضات طابا سنة 2000، إلا أن أخطاراً ترتسم في وجه هذا الاتفاق:

1. إمكانية رجوع الحكومة الإسرائيلية عن هذا الاتفاق شبه الشفوي.
2. عدم الاهتمام الديبلوماسي اللبناني بتحويل هذا الاتفاق الشفوي إلى نصّ مكتوب، بضمانة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ومجلس الأمن والجامعة العربيّة، بالإضافة إلى المطالبة بخطوات عملية ومالية لتطبيقه.
3. عدم وجود تفاهم رسمي ومكتوب مع سوريا على أنّه لا توقيع لأي سلام منفرد دون لبنان.
4. عدم وجود قرار لبنانيّ رسميّ بأنّ لبنان لن يوقّع حتماً أي اتّفاق سلام ما لم تحلّ مسألة وجود الفلسطينيين على أرضه.

أما إذا حصل المحظور، وعُزل لبنان، وفُرض عليه التوطين، جزئياً أو كلياً، فإنّ ذلك سيشكّل حتماً مدخلاً إلى زواله، ذلك أنّ العنصر المسيحي فيه

سيضمحل... وعندها تُطرَح جدوى الوجود اللبنانيّ في هذا الشرق: لماذا يجب أن يشكل لبنان كياناً مستقلاً في شكله الحالي؟ أوليس الأفضل عندها أن يُلحق بسوريا؟ أو أن يتمّ تقسيمه؟ فيكون التوطين فعلاً مدخلاً إلى إلحاق لبنان بكيان آخر، أو إلى تفتيته؟... ولعلّ هذا هو ما يخطّطه البعض لهذا الوطن الصغير...

سادساً: تحدّي مواجهة الفقر

تحدّي مواجهة الفقر في مناطق طرابلس وعكار والضنية وبعلبك الهرمل والبقاع الغربي... من غير المقبول إنسانياً، ومن الخطر سياسياً وأمنياً أن لا تلقى تلك المناطق أيَّ اهتمام... لقد زحف البؤس إلى طرابس فهجر الكثير من أهلها وهو يحوّلها إلى منطقة خطرة على أبنائها وعلى كل الوطن... وهي فعلاً عروس الشمال بتراثها وأهلها وموقعها! المشكل سياسي أولاً... وأفضل مثل على ذلك هو نهضة الجنوب الذي تحول، منذ 1975 إلى اليوم، ورغم كل حروب إسرائيل، إلى منطقة عامرة ومتقدمة.

سابعاً: تحدي مواجهة الفساد

الفساد والدولة ضدان لا يلتقيان. الفساد يزداد في لبنان بما نسمعه من السياسيين أنفسهم بعضهم عن بعضهم الآخر وعن غيرهم، وبما نشعر به كمواطنين عند أي تعاطٍ مع معظم إدارات الدولة. نسمع من الكثيرين بأنهم يحاربون الفساد... إلا أن التصرف الشخصي، خاصة في تطبيق القول مع الفعل في مستوى وطريقة الحياة الشخصية، لا يعطي مصداقية للطرح، خاصة إذا أتى شعار محاربة الفساد كرديف للمعارك السياسية أو كوقودها. المطلوب هو أن تصبح محاربة الفساد هدفاً للسياسة وليس وسيلة من وسائل الكلام السياسي والصراع السياسي. الموضوع صعب، عالمياً ولكن خاصة في المجتمعات «الجنوبية» أو تلك الغربية والكائنة حول المتوسط: إيطاليا، اليونان، إلخ... لذا، نحن لا نستسهل الأمر، إلا أن مواجهة الفساد هي أهم وجوه الحد من السلطة والتسلط المطلق: قال الفيلسوف الفرنسي آلان Alain:

...«Le pouvoir corrompt, le pouvoir absolu corrompt absolument».

وكم هو على حق!

من هنا السؤال الكبير إذن كيف نواجه هذه التحدّيات؟ من أين سنأتي برجالات دولة لا رجالات طوائف؟ كيف نبني دولة قويّة تفرض القانون، وتحمي المواطن، وتحافظ على الكيانات المتنوّعة التي تؤلّف النسيج الوطنيّ اللبنانيّ؟ كيف سنتعامل مع الوجود الفلسطينيّ في لبنان، ومع مفاوضات السلام العربيّة الإسرائيليّة؟

الحاجة إلى حلّ

بعد هذه النظرة السريعة إلى تاريخ لبنان الحديث، والإشارة إلى الإشكاليّات والتحدّيات التي يواجهها الكيان اللبنانيّ على مستوى الحكم والدولة وعلاقات الأفرقاء السياسيّين بعضهم ببعض، وبالخارج، نجد أنّ لبنان يعاني من بناء سيّئ في الأساس، ومن سوء إدارة، ما يجعله عُرضةً لتقلبات مصالح مختلف أفرقاء اللعبة السياسية. يضاف إلى ذلك الصراعات الداخليّة التي ينغمس فيها قادة الطوائف السياسيّون، والضعف الذي يعانون منه نظراً لتبعيّة الكثيرين منهم لإرادات خارجية، وخضوعهم لعوامل تصعب السيطرة عليها. كلّ هذا بات يلحّ علينا جميعاً للتفاهم والبحث عن الحلّ.

إنّنا اليوم بأمسّ الحاجة إلى قواعد «ميثاق تشاركي» فعليّ، وإلى إعادة تأسيس مسار كلّ طائفة في علاقاتها مع الأطراف الآخرين وفي علاقاتها مع الدولة. ويتراوح هذا الأمر في الواقع بين كونه تعقيداً وصعوبة يشكّلان عائقاً أمام الحلّ، وكونه غنى يشكّل خاصيّة من الخصائص اللبنانيّة.

وما يشجّعنا على ذلك هو كون لبنان بلداً منفتحاً برع في لعبِ دورِ الوسيط في مجال نشر الأفكار والعادات والقيم والسلع، في كل المنطقة وفي حوض المتوسط وبالاتجاهين، بسبب موقعه الجغرافي وتاريخه ومناخه وتكوين شعبه. إنه إذاً الأقدر من أيِّ بلدٍ آخر على المساهمة في نهضة الحداثة العربية التي لعبَ

المسيحيون فيها دوراً رئيساً، وهم المدعوون أكثر من أيِّ وقتٍ مضى للعب هذا الدور، واعتباره أحد أهم أسس استقرار لبنان نفسه.

إلى ذلك تتوافر عوامل مشجعة أخرى. إذ تتوافق الفئات الشعبيّة جميعها على أنّ معظم الطبقة السياسيّة الحاكمة عاجزة عن تلبية تطلعات الشعب اللبنانيّ، بسبب افتقارها إلى أيّة رؤية لتأسيس الدولة والتفاهم الوطني، أو على الأقل، لإرساء تسوية معقولة في مواجهة الوضع الحالي. وما نحتاج إليه هو مقاربة جديدة تدرك قيم لبنان وموارده وفرصه، وتعيد ترتيبها، وتؤسّس مساحة مشتركة بين مكوّنات الكيان اللبنانيّ، قائمة على إعطاء كلّ منها حقوقه، وتأمين المصالح المشتركة، والسعي إلى أن يصبح لبنان بلد الرسالة والحرية في هذه المنطقة.

إنّ رؤيتنا المشتركة للبنان «مستقرّ باستمرار» تسمح بتأمين أسس متفق عليها، وبطرح مشروع يطمح إلى إدخال فكر سياسيّ وثقافة سياسيّة جديدين إلى المجتمع اللبنانيّ. ترتكز هذه الرؤية على القناعة الراسخة بأنّ الاستقرار الاستراتيجيّ هو ضرورة حيويّة للبنان. وهو خيار أساسيّ على المستويين الداخليّ والخارجيّ. وتنطلق هذه الرؤية أيضاً من الديناميكيّات الفاعلة والعوامل المؤثّرة السياسيّة الثقافية والاجتماعيّة المنبثقة من البُنية الأساسيّة للمجموعات اللبنانيّة نفسها. وهذا يقتضي وعي المجموعات لنفسها، ووعيها للمجموعات الأخرى، واستمرارها في تطوير ذاتها وفي تأدية الخدمة التي تؤدّيها لهذا الوطن.

وإنّنا إذا استطعنا باستمرار تحديد الرهانات الأساسيّة للأفرقاء اللبنانيّين، نستطيع مقاربة الأزمات مقاربة موضوعيّة تغلّب منطق «الجغرافية السياسيّة» وتسمح للقادة اتخاذ خيارات واضحة وجريئة.

هذا يعني، عمليّاً، الارتكاز على ثوابت وقيم تاريخيّة، ولكن من أجل مقاربة تجديديّة متحرّكة تواكب المستجدّات وتلائمها. إنّ مثل هذه المقاربة تصنع الوحدة، من خلال الاعتراف بحقّ التنوّع، وتخرج المجموعات المكوّنة للوطن من السعي إلى «التماثل». عندما تسعى كلّ مجموعة إلى تحقيق ذاتها لا

يعود هدفها التماثل بالمجموعات الأخرى، فتتخلّى عن ميلها إلى فرض رغباتها على المجموعات الأخرى. ولا يتحقّق ذلك إلاّ عبر جمع التعدّديّة السياسيّة والمؤسّساتيّة والثقافيّة والاقتصاديّة مع مقتضيات حكومة مركزيّة فاعلة، ومستلزمات اقتصاد وطنيّ موحّد، ومشاركة فاعلة في المحيطين الإقليميّ والدوليّ. يمكننا إذن أن نصنع بلداً من خلال وحدة بين «متنوّعين»، وليس من خلال «تشابه» المتنوّعين. فلو أُعجِبتْ طائفة مثلاً بطريقة عيش طائفة أخرى فهي تستطيع ذلك. أمّا إذا رغبت أن تجد لنفسها طريقة العيش التي تلائمها فهي أيضاً قادرة على ذلك. إذا وجد البعض أنّ ثقافة القتال والشهادة تلائمه وتؤمّن له الحياة التي يرغب بها فهو قادرٌ على ذلك. وإذا وجد سواه رغبة في مواكبة الحضارة الحديثة والسعي إلى العلم، أو الانغلاق والتقوقع ونبذ الحضارة الغربيّة، فهو أيضاً قادرٌ على ذلك... الشرط الوحيد هو عدم إجبار الآخرين على طريقة العيش التي يرغب كلّ منّا بها... في هذا المجال قال أمير ليشتنشتاين الحالي[12]: «تستطيع الأقلّيّات أن تعيش معاً بسلام، وطوال قرون، ما دامت غير مصابة بمرض القومية، أو لا يحرّضها متعصّبون دينيّون على القيام بأعمال العنف.»... وكم هو على حق!

ولا يجب أن ننسى اللبنانيين، وهم كثر، الذين يرون أنفسهم «خارج الطوائف». وإنّ عدد هؤلاء سيزداد بمقدار ما يكون لبنان قادراً على أن يقدّم لهم إطاراً جذّاباً في دولة القانون وحقوق المواطن.

وذلك لن يتمّ إلاّ بابتكار طرق عمليّة لتفادي الصراعات التي قد تتعرّض لها الدول التي تتشكّل من مجموعات ذات خصوصيّات تتمسّك بها. فعلينا أن نسعى إلى إيجاد التناغم بين هيكلة الدولة وتاريخ المجموعات التي تتألّف منها هذه الدولة، وبالقدر ذاته علينا أن نجد المساحات المشتركة وندعّمها. هذا هو

12. الدولة في الألفية الثالثة – *The State in the Third Millennium*، هانز آدم الثاني – الأمير الحاكم في ليشتنشتاين.

المشروع المشترك والتضامن الوطنيّ الفاعل الذي ندعو إليه: تحديد الأفرقاء المختلفين، تعيين أدوار كلّ منهم، إيجاد معايير واضحة للحكم المركزيّ القويّ والجامع الذي يمنح كلّ طائفة مداها الحيويّ، ويحرّك في الوقت عينه ديناميّة اقتصاديّة مناطقيّة عابرة للطوائف وموحّدة لهذه الطوائف.

الفصل الثالث

العلاقات اللبنانية السوريّة

قد يتساءل البعض عن سبب الكلام على سوريا، وإفراد فصل لها، فيما الكتاب يتناول المسألة اللبنانيّة كياناً ودولة.

وقد يقول آخرون: ما جدوى الكلام على سوريا وقد خرجت من لبنان منذ العام 2005؟

إلاّ أنّ العلاقات اللبنانيّة السوريّة ليست مرحليّة، ولا هي وليدة أحداث بعينها، وإن تغيّرت أو تبدلت بحسب الحقب الزمنيّة والظروف الآنيّة.

والحقيقة أنّ البحث عن الاستقرار في حكم لبنان يستدعي أخذ العلاقة مع سوريا بعين الاعتبار. فالرغبة السوريّة بدور ما في لبنان لازمت العلاقة بينهما منذ قيام الدولتين الجارتين الشقيقتين. والنفوذ السوريّ في لبنان كان، في الكثير من الأوقات، إمّا مساعداً لقيام الدولة اللبنانيّة وإمّا معاكساً له، وطبعاً ودائماً إنفاذاً للمصلحة السورية العليا. والتأثير السوريّ على بعض الفئات اللبنانيّة لا يمكن إنكاره، وهو مصاحب لتأثيرات قوى إقليميّة أو دوليّة أخرى، ولكنه يفوقها.

أمّا التدخّل السوريّ في لبنان فهو مرتبط بالأحداث والظروف التي تسمح به أو تقف عائقاً في طريقه.

والواقع أنّنا نشهد اليوم في بعض الأوجه استعادة لفترة وجود ياسر عرفات

في لبنان. يوم قويَ نفوذ منظّمة التحرير الفلسطينيّة إلى حدّ أنّه خرج عن سلطة الدولة اللبنانيّة. فضعفت الدولة، وظهرت عاجزة عن معالجة الوضع. الحجّة الفلسطينيّة كانت الدفاع عن المخيّمات ضدّ الهجمات الإسرائيليّة. وما يعلنونه هو أنّهم في إقامة موقّتة إلى حين حلّ القضيّة الفلسطينيّة. وحلّ القضيّة الفلسطينيّة لا يكون بالمفاوضات بل بالحرب. فإسرائيل مغتصبة، وهي تعتدي على أطفال الفلسطينيّن ونسائهم وشيوخهم في المخيّمات. ولم يبقَ لديهم سوى المقاومة المسلّحة، والعمل الفدائيّ. وكانت النتيجة أن زاد العنف وطال اللبنانيين الجنوبيّين، وامتد إلى مجمل الأراضي اللبنانيّة حتى وصل إلى أقاصي الشمال. وعُرف لبنان عالمياً بوطن الإرهاب. وطالت تداعيات هذه الحالة جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والسياسيّة، والفكريّة، والاجتماعيّة. إلى أن كان الانسحاب الفلسطينيّ من لبنان، إثر الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982. فقد أخرجت إسرائيل ياسر عرفات من لبنان، وكان في خطتها إقامة نظام لبنانيّ يؤمّن مصالحها بعد إنهاء الحالة الفلسطينيّة. استفادت سوريا من هذا الانسحاب لا بل ساهمت باستكماله فأخرجت عرفات من لبنان نهائيّاً (معارك طرابلس)، واستعادت نفوذها في السياسة الداخليّة اللبنانيّة حتّى غدت اللاعب شبه الوحيد على أراضينا.

وبعد 28 سنة على اجتياح 1982، يعود لبنان إلى حالة ما قبل ذلك الاجتياح. فسلطة حزب الله سلطة موازية للدولة، كما كانت سلطة عرفات في حينه، مع اقتناعنا بوجود فروقات واسعة بين السلطتين. الدولة اللبنانيّة عاجزة عن اتخاذ المبادرات وإدارة شؤون الحرب والسلم، حتّى أنّها عاجزة عن إدارة أبسط شؤونها: مناطق خارجة عن السلطة الرسميّة. قرارات لا يستطيع المسؤولون اتخاذها، والأسباب الموجبة والحجج نفسها... والاعتداءات الإسرائيليّة واردة في كلّ لحظة، بذريعة وبغير ذريعة. غير أنّ ما يؤخّرها هو التجربة الإسرائيليّة من اجتياح العام 1982. فقد كان الإسرائيليون في العام 1982، يعتقدون خطأً أنّ الشيخ بشير الجميّل، ومن بعده شقيقه الشيخ أمين، سيؤمّنان لهم هدوءاً ما بعد الاجتياح. وهذا الاحتمال بالذات دفع النظام السوريّ وحلفاءه كنبيه برّي

ووليد جنبلاط إلى معاداة حكم أمين الجميل، والضغط على الدولة اللبنانيّة، فتمّ إسقاط اتفاق 17 أيّار. ولم تستطع الولايات المتحدة الأميركيّة تأمين حماية لنظام الرئيس أمين الجميّل. فخرج الأميركيّون من لبنان بعد تفجير المارينز. وبرهن الغرب أنّه لم يكن قادراً أو ناوياً على دفع ثمن باهظٍ للمواجهة مع الأصولية الآتية في حينه من إيران والمدعومة من الرئيس السوري حافظ الأسد.

خرج الغرب من لبنان، وسلّم بالوجود السوريّ فيه مرغماً أو طائعاً. وكانت الاستراتيجيّة السوريّة قائمة على المحافظة على التوازن بين الطوائف في لبنان من غير أن تسعى إلى تحقيق التوافق بينها. فظهرت انقسامات عميقة بين اللبنانيّين، حتّى بين الطوائف أنفسها (الاقتتال بين القوات والجنرال عون، والقتال بين أمل وحزب الله). وقد لا تكون سوريا مسؤولة عن انقسامات اللبنانيين منذ العام 1969، وحتّى في مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيليّ، إلاّ أنّها عرفت كيف تسيطر على القوى المتصارعة والمتدخّلة في لبنان وتبقى هي الرابحة.

المعادلة بالنسبة إلى سوريا في غاية البساطة: تسيطر على لبنان أو تظهره عاجزاً عن حكم نفسه؟ تتدخّل مباشرة أم تبقى تحرّك اللاعبين من وراء الستار؟ إن دمشق تنطلق من أنَّ لبنان بلد فوضويّ، حامل وجاذب لـ «فيروسات» جيوبوليتيكية، وغير قادر على أن يحكم ذاته. لبنان برأيها، كما نفهم هذا الرأي، لا يُحكم إلا بالقوة المقرونة بالمحافظة على توازن معيّن بين الطوائف. وهذا ما يجعل تدخّلاتها المباشرة في الشؤون اللبنانيّة مشروعة، من وجهة نظر أمنها القومي. وللتدخّلات السوريّة بُعدٌ آخر إيديولوجيّ وعاطفي، فسوريا لم تقبل بتوسيع رقعة «جبل لبنان» من أجل قيام هذا «اللبنان الكبير».

يُستَنتَج من ذلك أنّ سوريا الأسد قوة مرجّحة في لبنان. ومن النادر أن نجد، منذ وصول هذا النظام إلى الحكم في سوريا، فترات حصل فيها نجاح في اقتلاع كامل لنفوذها. من ياسر عرفات، إلى بشير الجميل، إلى الاميركيّين والإسرائيليّين... كلهم حاولوا لكنهم فشلوا في مسعاهم. كل العالم، حتى ما قبل أحداث 11 أيلول 2001، من المملكة العربية السعودية، إلى كلينتون،

وشيراك، وجورج بوش الأب، وساركوزي، وخاصة إسرائيل، توصلوا إلى قناعة راسخة: لا يمكن فعل شيء في لبنان من دون التعاطي مع النظام في سوريا. إلا أن ما جرى سنة 2005 وما بعده، يظهر أن سوريا الأسد لا تود أو تستطيع أن تبقى في لبنان مكشوفة دولياً وعربيّاً وداخليّاً.

وسوريا في لبنان لا تخشى إلاّ إسرائيل، خصوصاً عندما تعتمد الدولة العبريّة على إرادة استراتيجيّة أميركيّة. هكذا كان الأمر في العام 1982 حيث كانت الحرب لصدّ الاتحاد السوفياتي عن التوسّع في المنطقة. وهكذا كان الأمر أيضاً في العام 2006 حيث كانت الحرب لصدّ النفوذ الإيرانيّ وللرد على تحرّك إيران في العراق ولبنان. ومع هذا فسوريا تعرف أنّها قد تخسر في لبنان ولكنّ خسارتها لن تدوم طويلاً. لا بل كلّ خسارة تُمنى بها سوريا في لبنان تحثّها أكثر على معاودة التدخّل في شؤونه. الواقع أنّ التدخّل السوريّ في لبنان لا يمكن منعه، أو تجاهله، بل علينا البحث في كيفيّة التعامل معه.

والواقعيّة السياسيّة تقتضي بأن نبحث في طبيعة التدخّل السوريّ اليوم، ولكن دائماً ضمن التمسك بالسيادة وحرية القرار في الإطار الأقصى للتعاون الإستراتيجي والاقتصادي في ما بين البلدين... وفي اعتقادنا أن هناك أسباباً تمنع حصول هذا التعاون وأخرى تسهّله...

فمن معيقات التعاون اللبنانيّ السوريّ، أنّ بعض العالم العربيّ ينظر بسلبيّة إلى الدور السوريّ في لبنان. فسوريا تدعم حزب الله القريب من إيران في مواجهة تيّار المستقبل القريب، عامة، من السعودية. في حين أنّ الدول العربيّة دعمت سوريا في صراعها مع إسرائيل منذ العام 1973. واعتمدت عليها من أجل حماية السنّة وتأمين مصالحهم في لبنان، خصوصاً بعد هزيمة عرفات.

ويقوم تحالف تيار المستقبل مع بعض الأحزاب المسيحيّة، وبرضى البطريرك الماروني، في مواجهة المحاولات السوريّة الدائمة للتدخّل في لبنان. بعض رجال دين وسياسيّين سنّة، حمّلوا في وقت ما السوريّين مسؤوليّة ما في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ثمّ تراجع قسم منهم، والبعض الآخر استمر باتهاماته،

إلا أنهم كلهم ينتظرون نتائج المحكمة الدوليّة، ويعوّلون عليها الآمال الكثيرة. والمحكمة بنظرهم هي بحدّ ذاتها مانع أساسيّ يحدّ من التدخلّ السوريّ المباشر في لبنان ومانع أيضاً لسيطرة حزب الله على الحكم في لبنان.

والحليف الدرزيّ الذي كانت تعتمد عليه سوريا انتقل، قبل استشهاد الرئيس الحريري وبعده، إلى رأس حربة في مواجهة النظام السوريّ، لا بل في محاولات قلبه. ثم عاد بعد 7 أيّار 2008 إلى التموضع في الوسط. وهو اليوم حليف لسوريا وعدوّ سابق. وهي لا تريد ولا تستطيع الاعتماد عليه كما في السابق.

حتّى الحلفاء الأساسيّون لسوريا (حزب الله والجنرال ميشال عون)، هم اليوم أقلّ ارتباطاً بها من حلفائها السابقين. فحزب الله استطاع أن يجعل من نفسه حاجة سوريّة. ففي حين تشكّل سوريا قاعدة لوجستيّة لمدّه بالسلاح، يشكّل هو حليفاً قاسياً بوجه خصومها في لبنان، وعامل ضغط لسوريا على إسرائيل، فيمنحها ورقة أساسيّة في مفاوضاتها حول الجولان. بالإضافة إلى ذلك فإنّ تماهي حزب الله مع إيران يمنحه استقلاليّة أوسع في تعامله مع دمشق. وهو، بعد الانسحاب السوريّ من لبنان في العام 2005، أصبح شريكاً للنظام السوريّ لا تابعاً له أو حتّى متأثّراً به. ولعل أول من التقط هذه الفارقة، وربما يحاول اللعب حولها وعليها، هو الإسرائيلي... وها قد دعا أحد مستشاري نتنياهو يوم 20/ 11/ 2010 حزب الله إلى مفاوضة مباشرة مع إسرائيل حول سلاحه... قافزاً فوق سوريا وفوق اعتبار أميركا حزب الله كمنظمة إرهابية!.. لا بل ذهب أبعد من ذلك فقال: «مع من تريدونني أن أتفاوض حول سلاح حزب الله؟ مع حكومة الحريري»... وهذا تغيير استراتيجي نوعي قد نشهد له تطورات عميقة إذا تأكد، وليس مجرّد مناورة، إذ إنه اعتراف من لاعب إقليمي مهم بحزب الله بأنه الطرف القادر على تأمين مصالحه الأمنية، لا الدولة اللبنانية، وهذا معروف منذ مدة، ولا سوريا، وهذا جديد؛ وباعتقادي هذا فخ للجميع ولكن السابقة مهمة وجديرة بالمتابعة.

أمّا تقارب الجنرال عون وسوريا فهو خيار ذاتيّ استراتيجي. والجنرال عون

هو الأكثر استقلالاً عن سوريا في تكوين قوته السياسية.

يبقى أن نذكر أن الضغط الإسرائيليّ على سوريا لن يتوقّف. فالدولة العبريّة لا تفوّت أيّة فرصة تسنح لها. هذا إذا لم تخلق الفرص لنفسها. من مثل الغارة الجويّة على ما ادّعته إسرائيل مفاعلاً نوويّاً في صيف العام 2007. وفي الإطار نفسه، أقفلت حرب تموز 2006 في وجه سوريا باب مناكفة إسرائيل في الجنوب. فالقرار 1701 ودخول قوّات الأمم المتحدة، خففا قدرة استعمال ورقة الجنوب اللبناني للضغط على إسرائيل. ولعلّ إحدى نتائج الحرب على هذا الصعيد هي، برأيي، سعي سوريا إلى الدبلوماسيّة التركيّة لتعويض بعض الوزن الذي فقدته في لبنان على أثر أحداث 2005 وحرب تموز 2006... ولكن العلاقة مع تركيا مرشحة للتعقيد حول موضوع المحكمة الدولية وحكم لبنان من قبل حلفاء لإيران، إذا حصل.

في مقابل هذه العوامل الضاغطة على سوريا، والتي تعيق حرّيّة تحرّكها في لبنان، أو تخفّف من قدرتها على التأثير فيه، هناك عوامل مساعدة تهيّئ لها التدخّل في الشؤون اللبنانيّة، إن لم نقل تريحها في تحرّكاتها.

فإسرائيل تعتبر نفسها قادرة على التعامل مع سوريا في أيّ وقت. وسوريا وإسرائيل متّفقتان على أنّ الدولة اللبنانيّة فاشلة، تعمّها الفوضى والعنف. وهما تفشّلانها أيضاً. وهذه الوضعيّة تؤذي الدولتين معاً في مصالحهما الوطنيّة والاستراتيجيّة، ممّا يبرّر تدخّلهما في حال حصوله.

وإيران ترى أن سوريا دولة مساندة لها في محاربة إسرائيل. وبالتالي فإنّ حزب الله اللبنانيّ سيأخذ المصالح السوريّة بعين الاعتبار. وهذا ما يسهّل التدخّل السوريّ في الشؤون اللبنانيّة. غير أنّ النظام السوريّ يقوم بسياسة متوازية بين تركيا وإيران. فمن جهة هو يطلب من تركيا أن تساعده على تأمين السلام مع إسرائيل، ومن جهة ثانية يتّخذ الموقف المساند لإيران. وهذا فنّ كان الرئيس الأسد الأب قد مارسه وأتقنه مع الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ، ومع إيران والسعوديّة.

والسياسة التركيّة الانفتاحيّة تجاه سوريا تشكّل عاملاً أساسيّاً في طمأنة النظام السوريّ. فالشراكة السوريّة التركيّة، بما فيها من إجراءات بالغة الدلالة لاتفاق استراتيجيّ، وإلغاء التأشيرات، وارتفاع حجم التبادل التجاري بين الدولتين، كل هذا يعوّض لسوريا ما خسرته بعد انسحابها من لبنان في العام 2005. وهو أيضاً يدعم الموقف السوريّ في مواجهة إسرائيل، ويعيد التوازن إلى العلاقات السوريّة الإيرانيّة. وهذا جميعه يبقي الوزن السوريّ في السياسة الداخليّة اللبنانيّة.

ومن الضروريّ الإشارة إلى الموقف الأوروبيّ المتشدّد من الملفّ النوويّ الإيرانيّ الذي يؤيّد الحوار مع سوريا في الشأن اللبنانيّ، بقدر ما يتشدّد في رفضه مع إيران. أضف إلى ذلك أنّ الأوروبيّين لا يزالون يتذكّرون ما حصل للجنود الفرنسيّين والإيطاليّين في العام 1982، وهم لذلك يخشون على قوّاتهم المشاركة في اليونيفيل منذ العام 2006. ولعلّ هذا كان السبب الرئيس في التردّد الفرنسي آنذاك بالمشاركة في هذه القوات.

وكذلك يجب ألاّ نُغفل في هذا الإطار عودة سوريا إلى المسرح الدوليّ عبر نافذتين: نافذة الرئيس الفرنسيّ ساركوزي الذي يفاوضها في موضوعيْ لبنان والوحدة المتوسّطيّة، ونافذة الرئيس الأميركيّ أوباما في موضوع العراق التي عاد فاستغنى عنها. فالانسحاب الأميركيّ من العراق يفتح المجال واسعاً لتفاهم سوريّ تركيّ سعوديّ، وهذا ما قد يبعدها عن إيران. ويصبح تدخّلها في لبنان مقبولاً عند الجهات التي تعارضه اليوم.

وبالإضافة إلى هاتين النافذتين، هناك متغيّرات استراتيجيّة تشهدها المنطقة، ظهرت بعد أن خفّت حدّة اندفاع العولمة الأميركيّة. فالشرق الأوسط اليوم منشغل بثلاثة أمور: الانسحاب الأميركي والتوسّع الإيراني، عمليّة السلام العربيّ الإسرائيليّ، الحرب على «عولمة الجهاد» أو على «الجهاد المعولم». من هنا ضرورة التفكير بإمكانيّة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، مع أنّها قد تأتي في المرتبة الثانية بعد السلام الفلسطينيّ الإسرائيليّ. وإذا شاءت إيران أن

تتدخّل في هذا السلام فهي لا تستطيع إلى ذلك سبيلاً إلاّ من خلال اعتمادها المباشر على حزب الله، وغير المباشر على سوريا وحماس. وإذا أخذنا الموقف الأوروبيّ المستجدّ بعد الحرب على غزّة في العام 2008 وتحت تأثير الجاليات المسلمة في الدول الأوروبيّة، نجد أن سوريا أصبحت في قلب الحرب والسلم. بتعبير آخر: سوريا تدعم التوسّع الإيرانيّ تحت شعار تحرير القدس، وهي في الوقت نفسه تدعم عمليّة السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأميركيّة، وتدعم زيادة رقعة التأثير التركية في المنطقة. وهذا الدور لا تستطيع الدولة اللبنانيّة أن تلعبه. ومن الملاحظ أيضاً أنّ ساحة الحرب والسلم هي لبنان وفلسطين في حين أن اللاعبَين اللبنانيّ والفلسطينيّ لا تأثير قوياً لهما على اللعبة. والسؤال الطبيعيّ في هذا الإطار: لماذا يُسمح لسوريا على الساحتين اللبنانيّة والفلسطينيّة بما لا يسمح للبنان وفلسطين على أراضيهما؟

من الواضح إذن أنّ لبنان هو النقطة الأضعف. فإيران وسوريا تبنيان حزب الله بناء متطوّراً لتستخدماه في خلق قلق استراتيجيّ دائم لإسرائيل وحماية حماس أو إراحتها (وإن خفّ هذا الدور بعد تموز 2006). وهذا ما نلاحظه في التكتيك المتوازي الذي يستخدمه حزب الله وحماس معاً: مواصلة إطلاق الصواريخ في المواجهة العسكرية على الرغم من الضغط الإسرائيلي (حرب تموز 2006، حرب غزة 2008) والإتكال على لوجستية وديبلوماسية سورية.

في مقابل هذا الوجود الوازن للدولة السوريّة في لبنان، حاولت الولايات المتحدة الأميركيّة وبعض الدول العربيّة الضغط على سوريا من خلال دعم حكومة لبنانيّة غير خاضعة لها بامتياز (حكومة الرئيس السنيورة ما بين 2005 و2008). ممّا أثار غضب السوريّين وفتح لهم باب التدخّل من جديد. فخسارة دمشق لنفوذها في لبنان تفقدها التدخّل الاستراتيجيّ ضدّ إسرائيل، وتصبح مجبرة على استعمال إحدى وسيلتين تدخل فيهما مباشرة لا عبر أطراف أخرى: الضغط من خلال الجولان، أو المفاوضات المباشرة، وكلاهما ذو كلفة باهظة على النظام السوريّ.

انطلاقاً من هذا يمكننا أن نتوقّع سيناريوهات عدّة تتبدّل فيها الأوضاع وموازين القوى من مرّة إلى أخرى.

يمكننا أن نتوقّع عودة لسيناريو 1982، يزداد فيه التأثير السوريّ على لبنان من خلال حلفاء دمشق، وإن بنسبة أقلّ، نظراً لما يتمتّع به حزب الله وميشال عون من استقلالية. ينتج عن هذا السيناريو أرجحيّة الشيعة على الطوائف الأخرى، مع بعض جوائز ترضية ينالها الموارنة من خلال ميشال عون، على غرار ما حدث بعد أحداث 2008.

وهناك سيناريو آخر وهو عودة الحرب الأهليّة، مما يدفع بالدول العربيّة إلى دعوة سوريا للدخول مجدّداً إلى لبنان. وهو سيناريو كارثيّ نظراً لنتائجه الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

وقد نتحدّث عن سيناريو ثالث، وهو تسوية تمثّل نصف انتصار للسوريين مع الأميركيّين. وهي وضعيّة على يسار حكم الرئيس الياس سركيس، وعلى يمين حكم الرئيس إميل لحّود. هذه الخطّة قد تدعمها بعض الدول العربيّة الثانويّة. يتثبّت فيها الستاتيكو الذي كان ينشأ بعد تراجع التأثير السوريّ على لبنان كما في مراحل 1982-1985، أو بين العام 2005 ونهاية العام 2006. ما يعني حكومة ضعيفة ورئيساً يترأس ولا يحكم، وهو بحاجة دائمة إلى الدعم السوريّ. هذا السيناريو قد يؤدّي إلى فترة استقرار نسبيّ (ليس علينا أن نأمل بأكثر منه في لبنان، على حدّ تعبير ميشال شيحا). من خصائص هذه الفترة موافقة غربيّة وإسرائيليّة على الأرجحيّة السوريّة في لبنان، في مقابل بعض الضمانات المتفق عليها. ويمكن الحديث عن رعاية سوريّة سعوديّة مشتركة مع أرجحيّة سوريّة وحضور سعوديّ يتجلّى بوضع مرموق لرئيس الحكومة السنّيّ. وقد نعود إلى منطقة حدوديّة تشكّل منطقة ضغط على إسرائيل عبر عمليّات لحزب الله يضبطها «اتفاق الهدنة» بين سوريا وإسرائيل... إنه سيناريو «السلامي» salami أي إعطاء كل فريق دولي ما يريده في لبنان ودفع الثمن إلى سوريا... إلا أن حزب الله لن يمشي في هذه التسوية، وإن ماشاها علناً، إلا إذا حصل على دور أكبر في

قرار الحكم وموقع أهمّ للطائفة الشيعية في هيكلية النظام.

هذا كلّه يستدعي البحث في هيكليّة جديدة لدولة لبنانيّة قابلة للحكم. دولة تعي عناصر التأثير السوريّ في داخلها، لتتخطّاه بتعاملها الواقعيّ معه في سعيها إلى تحقيق المصلحة اللبنانية دائماً. في ضوء هذا الوضع، ما هي البدائل الممكنة؟ وكيف يمكن تحقيق المقولة «لا يُحكم لبنان من سوريا، ولا يُحكم لبنان ضدّ سوريا»؟

الفصل الرابع

الخيارات والبدائل

أوّلاً: منطلقات عامّة

نستنتج ممّا ورد في الفصول السابقة أنّ لبنان بلدٌ معقّدٌ وغير مستقرّ. تدفعه الطوائف إلى الأزمات التي يحفل بها تاريخه. وتستقطب جغرافية «الممرّ» فيه كلّ الأفرقاء الخارجيين المتنافسين. والأهمّ من ذلك أنّه غير قادر على استنتاج الخلاصات العمليّة من تجاربه التاريخيّة. نحن بلدٌ لا نتعلّم من الماضي. ببساطة، لقد فقدنا الذاكرة الجماعيّة، فلم نستفد أو نتعلّم من الأحداث التاريخيّة المختلفة.

لذلك نحن بحاجة ماسّة إلى إعادة إنتاج دولة «عمليّة» و«قادرة». واللبنانيّون يجمعون اليوم على ذلك. كلّهم يعترفون بالحاجة إلى التصوّر الأفضل لآليّات الحكم. ولا يختلفون على ضرورة البحث عن التزامات وخيارات جديدة وتنظيم مؤسّساتيّ للدولة يتبنّاها المجتمع. الخيارات الجديدة قد تعيد طرح دستور الطائف على بساط البحث أم لا، وهي تتعلّق بـ «بناء دولة يمكّن شكلُ تنظيمها من الإدارة السياسية للاختلافات والتناقضات» (جان سالم)[13]، «من أجل السماح للذين يريدون العيش بحرية وكرامة بالاستمرار في ذلك، من دون أن يمنع ذلك بالضرورة الأصوليين والشعبويين والفاشيين من كلّ الأطراف من

13. *L'Orient Le Jour*, «Réinventer le Liban», mars 2008.

استكمال تجربتهم، ولكن في الحدود الآمنة والمُعترف بها لمؤسسات أكثر مرونة وذات هوامش أكثر اتساعاً ومساحات أقلَّ إكراهاً» (مروان حمادة)[14].

غير أنّه يتعذّر علينا إرساء هيكليّة هذه الدولة إلاّ في ضوء تحديد مسبق للخيارات الكبرى التي يجب اعتمادها من أجل تقرير نوع العلاقة بالدولة السوريّة، وإعادة التمركز في موضوع الصراع مع إسرائيل، وإعادة النظر في بناء الدولة وهيكليّتها، وتحديد التعامل الأسلم مع حزب الله.

ويتعذّر علينا أيضاً إقامة الحوار الدخليّ، أو إدارة الوضعيّة اللبنانيّة، أو الحصول على نتائج متوخّاة إلاّ من خلال وضعها في ميزان التجربة اللبنانيّة التاريخيّة.

فلننطلق إذن من الخارج إلى الداخل... ومن التاريخ الحديث إلى مستقبل التاريخ...

ثانياً: البدائل الاستراتيجيّة الممكنة

قبل البدء بعرض تصوّرنا للحلّ، لا بدّ لنا من النظر إلى البدائل الممكنة. ونقصد بها المواقف المتاحة للبنانيّين والتي تسمح لهم باختيار الوضعيّة التي تناسبهم على الصعيدين الخارجي والداخليّ. وكلّ من هذين الصعيدين ينقسم إلى قسمين: البدائل الخارجيّة التي يمكن أن نعتمدها إزاء سوريا، وإزاء الصراع العربيّ الإسرائيليّ. والبدائل الداخليّة: علاقة الفئات اللبنانيّة بالدولة اللبنانيّة، وعلاقاتهم بحزب الله.

البدائل الاستراتيجيّة مع سوريا

في لبنان اليوم خمس وضعيّات يعتمدها الأطراف السياسيّون للتعامل مع سوريا:

الوضعيّة الأولى هي الوضعيّة المسيحيّة التاريخيّة، والتي انضمّ إليها اليوم

14. *Ibidem*.

بعض السنّة، لا ترغب بالعودة إلى التعاطي... حتماً التعاطي السوريّ التاريخيّ مع القضايا اللبنانيّة. وهذا ما يجعل أيّ اتفاق مع النظام السوريّ الحاليّ صعباً جداً. (تتمثّل هذه الوضعيّة بموقف البطريركيّة المارونية، وحزب القوات اللبنانيّة، وحزب الكتائب اللبنانيّة، الذين انضمّ إليهم تيّار المستقبل بعد استشهاد الرئيس الحريري، بعد أن كان الحريري نفسه قد مهّد لهذا الموقف قبل استشهاده)... وعاد تيار المستقبل في العام 2010 إلى موقف أكثر انفتاحاً تجاه سوريا.

الوضعيّة الثانية، وهي التي تضمن مصالح سوريا من خلال حكم تعيّنه سوريا، ويتعاون معها كلّيّاً (يمثّل هذه الوضعيّة حكم الرئيس إميل لحّود).

الوضعيّة الثالثة، تسعى إلى الموافقة بين الاستقلاليّة اللبنانيّة وبين تقاطع المصالح مع سوريا. وهي على الأرجح ظرفيّة، إلا إذا حصل تغيير تاريخيّ وجذريّ في سياسة الأمن القوميّ السوريّ (وهي تتمثّل بالموقف الحاليّ للجنرال عون).

الوضعية الرابعة، تحتذي هذه الوضعيّة النموذج الفنلندي، في الفصل بين مجالين: المجال الأمني والإستراتيجي، حيث الأرجحية السورية مع مشاركة من حزب الله وإيران، ومجال السياسة الداخلية والاقتصادية والاجتماعية حيث الأرجحية لحزب الله ومعه حلفاؤه. (تتمثّل هذه الوضعيّة بموقف حزب الله وحلفائه).

الوضعيّة الخامسة، وهي التي نتبنّاها نحن. ومنطلق هذا الموقف أنّ القوّة اللبنانيّة لا تُستمدّ من سوريا، بل هي قوّة ذاتيّة. أمّا التعاون مع سوريا فهو قرار اختياريّ. تنطلق هذه الوضعيّة من موقف الجنرال عون، وتسعى إلى توسيعه. المطلوب أمران: الأوّل ضرورة حصول تقارب لبنانيّ سوريّ أوسع حول سياسة الأمن القوميّ بين البلدين. والثاني مشروع إقليميّ مشترك. نطلق عليه نحن تسمية «مجلس التعاون المشرقيّ». يقوم هذا المشروع على أساس اقتصاديّ. ويضمّ لبنان والعراق وسوريا وفلسطين والأردن. وهذا يقوّي موقع المشرق في العالم العربيّ، حتى ضمن التعامل مع تركيا أو إيران.

البدائل الاستراتيجيّة مع إسرائيل: القتال، الهدنة

ارتكزت الاستراتيجيّة اللبنانيّة القديمة على مبدأ «قوّة لبنان في ضعفه». وكانت تنطلق من عدم امتلاك لبنان الوسائل البشريّة والاقتصادية والعسكريّة للانخراط في النزاع. وقد خدم هذا المبدأ مصلحة لبنان زهاء ثلاثين عاماً بعد الاستقلال. غير أنّ تبدّل الظروف جعل النتائج التي ترتّبت على هذا المبدأ-الموقف تضرّ كثيراً بمصلحة لبنان. وبات جليّاً أنّه من المهمّ اعتماد سياسة دفاعيّة فعّالة إزاء الصراع مع إسرائيل، شرط أن تخدم المصالح اللبنانية ولا تستعمل لتحقيق المصالح الخارجية (السورية والإيرانية والفلسطينية أو الأميركية أو غيرها).

وفي هذا المجال هناك خمس استراتيجيّات ممكنة نظرياً:

الأولى هي إنشاء قوّة رادعة في الجيش اللبنانيّ، تحسب لها إسرائيل الحساب قبل أن تتخذ خيار الحرب. وهذه استراتيجيّة اعتمدتها مصر وسوريا. وتحديدها العملي هو أنّها «خيار السلام أو الهدنة، مع المحافظة على وسائل الحرب».

والثانية هي الموقف الأردنيّ الذي يبدو، من خلال بعض الكتابات، أنّه تبنى سياسة تعاونٍ مع النفوذ الغربي في الشرق الأوسط، بكونه جزءاً عضوياً وثابتاً من هذا النفوذ، وإلى جانب هذا التعاون أنشأ قوّة ردع داخليّة. وهذه هي «سياسة القوّة في الداخل، والتعاون مع الغرب والانتماء إليه في السياسة الأمنية والخارجية».

والاستراتيجيّة الثالثة هي استراتيجيّة «اللاموقف» التي تنتهجها الدولة اللبنانيّة، حيث الدولة عاجزة عن اتخاذ الموقف، بسبب الخلافات الداخليّة وارتباط الداخل بالخارج. أو لعلّنا نسمّيها «استراتيجيّة الموقف الذي تفرضه ظروف القوة الأكثر سيطرة على الساحة في كل زمن».

والاستراتيجيّة الرابعة، حيث يلتزم اللبنانيّون جميعهم بالوقوف إلى جانب العرب في قضاياهم المصيريّة الكبرى، ومنها القضيّة الفلسطينيّة، ولكنّهم يبتعدون عن المحاور العربيّة والقوى الإقليميّة المتصارعة، مع أفضلية دائمة لتنسيق الموقف مع سوريا، تماماً كما تفعل فرنسا مع ألمانيا داخل الوحدة

الأوروبية والحفاظ على سيادة البلدين.

والاستراتيجيّة الخامسة مبنية على موقف حزب الله من الصراع العربيّ الإسرائيليّ. فهو يربط وجوده وعقيدته وهيكليّته بقتال إسرائيل. وله في استراتيجيّته القتاليّة ثلاثة منطلقات:

1. وعي حزب الله وأغلبية الطائفة الشيعية في لبنان أن كلاً منهما مرتبط بالآخر. فالحزب بحاجة إلى الدعم الشيعيّ المطلق، والشيعة بحاجة إلى قوّة حزب الله العسكريّة لتأكيد حضورهم وفرض مكانتهم. من هنا يكتسب الحزب شرعيّته الدوليّة كونه الممثّل الشبه الوحيد للطائفة الشيعيّة. وانطلاقاً من وحدويّة تمثيله يكتسب شرعيّته الداخليّة استناداً إلى نظريّة الديمقراطيّة التوافقيّة. وبناءً عليه فإنّ كلّ شيعيّ يعارضه يغدو خارجاً على الطائفة.
2. اكتساب شرعيّته الإسلامية والعربية والشعبية من محاربة إسرائيل. وقيامه بهذه المهمّة يثبت أنّ نظريّة ولاية الفقيه هي الأفضل لكي يستعيد الإسلام انتصاراته السابقة. ومحاربته إسرائيل تسمح له وللنفوذ الإيراني بالانتشار في العالم الإسلامي والعربي.
3. بناء علاقاته الدوليّة انطلاقاً من عقيدته القتاليّة. أمران لا ثالث لهما، وواحدهما يلغي الآخر: صداقة إسرائيل تعني عداوة لحزب الله، وصداقته تعني معاداة إسرائيل. أمّا الموقف الوسطيّ فلا وجود له في قاموس الحزب. من هذا المنطلق فإنّ محاربة إسرائيل تقضي بالدرجة الأولى محاربة أميركا الداعم الأكبر لها، وبالدرجة الثانية التصدّي لمواقف أوروبا مع أنّها متميّزة نسبيّاً عن الموقف الأميركيّ. وإمكانيّة المصالحة الوحيدة مع أميركا تنحصر في اعترافها بحكم الحركات الأصولية الناتج عن الاقتراع العام في بلدانها. والتعامل معها على أنّها الممثّلة الشرعيّة لبلدانها. هكذا تثبت أميركا مصداقيّتها بقبول خيارات الشعوب الديمقراطيّة. وهذا ما لم تفعله أميركا بعد انتخابات حماس.

وهكذا، يصبح حزب الله الوحيد، في لبنان، القادر على اعتماد استراتيجية واضحة لأن لديه القوة والعقيدة والسياسة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجيّة مصداقيّتها بين عامي 2000 و2006.

وسنعود إلى تفصيل موقف حزب الله عند تناول الموضوع في كلامنا على البدائل الداخليّة.

البدائل الاستراتيجيّة مع الفلسطينيّين

لا تظهر، في الموضوع الفلسطينيّ، إمكانيّات وبدائل كثيرة متوفّرة. فنحن أمام خيارات ضيّقة، محدودة، لا مجال للمناورة والمداورة فيها. ولحسن الحظّ فإنّ الموضوع الفلسطينيّ لا يشكّل مادة سياسيّة داخليّة خلافيّة. فقد اتفقت طاولة الحوار على مسألة السلاح الفلسطينيّ داخل المخيّمات وخارجها. وقد أعلنت جميع الاحزاب والتيّارات السياسيّة الداخلية رفضها للتوطين. ولم يبقَ إلاّ الكلام على الوضع الفلسطينيّ الإنسانيّ في لبنان. ونحن نرى في هذا الموضوع احتمالين لا ثالث لهما. وقد ظهرا مؤخّراً أثناء مناقشة الحقوق الفلسطينيّة الإنسانيّة داخل لبنان:

الاحتمال الأوّل: إبقاء الوضع الفلسطينيّ على ما هو عليه، إلى حين إيجاد الحلّ المناسب للصراع العربيّ الإسرائيليّ.

الاحتمال الثاني: تحسين الوضع الاجتماعيّ والإنسانيّ للإخوة الفلسطينيّين المقيمين في لبنان، على اعتبار ذلك واجباً إنسانيّاً وأخلاقيّاً ووطنيّاً وقوميّاً. وهو واجب لا يجوز تأجيله أو التملّص منه أو المساومة عليه أو استغلاله أو المناورة السياسيّة فيه.

على أنّ هذا الاحتمال يتطلّب أموراً عدّة:

1. عدم تحويل قضية اللاجئين من سياسية إلى إنسانية، ومن دولية إلى لبنانية. فذلك يُفقدهم حقهم في العودة، ويقلّل من حظوظهم في التعويضات العادلة، ويُقلّص خياراتهم في العودة أو الانتقال إلى بلدان أخرى.

2. الانتباه أثناء سنّ القوانين إلى عدم تحويل اللاجئين إلى رعايا مقيمين تمهيداً للتوطين، من خلال استيعابهم التدريجي في المجتمع اللبنانيّ. وهذا ما يسعى إليه العديد من الدول الغربيّة، تأميناً لمصلحة إسرائيل العليا.
3. الانتباه إلى عدم الإخلال بالتوازنات الدقيقة في لبنان، من ديمغرافية طائفية ومذهبية، وسياسية واقتصادية واجتماعية وإنمائية... وهذا يستوجب البحث عن التغييرات والضمانات المطلوبة للحفاظ على هذه التوازنات. ذلك أنّ أيّ إخلال بها يعرّض التركيبة اللبنانيّة الحالية لفقدان القدرة على الاستمرار.

البدائل الاستراتيجيّة الداخليّة

البدائل الاستراتيجيّة مع الدولة اللبنانيّة

هذه الخيارات الاستراتيجيّة، على الصعيد الخارجي وعلى صعيد الأمن القومي، تستدعي في الوقت نفسه خيارات بنيوية داخلية شاملة. فهناك فعلاً اختلافات داخلية أساسية حول الخيارات الاستراتيجيّة الكبرى، واختلافات حول معنى لبنان ودوره في رقعة الشرق الأوسط. وللبنانيّين نظرات مختلفة إلى لبنان وعلاقته بمحيطه تؤدّي في الغالب إلى توتّرات وانقسامات عميقة، وتجعل محاولات مصالحة الأفرقاء والجمع بينهم في غاية الصعوبة.

ولدى اللبنانيين في هذا المجال توجّهات عديدة، يمكن ترجمتها على أرض الواقع بطرق مختلفة. من هذه التوجّهات:

1. إعادة تأسيس شاملة لتوازن الحكم في لبنان، مبنيّة على ميثاق وطنيّ جديد يوفّق بين واقعه الحاليّ والنظرة التاريخيّة التي استفضنا بشرحها في الفصل الأوّل من هذا الكتاب.
2. تحقيق حلم قديم عند البعض باعتماد شكل من أشكال الأكثريّة العدديّة، حتّى وإن تشكّلت هذه العدديّة بتحالف أقليّات، أو انتقلت من فئة إلى أخرى بحسب الظروف. وهذا مطلب يتلطّى أحياناً بستار إلغاء الطائفية

السياسية، وقد يصل أحياناً أخرى إلى حدّ المطالبة بالدولة المدنيّة.

3. قيام دولة «رضائيّة تصالحيّة»، تتسع للجميع، وتتوزّع على الجميع، وتؤمّن مصالح الجميع، وهذا ما يدعو إليه الوسطيّون (برّي، جنبلاط، حرب، المرّ...). ولكنّها بطبيعتها غير مستقرّة.
4. شبه الانفصال الحبّي. كلّ فئة تعيش مستقلة عن الأخرى، تشكّل لنفسها الإطار الذي يناسبها، تهتمّ بنفسها، وتنسّق مع الآخرين، بالحد الأدنى، حول عدد قليل من الاهتمامات الوطنيّة الكبرى.

أمّا الترجمة العمليّة لهذه التوجّهات فتكون على الشكل الآتي:

1. دولة من ضمن إطار الطائف. ذات حكومة توافقيّة، تقوم على مركزيّة قويّة. وهذا ما يبدو أنّ حزب الله يفضّله مرحليّاً. فهو يحرص على استقلاليّته، وقدرته، وحقّ الفيتو الذي يتمتّع به. فقد عبّر السيّد حسن نصر الله عن هذا الموقف في عدّة تصريحات صحفيّة. فهو يعتبر أن تركيبة النظام التعدّديّ الطائفيّ في لبنان هي التي منحت المقاومة فرصة النجاح، هذا على خلاف الدول العربيّة السلطويّة التي تنتفي فيها إمكانيّة تحقيق مثل هذا المشروع.
2. دولة من ضمن إطار الطائف، ذات لا مركزيّة واسعة، مع حكومة مركزيّة متجرّدة تلعب دوراً توفيقيّاً تصالحيّاً ومحايداً، بين الطوائف في الداخل، والنأي عن الخلافات في الخارج. ولعلّ انتخاب الرئيس ميشال سليمان هو محاولة إنتاج مثل هذا الخيار، فانتخاب الرئيس سليمان جاء توافقيّاً. أمّا الحكومة الأولى في عهد الرئيس سليمان فلم تأتِ توافقيّة ومحايدة، بل حقّقت «توازن قوى» بين الأفرقاء المتصارعين، وهذا ما يحقّق تحييد القرارات الحكوميّة لا حيادها. وهذا ما يحقّق أيضاً رغبة بعض اللاعبين الخارجيّين الذين يدفعون الأمور بهذا الاتّجاه. وهذه حال علينا أن نخرجها من صفة «الموقتة» لجعلها جوهر بنية الدولة اللبنانيّة. على أنّ هذا لن يتحقق إلاّ بعد قيام اللامركزيّة. فحكومة «وسطيّة» أو

«تكنوقراطيّة» هي اليوم غير ممكنة وغير مجدية، ذلك أن الحكومات في النظام الحاليّ هي المركز الوحيد لمشاركة الطوائف الفعليّة في الحكم. أمّا مع اللامركزيّة فيتحوّل اهتمام الطوائف إلى مناطقها وتصبح حكومة مركزيّة تكنوقراطيّة ممكنة.

3. وضع شبه كونفدرالي، يضع حزب الله في كفّة وباقي اللبنانيين في الكفّة الثانية. قد يلجأ حزب الله إلى هذا الخيار كوضعيّة تراجعيّة، إذا لم يستطع أن يؤثر أو يسيطر بشكل أو بآخر على لبنان كلّه. وقد يدفعه إليه خصومه، إذا لم يقبل بوضع سلاحه تحت إمرة الدولة. هذا الخيار طُرح لفترة قصيرة بعد حرب تموز 2006 وسقط في 7 أيار 2008 خاصة، بعد رفض البطريرك الماروني السير به، عبر عدم القبول بانتخاب رئيس للجمهورية بالنصف زائد واحد. وعاد الموضوع، في خضمّ أزمة سقوط حكومة الحريري في كانون الثاني 2011، يطرح همساً في الكواليس العربية والدولية.

البدائل الاستراتيجيّة مع حزب الله

يشكّل حزب الله اليوم قوة سياسية وعسكرية وديموغرافية وازنة في المعادلة الداخليّة. غير أنّ سلاحه يطرح إشكاليّة الازدواجية بين حكم الدولة ووجود حزب جعل طائفة أكثر قوة من سواها. فالحزب يدخل في الدولة مطالباً بالجانب الأكثر تأثيراً من الحكم. ويقرأ الضعف في بنية الدولة على ضوء عدم قدرتها على مواجهة الخطر الإسرائيليّ. وهو يطرح نفسه قوة ذات مصداقية، ضامنة لسيادة لبنان في وجه إسرائيل. انطلاقاً من ذلك، هو يدعو اللبنانيين إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه الديناميكيّة الجديدة في أيِّ تصورٍ جديد للحكم والميثاق الاجتماعي.

فحزب الله يمنح لبنان، في بعض الاعتبارات، درعاً أقوى وحماية أكبر. فهو يحقّق شيئاً من التوازن في السلطة، بعدما جنحت إلى إبعاد المسيحيين في مرحلة ما (المرحلة السورية)، وإلى محاولة إضعاف الشيعة في مرحلة أخرى (ما بعد استشهاد الرئيس الحريري). ولكنّه قد يجلب الصواعق إلى الوطن أيضاً.

فسياسته اليوم أصبحت خطرةً عليه وعلى سائر الأفرقاء اللبنانيّين، من جرّاء تراكم الأحداث المرتبطة به والمثيرة للخلافات الوطنية الحادة في الداخل (كأيار 2008، والمحكمة الدولية)، وفي الخارج (كحرب تموز 2006).

أمّا سياسته غير المعلنة، برأينا، فتقوم على الآتي:

1. أخذ تفويض ضمني من الأطراف اللبنانيّة الأخرى في ملفّ محاربة إسرائيل، لأنّه الأقوى والأفعل. فإسرائيل عدوّ، وعلينا محاربتها. وكلّ من يخالف هذا الرأي هو خارج «قبيلة» الوطن. أمّا إذا لم يحصل حزب الله على هذا التفويض من الآخرين فإنّ ذلك لن يزعجه بشيء.
2. ردع إسرائيل من خلال مواجهتها يرتّب نتائج، على الشعب اللبنانيّ أن يتحمّلها مع الحزب. مع العلم أنّ الحزب يرى أنّه وجمهوره يتحمّلون أضعاف ما يطلبون من اللبنانيين الآخرين تحمّله. ومردود هذه المواجهة على اللبنانيّين يفوق التضحيات المطلوبة منهم.
3. لا يطلب الحزب من اللبنانيين أي دعم. حتّى أنّه لا يتوقع الحصول على أيّ دعم. غير أنّه بالمقابل يطلب ويتوقع أن «يحلّوا عن المقاومة» (التعبير للسيّد حسن نصر الله).
4. يريد الحزب امتلاك حقّ الفيتو في شؤون الدولة... خاصة في ما يتّصل بالأمن الإستراتيجيّ بالمعنى الواسع للكلمة. لذلك هو بحاجة إلى حليف داخلي يؤمن معه الثلث. من هنا أهمّيّة ميشال عون، وأهمّيّة وليد جنبلاط، ولكن بشكل ثانويّ وتكتي.
5. يرى الحزب أن من واجب الشرعيّة اللبنانيّة أن تساعده من خلال عدم وضعه في مواجهة مع الشرعيّة الدوليّة، خاصة في موضوع المحكمة الدولية وكل ما يتعلق بمجلس الأمن الدولي. غير أنّه لا يأبه لهذه المواجهة إذا اضطر إليها.
6. ويرى الحزب أنّ استعمال السلاح في الداخل غير مستحب ولكنّه ضروريّ في حالات معيّنة منها منع الفتنة، وفرض المشاركة في الحكومة وبالشكل

الذي يراه مناسباً لتأمين حماية استراتيجيّة له، أو لدرء كلّ ما يعتبره مؤامرة أو خطراً عليه (مثل المحكمة الدولية)، ولتطبيق الطائف بحسب رغباته. وهو يريد أن يبني «هيبة» على الأفرقاء الذين يخاصمونه.

7. لسوريا الخيار في استعادة أراضيها عبر المفاوضات السلمية... وكذلك الفلسطينيون. غير أنّه هو لن يتصالح قطعاً مع إسرائيل.

إزاء هذه السياسة التي يعتمدها حزب الله ينقسم اللبنانيون قسمين: التيّار المبدئيّ، المتمثّل بـ 14 آذار ومؤيّديهم، الذين يرون ضرورة مواجهة توسّع حزب الله. وهذا مفيدٌ بنظرهم للحدّ من تأثير سوريا وحزب الله أو سيطرتهما. والتيار الواقعيّ، المتمثّل بالجنرال عون المتحالف مع القوى الفاعلة على الأرض، أي سوريا وحزب الله، وهذا ما يربحه ويريحه على الأرض أكثر من التيار الأوّل. أمّا البطريركيّة المارونيّة فتتولّى مواجهة سلاح حزب الله، ولهذا دلالته، فهي المؤسّسة المسيحيّة الراسخة منذ قرون في حين أن السياسيين مرحليون، على الأقل من وجهة نظرها هي. على أنّ هذه المواجهة نابعة من عدم وجود ضمانات عمليّة تكفل عدم استعمال السلاح في الداخل، ومن جهة أخرى صعوبة تعايش مفهومي السلاح والديمقراطيّة.

على أنّ موقف لبنان الرسميّ منذ الاستقلال، «شبه غير المعنيّ» بالصراع العربيّ الإسرائيليّ، يشكّل مادةً عميقة للاختلاف الداخليّ منذ العام 1968 حتّى يومنا هذا. فحزب الله سيستمر في حمل السلاح طالما بقيت مستلزمات الصراع مع إسرائيل أكبر من إمكانات لبنان وقراره. فهو يسعى لحماية نفسه على الحدود الجنوبيّة. وبقاء السلاح مع حزب متعسكر استعمله في الداخل، ويحتمل أن يستعمله في صراعات داخلية أخرى للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة على السلطة، ويمكن أن يلجأ إليه في أي صراع إيراني - سوري - إسرائيلي - أميركي، يثير مخاوف مشروعة لدى الطوائف اللبنانيّة الأخرى. وتكتسب هذه المخاوف مشروعيّتها من النظرة المتباينة بين حزب الله والطوائف الأخرى: ففي حين تقدّم هذه الطوائف المصلحة اللبنانيّة على أيّ مصلحة أخرى، نجد أنّ

حزب الله يتشدّد بالمحافظة على المقاومة، بحسب ما توضحه عبارة السيّد حسن نصر الله «حلّوا عن المقاومة» وما قاله أيضاً الوزير الحاج حسن في 28 تموز 2009 بأن «حزب الله يتمسك ويقاتل من أجل مناخ الاستقرار في لبنان، إن كان ذلك من مصلحة المقاومة».

وفي مقابل موقف القوى السياسيّة في لبنان، وموقف الدولة اللبنانيّة، يبدو أنّ لحزب الله ثلاثة مبادئ أساسيّة تتراوح بين الحدّين الأقصى والأدنى: المبدأ الأوّل عدم المسّ بقوته العسكرية والأمنية. والمبدأ الثاني منع قيام دولة لبنانية يمكن أن تشكل خطراً على قوته. والمبدأ الثالث، وهو الحدّ الأدنى الذي قد يقبل به، اعتماد استراتيجية دفاعية لبنانية يكون سلاحه واستقلاليته الواسعة أساساً لها.

تجاه هذه المواقف الثلاثة المتناقضة (موقف بعض الأطراف السياسيّة اللبنانيّة الرافضة لسلاح حزب الله، وموقف الدولة اللبنانيّة العاجزة عن اتخاذ القرار، وموقف الحزب الذي يرفض أيّ بحث في موضوع السلاح) على الدولة اللبنانيّة أن تطلب بهدوء وعقلانيّة من الحزب أن يختار، في علاقته مع الدولة، بين أمرين لا ثالث لهما: أيريد حرّيّة العمل وحرّيّة اتخاذ القرار؟ أم هو يريد مشاركة الآخرين باتّخاذ القرار؟ والقرار هو المهمّ لا السلاح!

وعلى الحزب أن يعرف أنّ المشاركة باتّخاذ القرار تعني أن يكون القرار توافقيّاً بين جميع مكوّنات الدولة في كلّ الأمور المصيريّة.

أمّا إذا اختار الحزب حرية اتخاذ القرار، فذلك يوجب أن تعلن الأطراف في لبنان أنّها غير قادرة على حلّ إشكالية سلاح حزب الله، وأنّ قرار مجابهة الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان هو قرار لبنانيّ موحّد وجامع في كل الحالات، أما قرار شنّها على إسرائيل فهو قرار بيد الحزب وحده، إن اتخذه منفرداً فإنّ الدولة اللبنانيّة لا تتحمّل مسؤوليّته ولا نتائجه.

المعادلة بسيطة: حرّيّة قرار وتبعات على حزب الله وحده، أو قرار جماعيّ وتبعات على الجميع. لذلك لا يبقى أمام حزب الله إلاّ الاختيار بين ثلاثة تصوّرات:

1. الابتعاد عن سياسة المحاور، وعدم الانخراط في الصراع العربيّ الإسرائيليّ لحساب أيّ طرف خارجيّ، وعدم استعمال مطلق للسلاح في الداخل وتحت أي سبب. منطلق هذا الخيار ومعناه مشاركة جميع اللبنانيّين الكاملة في الدفاع عن لبنان، بما في ذلك تمويل مقتضيات هذا الدفاع من خزينة الدولة، وتخصيص موازنات مهمة لبناء قوة الردع العسكري والأمني للدولة، فتنتفي ضرورة وجود قوة مسلحة غير القوى الشرعيّة اللبنانيّة.
2. الموافقة على بقاء سلاحه كقوة ردع على الأرض تجاه إسرائيل وذات استقلالية عملانية كبيرة، وتأطيره من ضمن استراتيجية دفاعيّة وأمنيّة وطنيّة. وتحمّل الدولة اللبنانيّة كامل مسؤوليّاته، بما في ذلك تأمين المستلزمات اللوجستيّة والماليّة والأمنيّة. أنا لا أطرح الموضوع من زاوية شرعيّة السلاح أو عدم شرعيّته الدستورية أو القانونية، بل أطرح بأن الحاجة إلى هذا السلاح تضفي عليه شرعية شعبية ما، لكن فقط إذا عرفنا وضع الضوابط الصحيحة لها. فبسابقة قانونية ملفتة، «قد أكدت المحكمة الأميركيّة العليا، في حزيران 2010، التعديل الثاني للدستور الذي جرى في القرن الثامن عشر، من أنّه «نظراً إلى أنّ ميليشيا جيدة التنظيم أمر ضروريّ لضمان أمن أيّ ولاية حرّة، فإنّ حقّ الشعب في حيازة السلاح وحمله لا يمكن المساس به»، شأنه شأن حرّيّة التعبير أو حرّيّة المعتقد الدينيّ. وكان الأمر يتعلّق آنذاك، وفقاً لأنصار تنظيم حيازة السلاح، بمنع الدولة الفيديراليّة من السعي إلى فرض سيطرتها على الولايات. وفي حزيران 2008 فسّرت المحكمة العليا التعديل بأنّه من حقّ كلّ مواطن امتلاك سلاح للدفاع عن نفسه»[15]، إنّما أنا أطرح المسألة بارتباطها بالحالة اللبنانيّة بالذات. فما نحتاجه نحن هو سياسة دفاعيّة فقط وليس سياسة

15. النهار، الثلاثاء 29 حزيران 2010.

هجوميّة. ذلك أنّ الأراضي اللبنانيّة المحتلّة اليوم ضيّقة المساحة، ويمكن تحريرها بالطرق الديبلوماسيّة والحقوقية. وبالتالي هي لا تستوجب قوّة عسكريّة كبرى لاسترجاعها، والأمر لا يستأهل تحويل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد في خدمة الحرب.

أضف إلى ذلك أن السلاح بيد حزب الله هو سلاح مرتبط بالتحالفات الإقليمية، بمقدار ما هو مرتبط بمحاربة إسرائيل. لذلك فالحلّ الأنسب هو ربط سلاح حزب الله بالدولة اللبنانيّة عن طريق تمويله داخليّاً من أجل فكّ ارتباطه مع الغير. فهذا يجعل حزب الله أقل اعتماداً على سوريا وإيران، من خلال السماح له بالحصول على السلاح عبر استعمال المطارات والمرافئ اللبنانيّة الرسميّة. هذا مع تخصيص بند لتمويل التسلّح في ميزانيّة الدولة اللبنانيّة. في المقابل، تكون إمرة الجزء العسكريّ والأمنيّ لحزب الله كاملة بيد الحكومة اللبنانيّة وتحت قيادة مجلس الأمن المركزي، ولكن دون دمج الحزب في هيكلية القوى الأمنيّة اللبنانيّة. هذا يعني عمليّاً إبقاء عناصر الحزب كقوة دعم احتياطيّة دفاعيّة محليّة.

هذا الخيار يسمح بالحد من طموحات إسرائيل العدوانيّة بسبب قوة الردع التي يمثّلها حزب الله. وقد يؤدّي أيضاً إلى استمرار ستاتيكو الاستقرار القائم منذ ما بعد حرب تموز واعتماد القرار 1701. وتستمرّ هذه الحالة إلى حين حصول سلام سوريّ إسرائيليّ. فحزب الله بات يدرك بعد العام 2006 محدوديّة قدرته على الاستفزاز المعنويّ والأمنيّ لإسرائيل، ويعي التبعات المدمّرة الناجمة عن الاستفزازات أو المناورات. وهو بدأ يركز أكثر فأكثر على استراتيجيّة الرد على الاستفزاز الإسرائيليّ وليس المبادرة.

3. اتفاق كامل مع سوريا، والدخول في «مثلث دفاعيّ» يتألّف من الدولة السوريّة والدولة اللبنانيّة وحزب الله. من إيجابيّاته تقوية الموقف اللبناني والسوري، وعدم استفراد أحد الطرفين، وتطوير قوّة الدولة اللبنانيّة،

وتقوية المقاومة. ثمّ إنّ مثل هذا الخيار يسحب المبادرة أو المواجهة من حزب الله فقط مشتركاً وتابعاً للقرار اللبناني-السوريّ، وهي حالة مشابهة تقريباً لما كان عليه الوضع أيام الوجود السوري، مع فارق مهم هو الحضور الأفعل للدولة اللبنانيّة. وبحسب المنطق الإستراتيجيّ لهذا المثلث، فإن الأفرقاء الثلاثة سينخرطون في أيّ حرب مع إسرائيل ولا يتحمل لبنان وحده تبعات الصراع نيابة عن غيره.

لكنّ أطرافاً عديدة تعارض هذا الخيار، فهي ترى في حزب الله جماعة مسلّحة تستعمل القوّة لدعم مواقفها وفرض رأيها، وتفضّل أن يظلّ قرار الأمن القومي محصوراً بيد الدولة مجتمعة بما فيها حزب الله.

على أنّنا نعتقد أنّ هذا الخيار جدير بالبحث. ولعلّ اقتراح الرئيس بشار الأسد انضمام لبنان إلى محادثات السلام السورية-الإسرائيلية هو واحد من مؤشرات هذه الإمكانيّة التنسيقيّة العالية. وهناك مؤشّر آخر هو تصريح لأحد أركان المعارضة (وئام وهاب) بأنه يجب أن تنضمّ سوريا إلى التفاهم اللبنانيّ الداخليّ حول السياسة الدفاعيّة. ولكن هذا لا يتحقّق إلا عبر حكومة وحدة وطنية قادرة على الاتفاق مع سوريا.

أمّا إذا رفضت سوريا السياسة الدفاعيّة المشتركة، ورفض حزب الله وضع قراره وتنظيمه تحت إمرة الدولة، وآثر الإبقاء على الوضع الحاليّ والاحتماء وراء سياسة عدم الوضوح القائمة في العلاقة بين الدولة وبينه في الموضوع الأمنيّ فسيكون علينا مواجهة الموضوع بمنظار جديد وواقعي انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

- سلاح حزب الله قوة حقيقية في وجه إسرائيل، قد تساهم في عدم تحميل لبنان أعباء تسوية مناطقيّة، من مثل تهجير فلسطينيّ آخر.
- إصرار الحزب على حرّيّته الاستراتيجيّة. مع أوسع شكل من أشكال المراعاة الممكنة للدولة وسائر الأطراف اللبنانيّين.
- تحميل إسرائيل تبعات أيّ حرب قادمة لكلّ لبنان وليس لحزب الله وحده.

- بقاء سوريا، على الأرجح، خارج إطار أي حرب مقبلة. من غير أن يعني ذلك استبعاد تلقّيها ضربة عسكريّة نظراً لتأمينها تسليح حزب الله. وإسرائيل ترغب أن تكمل أيّ حرب قادمة ما انتهت إليه حرب تمّوز 2006. هذه الحرب ألزمت حزب الله بالقبول بنشر قوّات أكثر تسلّحاً وأوسع انتشاراً للأمم المتّحدة على الحدود اللبنانيّة الإسرائيليّة، والحرب القادمة قد تلزم سوريا بالقبول بنشر قوّات على الحدود اللبنانيّة السوريّة.
- وضع اللبنانيّين أمام خيار واحد وهو دعم حزب الله عند أي حرب إسرائيليّة. وهذا ما يدركه الحزب، فيلعب لعبة الوقت، ويطلب من الآخرين «سنة هدنة» قبل طرح المواضيع الخلافيّة! إذاً، الكل معنيّ بما يفعله أو يتلقّاه حزب الله.
- خوف بقية المناطق والطوائف من سلاح حزب الله، خصوصاً بعد استخدامه داخليّاً في أيّار 2008.

انطلاقاً ممّا تقدّم، وتلخيصاً للكلام السابق، نقول إنّه على الدولة اللبنانيّة أن تعتمد مع حزب الله أحد الخيارات الثلاثة الآتية:

1. تُحَمَّل الدولة المسؤوليّة بمقدار ما يسمح لها حزب الله بالمشاركة في اتخاذ القرار: مسؤوليّة كاملة مقابل قرار كامل غير منقوص، مسؤوليّة جزئيّة مقابل قرار جزئيّ. وهذا هو التطبيق العمليّ لمقولة السيد حسن نصر الله «حلّوا عنّا». والأفضل في هذه الحالة ألاّ يشارك حزب الله في أيّة حكومة لبنانيّة، فيحمي نفسه من قرارات دوليّة جائرة، ويجعل إسرائيل دولة معتدية إن هي هاجمت دولة جارة وغير قادرة. ولعلّ أفضل ما يعبّر عن هذا هو رأي السيد نوّاف الموسوي في 4 نيسان 2010 من «أن المقاومة إذا خُيِّرت بين المقاومة والوحدة فهي تختار المقاومة». ويمكن أن يتخذ هذا العمل شكل الاتفاق في لجنة الحوار الوطني على إعلان الحكومة اللبنانية، للمجتمعين العربيّ والدوليّ، عدم قدرتها على التأثير في

مجرى الأحداث التي تحصل في المناطق الخاضعة لسيطرة حزب الله. وأنّ المسؤوليّة السياسية والعسكرية تعود فعليّاً للحزب ولسوريا. وفي الوقت ذاته، تماماً كما حصل مع حكومة السنيورة، تعلن تضامنها الكامل في المجال الدبلوماسي والإنسانيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ مع حزب الله. إذن الحكومة تتحمّل المسؤوليّة الاجتماعيّة والحزب يتحمّل تبعات قراره بإرادة التفرّد في إدارة الصراع مع إسرائيل. وقد أظهرت أحداث حرب تموز 2006، أنّ مثل هذا القرار قد يبعد الأحداث العسكريّة عن مناطق كثيرة من لبنان. لكنّ هذه الضمانات تسقط في حال تشكيل حكومة يمتلك فيها حزب الله وحلفاؤه الأكثرية ويسيطرون على قرارها. وهذا الخيار بعدم المشاركة في الحكم كان حزب الله نفسه يدعو إليه قبل حرب تمّوز 2006.

2. السعي إلى التوافق مع حزب الله على سياسة دفاعية مشتركة، وبتّ هذا الأمر سريعاً، لأنّ المماطلة مسألة عسيرة وخطيرة. فهي تسمح بتشريع سلاح الحزب عبر جعله موضوعاً داخليّاً. فيحميه ذلك من إمكانيّة وضعه على بساط البحث الدوليّ، من غير أي ضمانة من قبله للتوصّل إلى الحلّ الداخليّ. والموقف الذي يجب أن تأخذه الدولة اللبنانيّة هو أن حكومة لبنان غير مسؤولة عن سلاح حزب الله طالما أنّها لم تتفق مع الحزب على سياسة دفاعيّة. وما يحصل اليوم هو عكس المطلوب. فالدولة تعلن أن سلاح حزب الله هو شأن داخليّ من غير أيّ اتفاق معه. وهذا خطأ أورثه مؤتمر الدوحة للرئيس سليمان. فهو يصرّح أن موضوع سلاح المقاومة هو موضوع داخليّ، وفي الوقت نفسه هو لا يستطيع البتّ فيه. وهذا ما يعرّضنا جميعاً لتحمّل المسؤوليّة من دون أن نعطى مقوّمات تحمّلها. وحكومة يشترك فيها حزب الله وهي غير قادرة على بتّ سلاحه هي حكومة مشلولة في الخارج، بينما حكومة تعترف بعدم قدرتها على بتّ هذا الأمر لها مشروعيّة تحرك أكبر في هذا المجال.

3. التوافق مع حزب الله على كلّ ما يمكن أن تقدّمه له الدولة اللبنانيّة، على ضوء الخيارين أعلاه، من دعم ضمن إمكاناتها الحاليّة...

في ختام الكلام على البدائل مع حزب الله لا بدّ من التأكيد على أنّ الحزب بحاجة إلى الشرعيّة اللبنانيّة. فلقد أثبتت ذلك حربا 1996 و 2006. فالرئيس رفيق الحريري استطاع أن يؤمّن لحزب الله عبر تفاهم نيسان 1996 ما لم يستطع الحزب تأمينه لنفسه. ولولا حكومة الرئيس السنيورة في تموز 2006 لكانت الحرب على لبنان والحزب أطول وأفظع. والحزب نفسه توسّل الغطاء الشرعيّ من الحكومة اللبنانيّة، وطلب إرسال الوزير المسيحيّ طارق متري إلى مجلس الأمن عوضاً عن وزير الخارجيّة الشيعيّ في حينه. إنّ شرعيّة ذات مصداقيّة عالميّة هي أكثر حماية لحزب الله من شرعيّة خاضعة له!

أمنياً، هو بحاجة إلى دولة تحمي ظهره ضمن جغرافيات الطوائف الأخرى. وما شبكات التجسّس التي تكتشفها الأجهزة الرسميّة إلاّ خير دليل على ذلك.

وتوافقياً هو بحاجة إلى الدولة، فأيّ اتفاق أو قرار تأخذه الدولة لصالح حزب الله، هو مقبول أكثر من قرار يفرضه هو بالقوّة، ويحمّل طائفته عبئاً مستقبلياً كبيراً من جرّاء تراكم كبت الآخرين.

وهو في حاجة إلى الدولة أيضاً تأميناً للقوة البوليسيّة ضدّ المافيات في مناطقه، وتأميناً لبعض الخدمات الأخرى...

ولكن، مع الأسف، لم تستطع الشرعيّة بعد، وهي تضمّ حزب الله، أن تأخذ منه شيئاً... ولو تفاهماً مرحليّاً.

نعم نحن بحاجة إلى حلّ يوافق الدولة والمواطنين وكل الأفرقاء.

الفصل الخامس

النظام المستقرّ

كنا في الفصل السابق قد تناولنا البدائل الممكنة على الصعيدين الخارجيّ والداخليّ. على أنّ كلاً من البدائل المذكورة يحتاج، في حال اعتماده، إلى ما يجعله ثابتاً ومستمرّاً، وغير خاضع للتقلّبات والتبدّلات الظرفيّة والآنيّة. وهذا ما نسمّيه عناصر الاستقرار في النظام.

ويجمع الباحثون الاجتماعيّون، والمواطنون العاديّون، على أنّ الاستقرار السياسيّ والأمنيّ هما المدخل إلى الاستقرار العام. وانعدامهما هو حالة من البلبلة والتخبّط في المجهول، يعاني منها لبنان منذ مدّة غير قصيرة. ولعلّ فترات الاستقرار في تاريخه كانت شواذاً لا قاعدة. كيف يمكن الوصول إلى هذا الاستقرار؟

إنّ حقيقة التعددية في المجتمع اللبناني تدعو إلى دولة على صورتها: تؤمّن الملاءمة بين النظام والمؤسسات من جهة، والواقع الاجتماعي من جهةٍ أخرى. وتأخذ بالاعتبار الضرورات المختلفة الخاصة بالبلاد. بعبارةٍ أخرى، يتعلق ذلك بإعادة ترتيب البنيات والآليات المؤسّساتية والسياسيّة بما يسمح للبنانيّين بالعيش «معاً متساوين، ولكن مختلفين» (لا نقصد متصارعين، بل متغايرين).

إنّ الصراعات وموازين القوى السياسيّة، وليس الفكر السياسي، هي التي تأخذ المجتمع باتجاه أو بآخر. فإمّا أن تأخذه نحو الحلّ، الذي يراه الفكر السياسي

من دون أن تكون له القدرة على تطبيقه، أو أن تأخذه نحو التأزّم والحرب... وإمّا أن تأخذ البلد إلى هيكلية نظام نابعة من تكوينه وتجربته ورسالته، أو أن تأخذه إلى الفراغ والفوضى كما هو حاصل منذ 1975، لا بل منذ 1920. الصراع السياسي في أوروبا قادها إلى حروب على مدى ألف سنة. والفكر السياسيّ الذي اعتمدته القوى السياسية بعد الحربين العالميتين نقلها إلى الرؤيا السياسية التي تطبق حديثاً منذ 1950.

والتوحد هو طريق السلام: هكذا في سويسرا... وهكذا في أوروبا... على أمل أن يسير لبنان في اتجاه التوحّد، ويُقلعَ عن اعتبار نفسه موحّداً، الأمر الذي يدفع ببعض السياسيّين الرومنسيين أو المغالين في أحلامهم إلى السير في اتجاه الانصهار. التوحّد هو الاقتناع بأنّنا مجموعات غير متجانسة تسعى إلى أن تشكّل وطناً يؤمّن لها جميعاً طموحاتها وأهدافها..، أمّا الانصهار فهو ذوبان كلّ هذه المجموعات غير المتجانسة لتشكّل مجموعة واحدة متجانسة، وهذا من رابع المستحيلات. وقد تستطيع القوّة تحقيقه، إلاّ أنّها لن تستطيع حمايته وتأمين استمراريّته، تماماً كما حصل في يوغوسلافيا!

فالشكل اليعقوبي للحكم، الذي تُمنح فيه الحقوق للمواطنين فقط وليس للجماعات، تجاوزه الزمن في المجتمعات التعدّديّة. وحتّى المجتمعات التي كانت تشكّل أمّة واحدة باتت اليوم تفكّر بحقوق الأقليّات فيها، على غرار ما بدأ يحصل في فرنسا مع الجماعات التي ليست من أصل فرنسيّ كالسود والمسلمين، وكذلك الأمر في إسبانيا مع كاتالونيا وبلاد الباسك. ومنظّمة الثقافة العالميّة تدعو إلى المحافظة على ثقافة كلّ مجموعة من المجموعات الدينيّة أو الإتنيّة أو العرقيّة. حتّى أنّها تسعى إلى عدم ذوبان القبائل في القارة الأفريقيّة، بعضها في البعض الآخر، صغيرة أو كبيرة، وتعمل على المحافظة على عادات كلّ منها وتقاليدها ولغتها، وتعتبر هذا من الإرث الثقافيّ الإنسانيّ. وهكذا نرى أنَّ معظمَ الدول الغربية، وخاصة المتعددة المكوّنات، تولي أهميةً خاصة للمجموعات الإثنية والدينية لكي لا تبقى مهمّشة.

إنّ مفهوم المواطن في الدستور اللبنانيّ يمنح الحقوق لجميع المواطنين من دون تفريق بينهم. والمجلس النيابيّ يشرّع للمواطنين بالتساوي. ولا يراعي أيّ فروقات بين اللبنانيّين. أما الفكر الدستوريّ الحديث فينطلق من «الديمقراطيّة الفارقيّة» التي تعنى بالالتفات إلى الجماعات الإتنية والطائفية والعرقيّة والعناية بها، وتركّز خصوصاً على الجماعات المهمشة أو الخائفة.

وإذا نحن ثابرنا على التعاطي مع اللبنانيّين بكونهم مواطنين لا غير، وانطلقنا من هذا المبدأ لإجراء الانتخابات العامة، متغافلين عن النظر إليهم بكونهم طوائف ومجموعات، وعلى ضوء الكتل «الأحادية» لدى السنّة، والدروز والشيعة، فمن يضمن ألاّ تؤدّي الانتخابات إلى نشوء أكثريّة طائفيّة من لون واحد، تغيّر القوانين، وتؤدّي إلى خلل بين اللبنانيّين وإلى طغيان طائفة على الطوائف الأخرى؟ الديمقراطيّة العدديّة لا تصلح إلاّ في المجتمعات المتجانسة، المتقدمة، التي تخطّت عصبيّاتها، وسارت في ركب الخير العام أو المصلحة العامة. على أنّ هذا «الانفصام السياسيّ» بين واقع لبنان الطائفيّ ومراده التوحّديّ هو ما أغرقه في الحروب الدائمة التي حان وقت معالجتها.

ونذهب إلى أبعد من هذا فنقول: إنّ غاية الطوائف جميعها المساواة فيما بينها. بمعنى أنّ كلاً منها تسعى إلى أن تكون متساوية مع غيرها، وترفض أن تكون من الدرجة الثانية أو مهمّشة أو غير فاعلة... والكلام على «المارونيّة السياسيّة» في سبعينات القرن الماضي هو مظهر من شعور اللبنانيين من غير الموارنة بعدم المساواة والمشاركة في الحكم. وتسابق الطوائف على السلطة والنفوذ في الدولة هو من باب السعي إلى المحافظة على الهويّة الطائفيّة الذاتيّة. فلا يجوز أن نخرج من «المارونيّة السياسيّة» لندخل في «شيعيّة» أو «سنّيّة» أو «درزيّة» «سياسيّة»، لئلاّ نعود إلى الظروف ذاتها التي أدّت إلى إلغاء «المارونيّة السياسيّة». والسؤال الذي نطرحه في هذا المجال: أيمكننا أن نحقّق المساواة من خلال التجمّعات السياسيّة (الطوائف والمناطق)، والتجمّعات الاقتصاديّة (النقابات) أو سواهما من التجمّعات؟

من هنا علينا التفكير في دولة ترعى خصوصيّات جميع مكوّناتها، على غرار ما يحصل مع دول الوحدة الأوروبيّة. وعلى الدولة في لبنان أيضاً أن ترعى حقوق المواطنين ومصالحَهم، أينما وجدوا، وعلى اختلاف طوائفهم. وعليها أن تحفّز الطوائف على حِفظِ قيمتِها المضافة، وتمنع الاقتتال الداخلي، وتساعد المجموعات المهُمَّشة، وتنسج علاقة إيجابية لا سلبية بينها وبين المجموعات التي تتكوّن منها. وعليها أيضاً أن تثبت وجودها في علاقاتها الخارجيّة.

وعلينا جميعاً أيضاً إظهار عناصر الاستقرار التي تراعي هذه الشروط والمخاوف، وهي خارجيّة: دوليّة وإقليميّة، وداخليّة: بنيويّة.

عناصر الاستقرار الخارجيّة الدوليّة

في الفصول السابقة، تناولنا ارتباط الداخل بالظروف الخارجيّة، الإقليميّة والدوليّة، فتناولنا العلاقات اللبنانيّة السوريّة، والدور التركيّ المستجدّ في المنطقة، كذلك تناولنا الشراكة المتوسّطيّة. وإنّنا ننطلق ممّا ذكرناه سابقاً لنحدّد عناصر الاستقرار الخارجيّة. أي كيف يمكن أن يتفاعل لبنان ويتأقلم مع تأثيرات الخارج، من غير أن يصل إلى حالة الغليان في وضعه الداخليّ؟ وفي هذا الإطار نحن نشير إلى ثلاثة أمور: الأوّل علاقات مستقرّة مع سوريا، الثاني سياسة تعاون ونموّ اقتصادي مع المحيط والعالم، والثالث الالتزام مع الابتعاد عن الصراعات.

العلاقات اللبنانيّة السوريّة

بدأت تباشير خجولة لاستقرار هذه العلاقة تظهر مع إقرار العلاقات الديبلوماسية وإنشاء سفارتين في كلا البلدين، كخطوة أولى في طريق طويل نحوَ تصحيح هذه العلاقات.

فالاستقرار الاستراتيجيّ في العلاقة بين البلدين يشكّل فرصةً يستفيد منها لبنان وسوريا على السواء. ولقد أصبح تطوير العلاقات بين لبنان وسوريا ممكناً اليوم أكثر من أيِّ وقت مضى. ذلك أنّ التقارب السوري التركي أعطى

حجماً أكبر للتعاون الاقتصاديّ وللإنماء في القرار السوري، ممّا قد يوازن، بعض الشيء، التأثير الإستراتيجي الإيراني في سوريا. وهذا ما يمكن أن يجعل سوريا تلعب دوراً أكثر توازناً في لبنان.

وتتعزز فرص تكريس التهدئة مع سوريا على ضوء الدروس التي أفرزتها المواجهة في السنوات الأخيرة بعد القرار 1559. فلم يستطع أيّ من الطرفين تحقيق نصر حاسم. مع أرجحية لسوريا التي عاد نفوذها تدريجياً إلى لبنان بعد عدد من المحطات بدأت بحرب تموز 2006 وتوِّجت بأحداث 7 أيار 2008. غير أنّ النفوذ السوريّ يقف اليوم عند الحدود التي تفرضها المعطيات الدولية، والظروف الداخلية السورية واللبنانية. ولعلّ أهم هذه الظروف هو الصراع الدوليّ المنتقل إلى العراق وإيران واليمن وأفغانستان وباكستان... على خلفيّة الانسحابات الأميركية المزمع حصولها من العراق وأفغانستان.

وما يعزّز التهدئة اللبنانيّة السوريّة أيضاً هو أنّ الهموم السورية الاقتصادية باتت بأهمية تلك السياسية أو الأمنية، خاصة بعد أن تجاوزت سوريا مرحلة الخطَر على نظامها. وقد بدأت السلطة السورية تقبل وتستوعب أن هناك تغييرات واجب اتباعها للتكيف مع التطور الذي يشهده العالم الحديث، ولتجنّب التهميش والعزل. ومن الممكن أنها أجرت تقييماً لسياستها السابقة في لبنان والكلفة العالية التي ترتَّبت عليها.

ويمرُّ تطبيعُ العلاقات اللبنانيّة السورية اليوم بمرحلة جديدة. فقد أدّى اتفاق الدوحة إلى وصول الرئيس العماد ميشال سليمان إلى رئاسة الجمهورية. والعماد سليمان حافظ على علاقات جيدة مع نظيره السوريّ منذ تولي الأوّل قيادة الجيش اللبنانيّ. وهو اليوم يرسّخ الحوار القائم بين الدولتين، ويكرّس احترام سيادة الدولة اللبنانية، ويبني موقفه السياسي أيضاً على أساس التوازنات الإقليمية والعالمية المتنقلة. انطلاقاً من هذا الواقع، تستطيع الدولتان إرساء علاقات تكامليّة ومتوازنة. ويمكّنهما وضع شراكة مبنيّةٍ على التوافق في موضوع الصراع العربيّ الإسرائيليّ، على أساس أنّ السلام خيار استراتيجيّ، ما يستتبع

وضع استراتيجيّة خارجية ودفاعية مشتركة وفعّالة. وهذا قد يؤدّي إلى تعاون عميقٍ من خلال مشاريع تنمية مشتركة وخلق مساحةٍ من التعاون الاجتماعي.

سياسة تعاون ونموّ اقتصاديّ

إنّ لبنان ينتمي إلى العالم العربيّ لغة، وتاريخاً، وثقافة، وعادات، وتقاليد. ولكنّه ينتمي أيضاً، مع جزء كبير من الميدان العربي، إلى المتوسط بموقعه الجغرافيّ، ودوره وحضارته المتوسطيّين.

وبناء الوحدة الوطنيّة وإدارتها يساهمان في توافق مشرقيّ وعربيّ لمواكبة الحداثة، انطلاقاً ممّا دعت إليه القمة العربيّة (الدورة العاديّة 19)، في الإعلان المعروف بإعلان الرياض 2007، والمرتكز على الأمور التالية: أوّلاً إعطاء الأولوية لتطوير التعليم من أجل تعزيز قيم الحوار والإبداع وتكريس حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة. ثانيا تطوير العمل المشترك في المجالات التربويّة والثقافيّة والعلميّة. ثالثاً نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح ورفض كلّ أشكال الإرهاب والغلوّ والتطرف. رابعاً ترسيخ التضامن الذي يواجه الأزمات ويفضّ النزاعات بالطرق السلميّة. خامساً التأكيد على خيار السلام العادل والشامل.

هذا يجعل من لبنان محور الاتحاد المتوسّطيّ، والمكان الذي تتقاطع فيه مصالح جميع الأطراف. فالشراكة الأوروبيّة والاتحاد المتوسطيّ مشروعان حيويان للبنان. ذلك أنّ فكرة الاتحاد المتوسطيّ تقع في قلب رؤية مستقبليّة. فالاتحاد المتوسّطيّ يحمل قدرة فعليّة على خلق قوّة سياسية، واقتصادية، وثقافية، وبحرية، وأخلاقية في هذه المنطقة الاستراتيجيّة من العالم. والأهم من ذلك، فإنّه يجعل أوروبا أكثر ارتباطاً بالعالم العربيّ وبالتالي أقل اندفاعاً في الدفاع عن إسرائيل.

الالتزام وفي الوقت ذاته الابتعاد عن الصراعات

يجب البحث عن الاستقرار في «الالتزام المبتعد عن الصراعات».

والمطلوب الالتزام بأمرين: الأوّل تطوير الدولة اللبنانيّة بما يؤمّن مصالح

أبنائها أفراداً وطوائف. ومساعدتهم على تحقيق ذواتهم من خلال المحافظة على تاريخهم والوصول إلى أهدافهم. والثاني بحمل رسالة السلام والتفاهم بين شعوب المنطقة العربية والعالم. وحمل لواء مواكبة الحضارة الحديثة، والسعي إلى احترام حقوق الإنسان في هذا المجتمع المشرقيّ الذي يحتاج إلى من يقوده إلى تغيير بهذا الاتّجاه... باختصار، الالتزام بالمصالح العليا بغض النظر عن الصراعات السياسيّة المطلوبة للمسيرة الديمقراطية.

و الابتعاد عن الصراعات في أمرين: الأوّل عدم انحياز الدولة إلى أيّ من المواقف في الأزمات الدوليّة والإقليميّة، إلا طبعاً في قضايا العرب الكبرى وهي معهم. والثاني عدم انحياز الحكم المركزيّ إلى أيّ من الطوائف في الأزمات الداخليّة.

العلاقات الفلسطينيّة اللبنانيّة

شكّل الوجود الفلسطينيّ القسريّ على الأراضي اللبنانيّة موضوع خلاف داخلي، منذ حصوله وحتّى يومنا الحاضر. وكان يخفت أو يقوى بحسب الظروف الإقليميّة والمحلّية الداخليّة. ومع ذلك لم تحاول أيّ من الحكومات المتعاقبة على الحكم في لبنان بحث هذا الموضوع بمختلف جوانبه ومفاعيله.

إلاّ أنّنا نرى أنّه بات من الضروريّ اليوم أن توليَ الدولة اللبنانيّة هذا الموضوع حقّ قدره. ونحن نقترح الخطوات التالية لتحقيق ذلك:

1. الاستعجال بطرح الموضوع الفلسطينيّ، بمختلف تشعّباته، كأحد المواضيع المهمة في لجنة الحوار. فهو من الخطورة بمكان، خصوصاً أنّ التوافق الوطني حوله لم يحصل بعد. حتى أنّ طرح الموضوع بجدّيّة لم يتمّ حتّى الآن. مع العلم أنّ هذا التوافق اللبناني هو مطلب أعربت عنه السلطة الفلسطينية. وهو شرط وضعه كل المسؤولين السياسيين الكبار في الدولة اللبنانيّة.

على أنّ بتّ هذا الموضوع لا يجب أن يتمّ قبل مؤتمر سلامٍ فعليّ، لأنّ فيه

إضعافاً للموقف اللبناني وانتقاصاً من الحق الفلسطيني، ذلك أنه يقدّم العذر لعدم طرحه في المفاوضات النهائيّة...

2. ضبط الدولة اللبنانيّة لمجمل العلاقة الفلسطينية اللبنانية، بأوجهها الديمغرافية القانونية، والأمنية والاجتماعية والسياسية مع التأكيد على عدم ديمومة أي تدبير تتخذه الدولة اللبنانيّة. ومن هذا القبيل ضرورة إجراء مسح شاملٍ وجدّي لأعداد الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانيّة، وأوضاعهم الاجتماعيّة، ومناطق تواجدهم، ووضعهم القانونيّ... فإنّ ذلك يؤسّس لاتخاذ القرارات المناسبة، ويسهّل مهمّة المفاوض اللبنانيّ في أيّة لقاءات دوليّة أو إقليميّة لحلّ المسألة الفلسطينيّة.
3. إطلاق البحث الجدّي حول الإجراءات المطلوب اعتمادها، على مستوى هيكلية الدولة وأدوار مؤسساتها وصلاحياتها، من أجل عدم الإخلال بالتوازن اللبناني. منها مثلاً: إعادة الجنسية إلى المغتربين، سحب الجنسيات المشكوك فيها في مرسوم التجنيس المشؤوم، نزع السلاح الفلسطيني مع إلزام الجيش بالدفاع عن المخيمات، تفعيل دور الدولة الاجتماعي والإنساني والأمني داخل المخيمات...
4. الإصرار على إشراك المجتمع الدولي والعربي بتحمّل المسؤولية السياسية والاجتماعية والإنسانية في هذا الملف الشائك.
5. وقبل كلّ هذا، على الدولة اللبنانيّة، بالتعاون مع منظّمة غوث اللاجئين، تحسين الوضع الاجتماعيّ والإنسانيّ للإخوة الفلسطينيّين المهجرين إلى لبنان بأسرع وقت ممكن، لأنّ وضع المخيّمات غير مقبول إنسانياً واجتماعياً وأمنيّاً. هذا مع عدم الذهاب في الموضوع إلى أبعد من هذه الناحية الإنسانيّة.

عناصر الاستقرار البنيويّة والداخليّة

ما ننادي به نحن، ونسعى إليه، هو إعادة التفكير في بنية الدولة. دولة تحقّق

الوطن الرسالة، آخذة بالاعتبار الخيارات الاستراتيجيّة التي تكلّمنا عليها سابقاً في هذا الكتاب. وقيام مثل هذه الدولة منوط بأمرين: الأوّل تقرير مكوّنات الوطن مقدار «الاستقلاليّة» أو «التشاركيّة» التي ترغب بالتعامل بها، بعضها مع البعض الآخر، والثاني إدارة مركزية جيّدة تؤمّن شرعيّة السلطة وفعاليّتها التنظيميّة.

إنّ أيّ رؤية تنظيمية للبنان مستقر وديناميكي، لن تنمو إلاّ من خلال حكم مركزي فاعل، متجرّد، قادر على العمل، وملتزم تجاه الطوائف والمناطق على عمق مساحة الوطن، وتجاه المناطق التي تتوزّع عليها الطوائف والتي تعتبر بمثابة وحدات محليّة عملانيّة. إن خيار الخصوصيّات وحده يولّد صراعات مستمرة. أي أن تتمسّك كلّ طائفة بخصوصيّاتها وتسعى إلى إقناع الآخرين بها أو فرضها عليهم، هو مشروع نزاع دائم بين الطوائف. وخيار دولة المواطن، التي يتساوى فيها جميع الناس، بغضّ النظر عن طائفتهم أو منطقتهم أو مقامهم أو معتقداتهم وعاداتهم... هو خيار رومانسي، على الأقل في المستقبل المنظور. ما نتكلم عليه نحن هو حصيلة أمرين: الأوّل دولة مركزيّة حامية لإرادة عيش مشترك، وصاحبة رسالة، ومحترمة لحقوق المواطن. وحامية لهذه الأمور كلها. والأمر الثاني خصوصيات إنمائية، واجتماعية، وثقافية، وتراثيّة، وحضاريّة، وأمنية داخلية. تكون المناطق والطوائف مسؤولة عنها. لا بل نذهب إلى أبعد من ذلك، فنقول أنه لا إمكانية لبناء دولة المواطن إلا من خلال اللامركزية الموسّعة. وإلا ستظل الطوائف تتصارع على الدولة المركزية: وزراء وتعيينات وموازنات... وستظلّ تستغلّ الطائفية في صراعاتها هذه.

هذا يعني بناء «مركزيّة» تحت إشراف «قيادة ساهرة»، تقف على مسافة متساوية من الطوائف والمناطق، تراقب وتضمن حسن سير الأمور. هذه القيادة تعمل على المدى البعيد، وتحمل همّ بناء دولة القانون، وتمسي الموجّه لنظام عابر للطوائف، ومستقرّ، يطوّر الديناميّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المبنيّة على مبادئ القانون، والتضامن، والمساواة.

- تتمحور هذه «المركزيّة» حول رئيس جمهوريّة، ومجلس نوّاب، وحكومة مركزية، ومجلس شيوخ، وجهاز إداريّ بيروقراطي، وخصوصاً حول ثقافة سياسية تحترم المؤسسات والآليات الديموقراطية. إنها مركزية مركبة ومتناغمة وهي الأفضل لتأمين الاستقرار. وفي هذا المجال أيضاً يكتب أمير ليشتنشتاين[16]، هانز آدم الثاني، وهو حاكم بلد أصغر من لبنان تحكمه عائلته منذ مئات السنوات عن تركيبات الحكم: «لذلك اعتبرت الدساتير المختلطة فقط والتي تجمع أفراداً حاكمين، (رؤساء أقوياء أو ملوكاً) ونخباً حاكمة (حكومة) وديمقراطيين (مجالس نواب) في جو من التعايش المتناغم، مستقرة نسبياً: الأمبراطورية الرومانية... النموذج الإنكليزي».

وهذا يقتضي التوفيق بين الآليات التطبيقية التي تنظّم عمل «المركزية»، وديناميكيات المجموعات والمناطق اللامركزية. ويتعلق ذلك بتنظيم هذه المركزية حتّى تتمتّع بجاذبيّة تشدّ الطوائف إليها وتُقنعها بالدور الذي تلعبه للمحافظة على هذه الطوائف وتنميتها وحمايتها.

وتثبت هذه «القيادة الساهرة» ضرورتها بمقدار ما تؤمّن الخير العام للجميع. وهي بسعيها إلى تنظيم الدولة تستطيع إرساء معادلة متوازنة: من جهة تؤمّن هامشاً كافياً لتحرّك الدولة في إدارة الشأن العام والمصلحة الوطنيّة وقدرات الدولة غير الخاضعة لتدخّلات الطوائف، ومن جهة أخرى تضمن مشاركة الطوائف في تحديد الخيارات الوجوديّة الكبرى.

هذا، باعتقادنا، ما أصبح الجميع مقتنعين به إلى حدّ بعيد. فقد كان هناك اتجاه في الأحداث التي هزت لبنان بين عامي 2006 و2007 لتحقيق «الكونفدراليّة». التي سعى إلى تحقيقها بعض الزعماء اللبنانيّين. ومن هنا لم يَكُن السيّد حسن نصرالله مخطئاً كلياً في خطاب السادس من أيار عشيّة حصول أحداث السابع

16. هانز آدم الثاني، المصدر المذكور.

من أيار، عندما اعتبر بأن هذه الحركة توجَّه ضد «حكومة وليد جنبلاط». ولو سارت الأكثرية بخيار انتخاب رئيس للجمهورية بالنصف زائداً واحداً، كما ذكرنا سابقاً، لكانت حصلت حالة مشابهة للكونفدرالية، لكن هذا الحل منعه البطريرك صفير، لأنه خاف على التعايش، وكان محقّاً في ذلك.

وما ندعو إليه نحن اليوم، ليس غريباً على الفكر السياسيّ في لبنان، فقد كان ميشال شيحا يدعو إلى عدم المسّ بحقوق الطوائف السياسية وبتمثيلها لأبنائها من اللبنانيّين، ويدعو أيضاً إلى احترام التعددية والميثاقية في التصرّف السياسي، لكن ذلك لم يتحقق لأن دستور 1926 أولد دولة في لبنان ذات هيكلية لا تناسبه، ولأن النظام السياسيّ القائم على المركزية المفرطة هو الذي أعاق تحقيق هذه الغاية، وهو الذي ساهم إلى حدّ كبير في عدم الاستقرار السياسي في لبنان، وفي إنتاج «وحش إداري هجين» لا يمكن إصلاحه إلا من خلال تطبيق اللامركزية بسرعة كما قال الرئيس ميشال سليمان في شباط 2008 وكرر في عدة مرّات: «إن الإدارة العامة اللبنانية غير قابلة للإصلاح ضمن النظام المركزي الحالي».

المسألة إذن هي في كيفيّة إنشاء مؤسّسات عامة تريح الطوائف، من غير أن تكون تابعة لها، وتظهر حاجة كلّ طائفة إلى الطوائف الأخرى، وتزيد مساحة العلاقات المتبادلة بين اللبنانيّين، وتبقي لكلّ طائفة مساحة خاصة بها. باختصار نحن بحاجة لمفهوم جديد عملي «للتعايش»، وليس التغني به في حين أنّنا في غاية البعد عنه.

هذا يقتضي وضع قوانين وتشريعات لمؤسّسات تهتمّ بالسياسة والأزمات اليوميّة، وتعزّز الحوار والتعاون. وهو يقتضي أيضاً وضع «شرعة عمل من أجل تفاهم داخليّ» Code of Conduct for an internal entente. شرعة جديدة تحميَ حقوق الأقليات في المناطق، وتضع ضوابط الخطاب السياسي وأهدافه. وكذلك الأمر فإنّ هناك ضرورة لتغيير بعض القوانين حتّى تتلاءم مع التغييرات في هيكلية الدولة.

إن طلب الانتقال إلى إلغاء الطائفية هو اليوم مطلب يخفي إرادة لمنع الإصلاح

ولو بخطوات خجولة بهدف الاستفادة من النظام الطائفي الحالي الذي لم يعد لمصلحة الموارنة بل للفريق الأقوى على الأرض الذي يمكن أن يجيّره لمصالحه، إن ديمقراطياً وإن بالقوة. إن المطلوب اليوم هو إصلاح النظام لكي نحقق دولة قادرة تستطيع حماية حقوق المواطن، فنسير جميعاً نحو الدولة المدنية المطلوبة لنا ولغيرنا في هذا الشرق العربي.

نحن بحاجة إلى تغيير بعض مؤسّسات الدولة، أو إعادة هيكليّتها، أو طرح طريقة عمل جديدة لها، أو إنشاء مؤسّسات جديدة... والمؤسّسات التي نتحدّث عنها هي: رئاسة الجمهوريّة، مجلس الشيوخ، الجهاز الإداري، مؤسسات المراقبة، إضافة إلى تغيير قانون الانتخاب.

رئاسة الجمهوريّة

صحيح أنّ رئيس الجمهوريّة في الأعراف الحالية ومنذ 1943 مسيحيّ. وأنّه واحدٌ من الرؤساء الثلاثة بحسب ما قادت إليه الديمقراطيّة التوافقيّة في لبنان، من الميثاق الوطنيّ إلى وثيقة الوفاق الوطنيّ المعروفة باتفاق الطائف. إلاّ أنّ هذا الرئيس لا يجب أن يمثّل المسيحيّين في الحكم. وهذا يجب أيضاً أن ينطبق على رئيسي مجلس النواب والحكومة. أمّا تمثيل الطوائف فيجب أن يأتي على مستوى القرار اللامركزي وفي مجلس الشيوخ والنواب، لأنّ الحكومة المركزيّة يجب أن يغلب عليها الطابع التكنوقراطي.

من هنا فإنّ هنالك تصوّرين ممكنين لدور الرئيس: إمّا إعطاؤه شرعية شعبية قادرة على تحقيق التوازن في اختلافات الطوائف داخل مجلسي النوّاب والوزراء، أو اعتباره رئيساً رمزاً، يخرج كلياً من الدور التنفيذي مع صلاحية واحدة: منع الاقتتال، ودور واحد: تطوير المشروع اللبناني.

التصور الأول: تحدّد الفقرة «د» من مقدّمة الدستور اللبنانيّ أنّ «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة». وهذا يعني أن تبني السلطة المركزيّة شرعيّتها على إرادة الشعب. وأوّل السلطات

سلطة رئيس الجمهوريّة. وهي يجب أن تكون مدعومة بغطاء شعبيّ، من دون الذهاب إلى حدّ الدعوة «إلى نظام رئاسيّ يُنتخَب فيه الرئيس من الشعب»، على غرار ما طالب به العماد عون لمرة واحدة والبروفسور جان ف. تامر[17]. فقد تجري الانتخابات الرئاسيّة في المحافظات من خلال مندوبين، كما هي الحال في انتخاب رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة أو في انتخاب الفقيه في إيران. وتُحدّد ولاية الرئيس بخمس سنوات قابلة للتجديد، كما في فرنسا.

هذه الشرعيّة الشعبيّة تعطي الرئيس قوّة موازية للبرلمان والحكومة اللذين يعكسان دائماً تناقضات الطوائف وتؤمن له حيّزاً من التدخل إذا ارتأى أن هنالك اتجاهات لا تخدم مصلحة الوطن العليا تقدم عليها القوى السياسية تحت وطأة الصراع السياسي القوي.

على أنّ بعض اللبنانيّين يعتبرون أن النظام اللبنانيّ جعل بعض مراكز الحكم في الدولة حكراً على طوائف معيّنة دون سواها. وهم يرون في ذلك ما يولّد الشعور بالغبن عند الطوائف الأخرى، خصوصاً أن مبدأ الكفاءة لا تُراعى فيه آليّة اختيار الأشخاص. لذلك هم يطرحون مبدأ المداورة في المراكز الرئيسة بين الطوائف الكبرى، بما في ذلك رئاسة الجمهورية.

وقد اعتمد هذا الرأي بعض المهتمّين بالشأن اللبنانيّ. فها هو مايكل يونغ، كاتب افتتاحيات ومسؤول صفحة الرأي في صحيفة «دايلي ستار» يكتب في هذا الإطار «إن للمسيحيين مصلحة في التخلي عن رئاسة الجمهورية التي أصبحت فاكهةً مسمّمة ومصدراً لانقسامات مسيحية دائمة. ولكن مع القبول بالبنية الطائفيّة للنظام التوافقيّ، هل يكسب اللبنانيّون فعلاً من خلال تحكّم كلّ طائفة بمركز مُحدّد؟ في سبيل منح دفع لمعنى المصير المشترك، من المفيد جدّاً إدخال مبدأ المداورة في المراكز الرئيسية بينً الطوائف الكبرى، بعد استحداث منصب رئيس مجلس الشيوخ. وبذلك ينتفي القول بأنّ طائفة مميّزة عن الطوائف الأخرى».

17. *L'Orient Le Jour*, « Réinventer le Liban », mars 2008.

على أنّنا نرى أنّ مبدأ المداورة بين الأديان على الرئاسات لا يجب أن يشمل رئاسة الجمهوريّة. وذلك ليس فقط بسب الدور التاريخيّ الذي اضطلع به الموارنة في تأسيس الجمهوريّة اللبنانيّة، وإنما بسب أهمّيتهم الرمزيّة الواسعة على الساحة العالميّة كونهم يمثّلون الوجود المسيحيّ في العالم العربيّ ذي الأكثريّة الإسلاميّة، ودورهم الممكن والمرجو في تقريب وجهات النظر بين مختلف المحاور الداخلية والإقليمية، يجعل من رئاستهم للجمهوريّة ضرورة تُفقد لبنان معناه وخصائصه ومميّزاته. ويمكن هنا أن تكون المداورة بين رئيس ماروني مرتين ورئيس مسيحي غير ماروني للمرة الثالثة وهكذا دواليك...

التصور الثاني: قد يكون من الممكن طرح صيغة أخرى يمثّل فيها رئيس الجمهوريّة دور الحَكَم الأعلى. هي وظيفة ملكيّة أكثر منها رئاسيّة بالمعنى الحرفيّ للتعبير، كما هو معمول به في بلجيكا.

وقد دعا أحد المفوّضين الفرنسيّين، السيد بيو، في عهد الانتداب، إلى العودة إلى نظام الإمارة ولكن مع أمير مسيحيّ من أسوج . وفي هذا تعبير عن مدى الخلافات القائمة بين الطوائف وصعوبة الدور الذي يضطلع به رئيس الجمهوريّة. وأورد في مذكراته أن النظام الذي أورثه الفرنسيّون لا يناسب لبنان وكان نظام المتصرفية أفضل منه[18].

لعلّ الأفضل في هذا الإطار هو الكف عن المطالبة بتعديل صلاحيات رئيس الجمهورية. وجعله ملكاً – رمزاً وليس حاكماً أو حتى حكماً، واتباع المداورة بين الطوائف الكبرى في رئاسة المجلس ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الشيوخ. وفي مقابل ذلك، إذا اعتمدنا الديمقراطية التوافقية، لا يحضر رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء ولا يترأّسها، ولكنّه يُعطى حقّ حلّ مجلس النواب ومجلس الوزراء، باعتبار هذا الحقّ وسيلة للاحتكام إلى الشعب في الأزمات الوطنية الكبرى عوض اللجوء إلى السلبيّات في الشارع.

18. اسكندر رياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، 196-197.

وفي كلا التصوّرين، على رئيس الجمهوريّة أن يلعب دور «الجامع»، فيكون مرجعاً للجميع. يراقب سير الأمور، يطلق ورشة إعادة تنظيم داخليّة تتناول قانون الانتخاب، ومجلس الشيوخ، وتطبيق اللامركزيّة الإداريّة، وإقامة حكومة بيروقراطيّة حياديّة، هذا بالطبع بعد تحقيق اللامركزيّة.

ومن الضروريّ اليوم أن يبادر الرئيس إلى طرح استراتيجيّة دفاعيّة وأمنيّة تعالج قضيّة سلاح حزب الله، وتؤمّن احتواء التهديدات الإرهابيّة. أمّا إذا تأخّر فإنّ الأمر سيخرج من يد لبنان، ويكون قادته، على جاري عادتهم، قد أضاعوا فرصة جديدة أعطيت لهم فلم يحسنوا استغلالها.

ولأنّ رئيس الجمهوريّة يحظى بالاعتراف الدوليّ بأولويّة رئاسته على الرئاسات الأخرى، عليه أن يحرص على الحوار مع سوريا لحل ما تبقى من ملفات عالقة، وتكريس العلاقات الثنائية على أسس جديدة. وعليه أن يعزز ديناميكية إقليمية يكون لبنان فيها رافعةً ونقطة تقاطعٍ في المشرق والعالم العربي (شراكة أورو – متوسطية، مشروع الاتحاد المتوسطي، مجلس أو ساحة تعاون اقتصادي تركي – سوري – لبناني – أردني – وعراقي...).

الحكومة المركزية

أنا مع نظرية الحكومة التوافقية ما أمكن وهي بعد الطائف والدوحة قد تكون على الشكل التالي: إذا كانت حكومة اتحاد وطني يكون لرئيس الجمهورية عدد من الوزراء بحيث لا يكون لأحد لا الثلث المعطل ولا أكثرية الثلثين. وفي حال كانت الحكومة حكومة أكثرية برلمانية يجب أن يكون لرئيس الجمهورية ثلث عدد الوزراء زائداً واحداً ليكون ضامناً لحقوق الأقلية البرلمانية المنتخبة... وتأميناً لفعالية الإدارة ومنع الشلل، يجب أن تكمل الحكومة المركزية الوفاقية بلا مركزية موسعة وفعالة.

مجلس الشيوخ

هو جمعيّة ناظمة وحامية لقيم العيش المشترك والمساواة. ترمز إلى إرادة العيش

المشترك وتسمح لكل مكونات الوطن بالمشاركة معاً في تقرير القوانين العامّة.
إنها مؤسسة حيوية، ومكان لالتقاء ضروري، بكونها متعالية على السياسة والخلافات اليومية. هو مؤسسة قادرة على تعزيز الحوار، وتأمين المشاركة المتوازنة بين المسيحيّين والمسلمين، ويكون لها متّسع من الوقت لدرس القوانين الأساسية وإنضاجها.

وانطلاقاً من كون لبنان بلداً متعدّد الطوائف، يغدو التمثيل الطائفي شرطاً طبيعياً لبقائه. ويجب أن يشمل هذا التمثيل كل المذاهب والطوائف. بحسب ما نص عليه اتّفاق الطائف. ويمثل مجلس الشيوخ الطوائف كلّها ويشارك مجلس النواب في القرارات الحساسة التي تتعلق بمصير البلاد. ويضع اتفاق الطائف إنشاء هذا المجلس من ضمن ورشةٍ تدريجية لإلغاء الطائفية السياسية... عندها، وبحسب الطائف، لا يتمّ انتخاب النوّاب على أساس طائفيّ، وفي المقابل يحقّق مجلس الشيوخ التمثيل الطائفيّ المطلوب. ونحن ندعو إلى إنشاء هذا المجلس قبل الوصول إلى إلغاء الطائفية السياسية، ربما كأحد الشروط المسبقة في التدرج نحو إلغائها. لقد كان من الخطأ ربط تأليف مجلس الشيوخ بإلغاء الطائفية السياسية، لأن تأليفه وممارسة عمله بالطريقة السليمة هما، برأيي، إحدى أنجح الطرق وأقصرها للوصول يوماً إلى إلغاء الطائفية السياسية.

نقترح أن يتألّف هذا المجلس من 22 عضواً، يوزّعون مناصفة بين المسيحيّين والمسلمين: أربعة موارنة، ثلاثة روم أرثوذكس، عضوان روم كاثوليك، أرمني واحد، وواحد من الأقليات المسيحيّة الأخرى. وكذلك الأمر بالنسبة للأعضاء المسلمين: أربعة أعضاء سنة، وأربعة شيعة، ودرزيان، وعلويّ واحد. على أن تنتخبهم أو تختارهم طوائفهم. وتكون رئاسة المجلس مداورةً بين الأعضاء المسيحيّين، والدروز. ويتم التصويت بأكثرية الثلثين لأن مواضيع مجلس الشيوخ كلّها حيويّة بالنسبة للوطن والسلم الأهلي.

يسمح إنشاء هذا المجلس بجمع كل مكونات الوطن، وخلق نظام متوازن: فهو مؤسسة عاكسة للتوتّرات والتناقضات، وفي الوقت نفسه هو تقنية ملائمة

لمعالجة هذه التوتّرات والتناقضات... وتؤدي هذه الوظيفة الثنائية للمجلس إلى انخراط الجميع في مشروع بناء الوطن، ومن ثمّ إلى الاستقرار وترسيخ دولة الحق، ومصالحة مبدأ تعدّد الهويّات والمجموعات مع المبادئ الديموقراطية الانتخابية الشعبية.

وإضافةً إلى كونه يضمن مشاركة سليمة في إدارة الدولة، يشكّل مجلس الشيوخ مؤشراً على نوعية العمل التشريعي وفعاليته. وبمقدار ما هو بعيد عن الانزلاق إلى الإدارة اليومية، يصبح هذا المجلس حامياً للطوائف في القضايا الحساسة والمصيرية. وهو لذلك يجب أن يعطى حقّ الفيتو في الموضوعات الرئيسة بعد إلغاء هذا الحقّ من مجلس الوزراء الذي يصبح عمله، كما أسلفنا، عملاً بيروقراطياً إداريّاً تنمويّاً.

إنّ بنية هذا المجلس، والتنوّع الطائفيّ في التشريع بينه وبين مجلس النوّاب، وتحديد حقل عمل كلّ من المجلسين، كل ذلك سيؤدّي حتماً إلى تغيير في الذهنيات، ويدفع الطوائف إلى تشكيلِ تحالفاتٍ لا تخضع لمنطق الهويات الطائفية. وهذه فرصة للاستفادة من القدرات التاريخية للدروز في حكم لبنان من خلال مشاركة أكبر لهذه الطائفة في إدارة البلد. وهذا يزيل الشعور بالإحباط لديهم، والناجم عن الفارق بين واقعهم التاريخيّ في إدارة البلاد وبين مشاركتهم الحاليّة في الحكم. وهذه حالة عبّر عنها عبّاس الحلبي[19] بقوله: «إنّ الدروز يجب أن يؤدّوا دوراً أكثر فعالية وتقديم إثبات على ذلك من خلال أخذ المبادرة إلى إطلاق ديموقراطية داخلية أكثر تقدماً وفي الانخراط في شكل ذي أهمية أكبر في مجلس الشيوخ، الوحيد الذي يضمن حقوق الطوائف وتعايشها وحرياتها».

وبتعاون هذا المجلس مع رئيس الجمهورية تخرج البلاد من منطق تعطيل عمل المؤسّسات، وتُطوّر القوانين الأساسية، وتُقترح تعديلات دستورية ويطبّق الميثاق الوطني.

19. الحوار بين الأديان: الحالة العربية والنموذج اللبناني، عبّاس الحلبي، بيروت، 2006.

الجيش اللبناني

لا يمكن التفكير باستقرار واستقلال ومستقبل وسيادة لبنان من دون الجيش... ولعلّ توسيع تجربة الجيش وإعطائه دوراً أكبر هو أفضل مثال وأقصر طريق ربما إلى الدولة المركزية المنشودة.

الجيش اللبناني، عبر تاريخه، ظلّ محايداً في الداخل إلا عند وجود سلطة سياسية أمرته بالتدخل... بعض قادة الجيش استجابوا لأوامر هذه السلطة، والبعض الآخر لم يستجيبوا تماماً، ومنهم فؤاد شهاب وميشال سليمان.

والجيش حافظ في أكثر الأوقات على وحدته، رغم حدّة صراعات الطوائف.

والجيش حافظ على نسبة كفاءة مقبولة وممتازة عندما نشبهها بمؤسسات الدولة الأخرى.

وقائد الجيش أصبح الرئيس الـ De Facto عند خلافات السياسيين أو الطوائف... فكان الملاذ لكل من أراد الحفاظ على هيبة الدولة بعد تلاشي المؤسسات الأخرى كلها. 4 من 10 رؤساء جمهورية كانوا من عداد المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال.

والجيش اللبناني لم يصنع الانقلابات ولا استولى على السلطة بالقوة.

لكل هذه الأسباب الموجبة، يجب أن نفكر بدور داخلي أكبر للجيش في صناعة الاستقرار، وتلافي المطبات التي تأتّت تاريخياً عن لعبه دوراً في الداخل، وذلك عبر إدخال هذا الدور ضمن نص دستوري جديد.

... وهذه بعض الأفكار نقترح إدخالها على الدستور:

1. منعاً للفراغ الذي يولّد الحروب الداخلية، يجب استحداث نص تسليم السلطة لقائد الجيش عندما لا ينتخب رئيس جمهورية وذلك لمدة ثلاث سنوات، تجري في أولها انتخابات نيابية جديدة... ويمنع من الترشيح كل أعضاء الحكومة ومجلس النواب الذين يكونون في السلطة، ولم يريدوا أو يستطيعوا انتخاب رئيس جديد.

2. تكليف مستمر للجيش بالتدخل في الداخل، في الحالات الاستثنائية التالية وبقرار من مجلس الأمن القومي، يتولّى الجيش تنفيذه وبحسب ما يراه هو مناسباً:

2.1. إمكانية تكوّن حالات إرهابية، وفق لوائح تسمي هذه الحالات ويوافق عليها مجلس الأمن القومي كل ثلاث سنوات.

2.2. إمكانية تكوّن حالات تثير الوضع الطائفي، كحوادث بين أحزاب أو فئات طائفية.

2.3. منع تسلح الطوائف أو الأحزاب.

وتلافياً لاستعمال الجيش لأسباب وأهداف سياسية، يجب حصر مهامه في الداخل بالوقت والظرف والمهمة. فالكثير من الجيوش في العالم كان لها دور مهمّ في صناعة الأوطان، تركيا وفرنسا هما مثالان مهمان، شرط أن يكون تحرّك الجيش من ضمن الدستور ومع احترام القانون... وذلك حتى يثبت السياسيون أنّهم يحترمون الديمقراطية وأصولها، فيعود دور الجيش وينحصر في الأمن القومي، وهذا، ما نشهده اليوم يحصل في تركيا ورأيناه يحصل في فرنسا عندما ساهم الجيش الفرنسي في الجزائر بإيصال الجنرال ديغول ليعود إلى ثكناته بعد إيصال ديغول وارتقاء السياسيين الفرنسيين إلى أصول الديمقراطية وقيم الجمهورية.

جهاز إداريّ وقضائي مكرّس لـ «كهنوت الدولة»

«أحد أفضل استثمار تقوم الدولة به هو المساهمة الفعّالة في خلق العالم والمُختبَر، المُتخصِّص والتخصُّص، بحيث تمتلك أعداد وفيرة من اللبنانيّينَ المعلومات العامة، وتخصصاً في أحد العلوم، ويصبحون أسياداً في فروع متعدّدة. وهذا شرط من شروط خلاصنا» (ميشال شيحا). وبعد مرور عقود على هذا الكلام نجد أنّنا لا نزال نفتقر إلى هذه الطبقة المتخّصصة من «ميكانيكيّي الدولة». ويقول أمير ليشتنشتاين[20]، كما شيحا، بضرورة الخبرة الإدارية لدى

20. الدولة في الألفية الثالثة – *The State in the Third Millennium*، المصدر المذكور.

الحكام على كافة المستويات: «ويمكن وصف أعضاء النخبة الحاكمة سواء كان أعضاؤها منتسبين إلى الحكومة، أو البرلمان، أو المحاكم أو الإدارة، أو الأحزاب السياسية، على أنهم تكنوقراط (حكّام خبراء)». وناشد الجنرال القومندان ديغول[21] اللبنانيين منذ سنة 1930 بأن يخلقوا روح الإدارة العامة لديهم فقال:

Il faut construire un État et créer et nourrir un esprit public, c'est-à-dire la subordination volontaire de chacun à l'intérêt général…

وظل الأمر حبراً على ورق!!!

وبالإضافة إلى كونها غير متخصّصة، تتصف الإدارة المركزيّة في الدولة بضعفها المستمرّ، وافتقاد غالبيّتها إلى النظرة الإيجابيّة للشأن العام وللدولة. وهذا يدعونا إلى الإصرار على إجراء تغييرات في كيفيّة تشكّل المجموعات الحاكمة نفسها، وفي كيفيّة عملها، لكي يصبح هذا الموضوع أساسياً لا جانبياً، عندها. فالإدارة العامة اللبنانية اليوم، بهيكليتها ومعظم كوادرها، عصيّة على الإصلاح. ونحن لا نرى أيّ بصيص أمل للحلّ إلاّ بتشريعات تحرّم تدخّل رجال السياسة في التقنيّات الإداريّة.

يجب أن تكون الإدارة العامة المطلوبة موجّهة نحو الإنتاج والعمل. وأن تعطي الأفضليّة للتواصل والتبادل والتشاور والتنسيق في ما بينها. وأن تتجرّأ على تنفيذ الإصلاحات الضروريّة. فمن الضروريّ إنتاج طبقة إداريّة جديدة واعية لأهميّة المحافظة على التعايش والتفاهم، وجاهزة لتطوير مؤسسات الدولة وتجاوز مصالحها الخاصة. ونحن بحاجة لتعيين مختصّين في الإدارات العامة، كوزارات المال، والاقتصاد، والأشغال العامة، والطاقة، والاتصالات، والصناعة، والبيئة، والعمل، والسياحة، والتربية... يقومون بوضع المقترحات العملية على طاولة القرار السياسي، بعيداً عن الاعتبارات الطائفية، إلا في مجال احترام الإنماء المتوازن في المناطق والتساوي في فتح المجالات للكفاءات من كل الطوائف.

21. Discours du commandant De Gaulle à l'occasion de la distribution des prix de l'Université Saint-Joseph de Beyrouth, 3/7/1930.

ومن أجل أن يتحلّى الإداريّون والعاملون في الوظائف العامة بالعقلانيّة الضروريّة لإدارة مرافق الدولة فيحدثون التطوير المرغوب به، علينا وضع معايير واضحة للكفاءة والخبرة والجدارة، وعلينا تحقيق استقلاليّة الإدارة أو في أقلّ تقدير حرّيّة حركة واسعة. وبالأهميّة نفسها، علينا أن نرفع رواتب العاملين في الشأن العام بما يوازي رواتب نظرائهم في القطاع الخاص. فلا يُعقَل أن يتقاضى مدير عام في مؤسّسة عامّة أو وزارة مهمّة ما نسبته واحد من عشرين ممّا يتقاضاه نظير له في شركة خاصة. باختصار، علينا إنهاء حال الفرقة بين المواطن اللبنانيّ وإدارات الدولة بمصالحة تقتضي أن تكون خدمة المواطن غاية الموظّفين في الدولة. ولعل أهمّ إصلاح يحقّق هذه الغاية هو في لامركزية إدارية إنمائية تقرّب الموظّف من المواطن ومن الخدمة التي يؤدّيها له. قال أيضاً أمير ليشتنشتاين[22] المذكور أعلاه في هذا المجال: «فما يهم ليس حجم الدولة، أو اتّباعها نظام حكم الفرد، أو حكم النخبة، أو الديمقراطية، بل ما إذا كانت تخدم الناس أم لا».

ولن يتمّ التسويق للشأن العام والشفافية ومحاربة الفساد إلاّ باتساع صلاحيات مجالس الرقابة وفعالية آليّات المراقبة لديها. ويكون ذلك بإحداث هرميّة جديدة للموظفين، ورواتب تماثل نظيراتها في القطاع الخاص. ويُطَبّق ذلك في الوظائف الإداريّة الجديدة في الوحدات اللامركزيّة، وفي الملاك الجديد الذي سيستحدثه الحكم المركزيّ، وبالمداورة بين الوحدات المركزية واللامركزيّة، بغية توحيد الإدارة وتبادل الخبرات، تماماً كما يحدث في الاتحاد الأوروبي.

هذه الرؤية الجديدة للإدارة لن تكون ممكنة إلاّ إذا فصلنا الوزارة عن النيابة، وجعلنا تدخّل السياسيّين في الإدارة العامّة والقضاء جرماً يحاسب عليه القانون. ولعلّ مشكلة الإدارة الفعليّة في لبنان هي التدخّل السافر للنواب والوزراء والأحزاب في التعيينات الإدارية... وبقدر أقل التدخّل الطائفيّ. وإذا افترضنا أنّنا قادرون على إلغاء التدخّلات الطائفية، فهل نحن قادرون على إلغاء تدخّل

22. *The State in the Third Millennium*، المصدر المذكور.

السياسيين وتحسين نوعية التعيينات؟... لا نعتقد ذلك أبداً. ولكنّنا لن نقطع الأمل. فهذا يقتضي وضع قانون جديد للإدارة العامة. من أهم خصائصه خلق سلك جديد ذي رواتب تضاهي القطاع الخاص، وآليّة تعيين بعيدة كليّاً عن المداخلات السياسيّة.

مؤسسات مراقبة مستقلة وفعالة

لا تستقيم الإدارة في أيّ بلدٍ من البلدان ما لم يكن هناك أجهزة رقابة فعّالة. تعمل بعيداً عن التدخّلات الطائفيّة والسياسيّة. تتمتّع باستقلاليّة تجعلها بمنأى عن الضغوطات التي يمكن أن تتعرّض لها. من هنا ضرورة تأمين استقلاليّة أوسع للنظام القضائيّ، وإعطاء صلاحيّات واسعة لمؤسّسات الرقابة، وتحديد مهام كلّ موظّف لتسهل محاسبته. وبشكل خاص ضرورة إعادة الاعتبار إلى المجلس الدستوريّ. فهذه المؤسسة التي أنشئت استناداً إلى اتفاق الطائف تلعب دوراً رئيساً من خلال مراقبتها لدستورية القوانين التي يصدّقها مجلس النواب، ومتابعتها الانتخابات التشريعية والرئاسية.

قانون الانتخاب

يشكل قانون الإنتخاب نقطة انطلاق أساسية من أجل إصلاح جذريّ للديناميكية المؤسساتية والسياسية. إنّه واسطة عقد كل النظام السياسي. فالانتخابات التي تؤمّن تمثيلاً وطنياً صحيحاً تشكل أساساً لديموقراطيةٍ حقيقية ولإقامة دولة القانون. وهي في الوقت نفسه مؤشر حقيقي يمكّن من قياس نبض المجتمع اللبناني. إنها تعكس إلى أي حد تستطيع الطوائف أن تعيش معاً من دون الوقوع في تجربة الهيمنة. في الوقت نفسه، هذه الطوائف محكومة بالتسوية، لأن لبنان هو في الأساس نظام تسوية ترتدي قناع الدستور، «ميثاق وطني أدخلنا إليه الدستور»، بحسب تعبير القاضي أنطوان خير.

ومن الضروريّ أن يتجنّب أيّ تشريع انتخابيّ اليوم، وحتى قيام دولة فاعلة تحمي حقوق المواطن، احتمال النيل من التركيبة اللبنانيّة الطائفية. «فالمسّ

بالتمثيل السياسي على أساس طائفي في لبنان يعني إثارة الحساسيات الطائفية على أساس سياسي» (ميشال شيحا). ومن جهة أخرى يجب حفظ التوازن في المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، والتوازن بين الطوائف الكبرى (الموارنة والسنة والشيعة) وبقية الطوائف المتوسطة أو الصغرى عددياً مهما كانت الأحجام الديموغرافية، وذلك من أجل حماية النموذج الأساسي للتعايش بين الأديان الذي يمثله لبنان.

وكذلك من الضروريّ أن يراعيَ هذا القانون الواقع الوطنيّ اللبناني، فيؤمّن تمثيلاً يعكس هذا الواقع من أجل أن يضمن السلم الأهليّ. إضافة إلى ذلك، من المهم أن يعكس قانون الانتخابات ازدواجية إرادة الطوائف في تأمين تمثيل خاصّ بها، وفي توسيع مساحة العيش المشترك.

والواقع اللبنانيّ يثبت أن القوانين الانتخابيّة التي استندت إلى قاعدة الأكثريّة أدّت إلى انقسامات سياسيّة حادّة، وهيمنة طائفة أو طوائف على غيرها، وكانت بعيدة كلّ البعد عن حقيقة الواقع اللبنانيّ وخصوصيّته. فمع إغراق الناخب المسيحيّ في مجموعات إسلاميّة واسعة، وسّعت هذه القوانين الانتخابية من الفارق في موازين القوى وأجّجت طموحات الهيمنة، كما حصل خلال فترة 1991-2005 حين كانت محافظة جبل لبنان ذات الأكثرية المسيحية تُقسّم إلى أقضية على خلاف التقسيم المُعتمد في دوائر أخرى (قانوني 1992، 1996).

وبمقدار ما نسعى إلى تأمين مصلحة الطوائف في القانون الانتخابيّ، علينا أن نسعى أيضاً إلى تأمين مصلحة الناخب على المستويين الوطنيّ والمحلّيّ. ومن أجل تحقيق مثل هذا القانون علينا أن نراعي الأمور الآتية:

- إنشاء دوائر انتخابيّة فردية، إذا أمكن، وأخرى موسعة حتّى ثلاثة نوّاب، وتحقيق المساواة في تحديدها. (وسبق للمجلس الدستوري أن أفتى بعدم دستورية التقسيمات الموقتة التي تعتمد جغرافيات متحركة). وانتخاب مئة نائب على أساس الدوائر الفردية، على أن يلحظ القانون إلزامية تشكّل كتل نيابية كبيرة Groupe parlementaire ويحفّز على خلقها.

- انتخاب ثمانية وعشرين نائباً على المستوى الوطني العام، وعلى قاعدة النسبية. فهذا الإجراء يدفع بالقوى السياسية إلى تطوير خطاب قادر على مخاطبة كل الطوائف في العمق، فضلاً عن أنّ النسبية تمنح الناخب إمكانية اعتماد خيارات عدة... وقد تساعد على إنتاج قوى سياسية تعاون رئيس الجمهورية في كسر حدة التمحور الطائفي في الحكومة المركزية وتساعده في لعب دوره في تأمين التوازن بين مكونات الوطن.
- تحرير الناخبين من قوّة تأثير المال، ووضع سقف للحملات الانتخابيّة. وضبط ذلك من خلال استحداث «إدارة إعلانيّة» خاصة بفترة الانتخابات، تنحصر فيها الدعايات الانتخابيّة على أنواعها، ويُمنع نشر أيّة دعاية من خارجها، وتقوم هي بالإعلان عن المصاريف الدعائيّة بعد أسبوع من إتمام الانتخابات.
- تأمين حقّ الوصول إلى الإعلام والإعلان.
- تأمين تصويت المغتربين.

وهذه أمور كان قد دعا إلى بعضها مشروع قانون لجنة فؤاد بطرس، وقد بدأ تطبيق بعضها للمرة الأولى في الانتخابات التي حصلت في حزيران 2009.

أما بخصوص تخفيض سن الاقتراع، فلا يجب البدء بتطبيقه إلا بعد اعتماد الدوائر الفرديّة، لكي لا يكون هذا التخفيض وجهاً من وجوه الديمقراطيّة العدديّة التي لا تناسب لبنان.

يجب أن يضمن القانون الانتخابي أيضاً إجراء الانتخابات بحرية وشفافية. ففي الانتخابات التي حصلت في حزيران 2009، أنشئت للمرة الأولى لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، بحسب ما لحظ مشروع لجنة بطرس. وهذه التجربة قابلة للتطوير على ضوء الدروس المستخلصة من الانتخابات المذكورة، والثغرات التي برزت فيها.

إضافةً إلى ذلك، على الدولة تأمين ضمانات ومراقبة، مسبقة ولاحقة، لمرحلة ما بعد الانتخابات، لحماية المواطن من أيِّ أذى أو ضغوط. وذلك من خلال

وضع شرعة للحقوق والحريات في الدستور أو في مقدمته، على أن يخضع احترامها لسلطة ومراقبة محكمة دستوريّة مستقلّة.

إنَّ التغيير البسيط على مستوى الأشخاص الذين يعملون في السياسة مهمّ لكنه لا يكفي، فالديموقراطيّة تتجاوز إجراء الانتخابات في شكل دوريّ. إنها مسيرة تشكل قضيّةً وثقافة في حدِّ ذاتها. والأشخاص الذين يتقدّمون لحمل هذه المسؤولية يجب أن تحرّكهم إرادةٌ سياسيّة حقيقيّة لإطلاق وقيادة مشاريع تحوّلات تضمن على المدى البعيد استقراراً في إطار حركة لنشر سلوك المواطنة.

في ختام هذا الفصل نعود لنؤكّد أنّ وطننا لن يعرف الاستقرار إلاّ إذا نظرنا إليه بواقعيّة، واعترفنا أنّنا مجموعة فئات متعلّقة جميعها بهذه الأرض وهذا الكيان، وهي على قدر متساو من المحبّة لهما. ولكنّ كلّ واحدة منها خائفة من الأخرى. وخوفها مبرّر. فلكلٍّ منها عقائد وتراث وتقاليد وهموم وأهداف ترغب بأن تحقّقها. والأهمّ من ذلك تخشى أن تفقدها، أو أن تفرضَ عليها الفئات الأخرى سواها. هذه الحالة تشكّل عدم استقرار دائم في لبنان. وتشكّل صراعاً دائماً على السلطة غايته تأكيد الذات والسيطرة، لا خدمة المجتمع والمواطنين كما هي الحال في الصراعات على السلطة في الدول المتجانسة. وما ذكرناه في هذا الفصل إن هو إلاّ عناصر لاستقرار الحكم والنظام أساسها اثنان: الاعتراف بالواقع ونقاط الضعف أو القوّة فيه، واعتماد المبادئ الإصلاحيّة التي أوردناها.

يبقى أن نتناول «هيكلة النظام». تلك التي تحقّق المبادئ الإصلاحيّة، وتعيد الاطمئنان إلى النفوس، وتنتقل بنا إلى حالة استقرار دائم.

❋

ولعلّ الأهمّ من ذلك هو أنّ المواطن الفرد ينقاد في ركاب طائفته، من غير تفكير أو تعقّل أو تبصّر، كلّما اشتدّت الأزمات والتجاذبات بينها وبين الطوائف الأخرى. وهذا المواطن الفرد ذاته يعود إلى «مواطنيّته» كلّما خفّت حدة الأزمات والتجاذبات. وهذا ما تناولناه في بداية هذا الفصل عندما حذّرنا من إمكانية انسياق المواطنين خلف طائفيّتهم، ممّا يحوّل الديمقراطية من ديمقراطية حضاريّة

رؤيويّة إلى «ديمقراطية عدديّة». وهذه إشكاليّة مطروحة بصورة دائمة على الفكر السياسيّ في لبنان.

وكثيراً ما طرحت على نفسي، وطرح عليّ غير صديق، السؤال التالي: هل للدولة المدنيّة العلمانية مكان في مجتمع كالمجتمع اللبنانيّ؟ وهل تكون مثل هذه الدولة خطوة أولى في سبيل الحلّ؟

انطلاقاً من هذا رأيت أن أفرد فصلاً، في هذا الكتاب، لطرح مسألة الدولة المدنيّة، أتناول فيه مفهوم هذه الدولة، وأنواعها، والأمثلة التطبيقيّة في عالمنا الحاضر، وإمكانيّة اعتمادها في وطننا، خاصة على ضوء مقررات سينودوس الكنيسة الكاثوليكية من أجل مسيحيي الشرق الأوسط (تشرين الأول/ أكتوبر 2010) والتي تكلّمت بشكل غير مباشر عن ضرورة قيام دول ذات علمانية إيجابية في منطقتنا.

الفصل السادس

نحو دولة علمانية لبنانيّة
وسائل جعل المجتمع اللبنانيّ أكثر «مدنيّة»

قد يبدو الحديث عن «دولة مدنيّة» في لبنان نوعاً من الترف. فكيف نستطيع طرح مثل هذا الكلام في دولة تعترف دستورياً بثماني عشرة طائفة؟ وهل من التعقّل أن نتناول مثل هذا الموضوع ونحن لا نزال في قلب المعارك الطائفيّة والمذهبيّة، سياسية كانت أم حربيّة؟ وهل الكلام على حقوق المواطن معقول ومقبول في شعب لا يترجم مواطنيّته سياسياً إلاّ من خلال انتمائه «السياسيّ الطائفيّ»؟ وأذهب إلى أبعد من ذلك، فأقول: «على من تقرأ مزاميرك يا داود»، في بلدٍ «تبلبلت» فيه الألسنة والعقول والقلوب؟

لا بل أزيد على ذلك: كيف نستطيع الكلام عن الدولة المدنية، والتعصُّب الديني والمذهبي والعنف الناتج عنهما يتزايد في المنطقة، من مصر حتى العراق مروراً طبعاً بلبنان، والأحزاب ذات العقائد الأصولية تتنظّم وتظهر إلى العلن أكثر فأكثر، وكأن العالم الذاهب الى العلمنة والعولمة هو على كوكب، والشرق الأوسط والأدنى على كوكب آخر.

إلا أن العلاقة الديناميّة الديالكتية لطبيعة الذات البشرية تفرض هذا التفكير في الدولة المدنية. والأبلغ في هذا المجال ما يقوله المفكر محمد أركون: «إن التمزق الحاصل بين التيار العلماني والتيار الديني هو فكري وروحي وثقافي

أولاً وقبل كل شيء. والصراعات السياسية التي اتخذت شكل الحرب الأهلية في ظل الثورة الفرنسية على وجه الخصوص، ليست إلا نتيجة لهذا الجرح الذي لا يزال مفتوحاً أو نازفاً حتى الآن. إنه لا يزال مفتوحاً على مستوى ما سأدعوه الذات البشرية، بصفتها شخصاً راغباً في حرية الضمير والازدهار الروحاني من جهة، ثم بصفتها فرداً مواطناً خاضعاً للقانون العام الذي يمتلك المشروعية الكاملة وينطبق على الجميع من جهة أخرى. وبالتالي إن الإنسان هو ذاتٌ روحانيةٌ من جهة، ومواطنٌ مدنيٌ من جهة أخرى»[23].

وفي الوقت ذاته، أعترف بأن الكلام على «الدولة المدنيّة» في لبنان ضروري، وإنْ كان مغامرة قد تكون «قاتلة» لمن عمل في السياسة، وفي مواقع مختلفة، ولا يزال يرغب في النهوض بهذا الدور، لأن الفكر والعمل من أجل إنقاذ لبنان واجب، والحاجة إلى حلّ ملحّة. فعلينا أن نسعى، نحن اللبنانيّين، إلى بناء مصيرنا، وهو في كلّ حال مصير مشترك، ولكلٍّ منا حجرٌ عليه أن يوقّعه في مكانه المناسب، ليقوم بناء هذا الوطن. ولعلَّ الأبلغ في هذا المجال هو الذي قاله مارتن لوثر كينغ: «يجب أن نتعلم أن نعيش معاً كالإخوة، لئلا نموت معاً كالبلهاء».

لماذا الدولة المدنية مهمة؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ الدولة المدنيّة، بخلاف الدول الدينيّة، نجحت في إطلاق «الطاقة الخلاّقة» génie humain لدى مواطنيها. ونتيجة لذلك تقدّمت الحرّيّات، وتنوّعت الاختراعات، ونما الدخل القومي، وتحقّقت المساواة بين المواطنين، ونُقلت الشعوب من التخلّف والرجعيّة إلى التطوّر والحداثة. إن الدولة المدنيّة التي تنتج من «عقد رضائيّ» بين مكوّناتها المتعدّدة، ولّدت نظام حكم أعطى نتائج إيجابيّة كثيرة، فخلق دولة «لا طائفيّة»، أو «لا عرقيّة»، بمعنى أنّه ألغى أشكال التمييز، وجعل الدولة «جذّابة»، يتخلّى لها الناس عن انتماءاتهم

23. نحو نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، بيروت، 2009.

الطائفيّة والعرقيّة. وهذا ما يفسّر نجاح سويسرا وفشل بلجيكا، باعتبارهما دولتين قامتا بالتراضي. ففي حين استطاع السويسريّون خلق حكم «جذّاب»، فشل البلجيكيّون في ذلك، وهم لا يزالون غارقين في خلافاتهم، على غرار ما يحصل عندنا في لبنان.

وهذا يطرح علينا السؤال التالي: ما هي وسائل جعل المجتمع اللبناني أكثر مدنية؟ والتماساً للإجابة عن هذا السؤال، أسلك الطريق الأطول، فأعرض معاني الدولة المدنية وتجاربها، لأصل إلى تحديد «وسائل جعل المجتمع اللبنانيّ أكثر مدنية»، إستنباطاً من تجارب فعلية، وليس افتراضاً فكريّاً فوقيّاً.

إن هذا الموضوع في صميمه هو في إعادة تركيز هيكلية النظام اللبناني. ولعلّ في مقاربة هذا الموضوع صعوبتين:

الصعوبة الأولى، هي البعد الشاسع بين العاملين في السياسة اللبنانيّة، والخلافات الحادة على غير موضوع، واصطفاف الناس «القبليّ» وراء زعمائهم، وخوف كل فئة من الفئات الأخرى، وشعور كلّ طرف بأنّه مستهدف، ورغبة كلّ فئة في إقناع الفئات الأخرى بصوابيّة رأيها، إقناعاً غالباً ما تسعى إليه بالضغط النفسيّ والقوّة الماديّة.

والصعوبة الثانية، وهي نتيجة للأولى، الولع بالجدل الكلاميّ، حيث اللعب على الكلام يؤدّي حتماً إلى اللعب بالمفاهيم، والتباين في تحديد المفاهيم يؤدّي إلى إفراغها من مضامينها. وهذا كلّه يخدم الصعوبة الأولى، فيُبقي الناس مختلفين. إنّها الحلقة المفرغة. والعود اللامتناهي إلى البدء.

وقد رأيت، من باب الموضوعيّة العلميّة، تعريف المصطلحات والمفاهيم التي سأُركّز عليها هذا البحث، لأعود بعدها إلى «تعقيدات» الوضع اللبنانيّ، وأُنهي بتحديد المرتكزات التي يجب أن تقوم عليها الدولة المدنيّة اللبنانيّة وخريطة طريق تنفيذها.

أولاً، في المقاربة «الأكاديمية»

1. مصطلحات ومفاهيم

أ. مفهوم الدولة: قال أرسطو ما معناه أنّ الدولة هي مجموعة مواطنين أحرار، وليست مجموعة مؤمنين.

لقد اخترت هذا التحديد للدولة لأنه، في اعتقادي، يعبّر عن المفهوم الملتبس للدولة، الذي تعانيه الدول العربيّة جميعها، ومنها لبنان. الإشكالية التي يطرحها هذا التعريف للدولة، هي: «هل الدولة تستمدّ سلطتها من المواطنين أم من الدين؟» هذه الإشكاليّة طُرحت في القرون الوسطى حتّى بدايات النهضة في أوروبا، وكانت موضع صراع دائم في المجتمعات الأوروبيّة، فجاءت الثورات والفكر السياسيّ الحديث، وكانت الغلبة لمفهوم الدولة المبنيّة على «سلطة الشعب». وهذا المفهوم أنتج الدولة المدنيّة بأشكالها المختلفة.

ب. مفهوم الدولة العلمانيّة: الدولة العلمانيّة هي الدولة القائمة على حقوق الإنسان، بغضّ النظر عن دينه، أو عرقه، أو مستواه الاجتماعيّ... وهي تعطي الإجابة على الإشكالية التي طرحناها في تحديدنا لمفهوم الدولة. سلطات الدولة تنبع من الشعب، وليست مشيئة إلهيّة. وهذا المفهوم انطلق من أوروبا، وكان نتيجة الثورة الفكريّة في عصر النهضة، والتي أدّت بدورها إلى ثورات دمويّة ضدّ تحالف السلطتين الدينيّة والسياسيّة.

ج. نوعا الدولة العلمانيّة: الدولة العلمانية نوعان، يحدّدهما الموقف من الدين:

النوع الأول: الدولة العلمانية المعارضة للدين. هي دولة القانون والحقوق المدنيّة. وهي ترتكز على القانون، ولا تفرّق بين مواطن وآخر. والقانون فيها ينبع من المواطنين. في اختصار، القانون النابع من المواطنين هو بمثابة الشريعة في الدولة المنبثقة من الدين. إنه «الدين المدني» الذي تكلم عنه

جان جاك روسو. وما يميّز هذا النوع من الدول المدنيّة هو أنّها كانت معادية للدين، أو متحفّظة عليه في أحسن الأحوال. هذا النوع معمول به في فرنسا وتركيا، وحيث الدولة قائمة على الانتماء القوميّ أوّلاً، وعلى خلفية معادية للدين أو منافسة له ثانياً.

النوع الثاني: وهو في نظرنا الدولة المدنيّة. وهي الدولة العلمانية التي لا تعارض وتحاول أن لا تتعارض مع الدين، لا بل ترعاه من حيث مبادئها وفلسفتها، ومن حيث حمايتها حرية الضمير وحرية العبادة. جلّ غايتها قانون علمانيّ موحّد للأحوال الشخصيّة. هذا النوع قام في البلدان الأنغلوسكسونيّة، الأولويّة فيه لحقوق المواطن. ومن حقوق المواطن حرية اختيار الدين. واستطاع هذا النوع من العلمانيّة أن يوحّد كلاً من الدول التي اعتمدته، وبعد مسار طويل، في أمّة واحدة. والمثال على ذلك الولايات المتّحدة الأميركيّة وسويسرا.

2. «مطبّات»

نقصد بالمطبّات معيقات تحقيق العلمانيّة، ولعلّنا نعني «مخاطرها».

أ. أن تكون المطالبة بالعلمانيّة، في مجتمع تعدّديّ كلبنان، غطاءً للديمقراطيّة العدديّة القائمة على أساس طائفيّ. فلا يأتي التمثيل الفعلي فيها للمواطنين بصفتهم المواطنيّة، بل بانتماءاتهم واختياراتهم الطائفيّة. كما هي الحال في العراق اليوم، فالانتخابات العراقيّة مثلاً لا تُجرى على أساس طائفيّ، ولكنّها عمليّاً تقوم على هذا الأساس، وتأتي نتائجها على أساس جغرافيّ طائفيّ مناطقيّ، وفقاً للتوزيع السكّانيّ على المحافظات العراقيّة (الشيعة، السنّة، الأكراد).

ب. أن تُستخدَم أداة لقهر الأقليّات: فإذا اعتمدنا العدديّة، المعمول بها في الدول العلمانيّة، وأنتجت أكثريّة طائفيّة عمليّاً، فإنّ ذلك سيشكّل خطراً على الطوائف القليلة العدد. وقد يؤدي الأمر إلى الارتكاز على الأكثريّة

العدديّة لتغيير الدستور، والتضييق على حريّة المعتقد، وفقدان التمثيل السياسيّ الصحيح للطوائف المكوّنة للبلد.

3. نماذج من الدول «المدنيّة»

الدولة المدنية يمكن أن تكون أيضاً أحادية الأمة والدين كفرنسا وتركيا، ويمكن أن تكون مركبة كسويسرا وبلجيكا والولايات المتحدة وألمانيا...

سنفصّل الكلام على النموذجين، لعلّ ذلك يساهم في اختيار النموذج الأنسب للكيان اللبنانيّ. والنماذج التي سنختارها هي من العالمين المسيحي والإسلامي، ولكنّنا، ولسوء الحظّ، لا نجد أيّ نموذج كامل لدولة مدنيّة عربيّة.

أ. النموذج الأميركيّ والسويسريّ: هاتان الدولتان تستندان إلى دستور قائم على حقوق المواطن المستمدّة من حقوق الإنسان. وهما لا تعارضان الدين. وهذا النموذج جاء في سويسرا نتيجة لصراعات دامية أرهقت الأطراف فيها، وفي أميركا هرباً من الاضطهاد الدينيّ للمهاجرين. فتوافقت الأطراف المتصارعة على تعاقد اجتماعيّ قائم على قيم إنسانية عليا، لم تراعَ فيه القيم الأخرى، دينيّة كانت أو عرقيّة أو لغويّة وما سواها. وانطلاقاً من هذه القيم الإنسانيّة الشاملة، التي قد نطلق عليها تسمية «شرعة المواطن»، استطاع الشعبان الأميركيّ والسويسريّ أن يتغلّبا على الخلافات فيهما، وأن يشكّل كلٌّ منهما ومع مرور الزمن أمّة خاصة به.

ب. النموذج الفرنسي والتركيّ: انطلقت كلّ من فرنسا وتركيا من أن كلاًّ منهما أمّة، واعتبرتا أنّ المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وفرضتا العلمنة في وجه تحالف رجال الدين والسياسة. هذا النموذج هو نموذج انصهاريّ، يدعو إلى أن يلتزم الجميع بقيم الجمهورية وقوانينها.

ج. ومن الملاحظ أن هذين النموذجين هما قيد المراجعة اليوم. فالتجربة الفرنسيّة تحاول أن تتساهل مع الدين. من هنا كلام الرئيس ساركوزي على «العلمانيّة الإيجابيّة». والمقصود العلمانيّة التي لا تتّخذ موقفاً سلبيّاً

من الدين. وتذهب، للمرّة الأولى بعد الثورة الفرنسيّة وفصل الدين عن الدولة في الجمهورية الثالثة، إلى إعطاء ضمانات لجماعات أقلّويّة (الكوتا النسائيّة، المسلمون، السود)، على غرار ما فعلت الولايات المتحدة الأميركيّة في «التمييز الإيجابيّ»، بالنسبة إلى الأقلّيات السوداء أو المتحدّرة من أصول إسبانيّة.

أمّا التجربتان الإنكليزيّة والأميركيّة والتجربة السويسرية، فتذهب في اتجاه معاكس يضع حدودًا للأقلّيات فيها، ويطلب منها ألاّ تتخطّى قيمُ الأقليّات وتقاليدها قيمَ الدولة الإنكليزية أو الأميركيّة وأعرافها.

وخلاصة ما تقدّم أنّ الدول تحتاج إلى ما يوحّدها. وما يوحّد الشعوب هو أحد ثلاثة الأول: فكرة الأمّة الجامعة، الثاني: فكرة الالتفاف حول الدين، الثالث: فكرة القيم الإنسانيّة المشتركة.

4. تساؤلات

أطرح على نفسي، وأنا أفكر بهذا الموضوع، ثلاثة أسئلة مهمة:

أ. هل الدولة المدنيّة تحلّ مشاكل لبنان التي نضعها تحت خانة الطائفية السياسية؟

الإشكاليّة المطروحة تتناول العلاقة بين الدولة المدنيّة والطوائف. هل النظرة إلى المواطن باعتباره مواطناً مساوياً لسواه من المواطنين، تقتلع من عقل اللبنانيّين أنّهم مواطنون منتمون إلى طوائف؟ هل تحلّ الدولة المدنية مشاكل لبنان الأساسية مثل تدخل السياسيين في الإدارة والفساد المتأتي منها؟

ب. هل تتماشى مع الحكم المركزيّ أو اللامركزيّ؟

يطرح هذا السؤال إشكالية العلاقة بين الفكرة «المدنيّة»، وبين نظام الحكم. هل الدولة المدنيّة تتلاءم مع أيّ نظام، أم هي في حاجة إلى نظام بعينه؟

ج. هل الدولة المدنيّة إلزامية لجميع المواطنين، أم يستطيع كلّ مواطن أن يختار تطبيق «المدنيّة» أو عدم تطبيقها؟

السؤال يطرح إمكان وضع قانون مدنيّ للأحوال الشخصيّة Etat civil، وترك الحرّيّة للمواطنين: إمّا أن يختاروا اعتماد القانون المدنيّ، أو القانون الدينيّ.

هذا يقتضي أن نضيف «الطائفة الثامنة عشرة» إلى الطوائف اللبنانيّة. ولكن المسألة المطروحة هي مقدار الفائدة التي نجنيها من هذا الاحتمال، وهل نحن نذهب إلى الدولة المدنيّة لأنّنا نشكو من قانون الأحوال الشخصيّة، أم أنّ لدينا مشاكل أخرى نحاول أن نعالجها بالدولة المدنيّة؟

ثانياً: الاستنتاجات المفاتيح

تقودنا التساؤلات السابقة إلى بعض الاستنتاجات التي ننطلق منها لاستكمال بحث موضوع الدولة المدنيّة:

أ. الدولة المدنية وحدها لا تحل مشاكل البلد المُركَّب، وبلجيكا اليوم ويوغوسلافيا أمس هما أفضل مثال على ذلك. فالدولة المدنيّة لم تستطع بمفردها إخراجها مما يتخبّطان به من مشاكل وصراعات. وهذا يدفعنا إلى القول إنّه صحيح أنّ الدولة المدنيّة تحرر الطاقات وتطلق النبوغ البشريّ ولكنّها بحاجة إلى هيكلة دستورية صحيحة وإرادة واعية. وإذا استطعنا أن نحقّق ذلك زادت حظوظنا بإنشاء دولة جذابة تساعد على الانطلاق إلى هوية جامعة أوسع من الهويات الضيقة.

ب. ليس للدولة المدنيّة علاقة بنظام الحكم المُعتمَد. فقد يكون النظام مركزيّاً، أو لامركزيّاً، أو فدراليّاً، أو مناطقيّاً... المسألة تتعلّق في ما تستقي منه الدولة مبادئ الحكم: هل هي قائمة على سلطة كلّفها بها الشعب، أي حقوق المواطن؟ أم هي تستمد سلطتها من الله؟

ج. تطبيق الدولة المدنيّة حصل بطريقتين: الأولى باستخدام القوّة، كما

في البلدان المتجانسة، ذات القوميّة الواحدة (فرنسا وتركيا)، والثانية بالتراضي والتعاقد، كما في البلدان الأنغلوسكسونيّة ذات الجذور البروتستنتيّة أو في البلدان المُركَّبة، ولكن بعد حروب طويلة ومُضنية، حتّى جاءت الدولة المدنيّة لتنقذ المجتمع مما يتخبّط فيه.

د. الاجتماع البشريّ في حاجة إلى «هدف أسمى» يسعى إليه Superordinate goal. هذا ما توصّل إليه كبار الفلاسفة التنويريّين، مثل فولتير الذي قال: «لو لم يكن الله موجوداً، لوجب علينا اختراعه». وفي ذلك تعبير عن ضرورة «التسامي» البشريّ. وكذلك جان جاك روسو في كلامه على «الدين المدنيّ».

وهذا الهدف الأسمى ظهر بأشكال مختلفة عبر التاريخ: رابط الرحم أنتج النظام العائليّ، ثمّ القبليّ، ورابط الدين أنتج الدول الدينيّة، ورابط القوميّات أنتج الدول القوميّة. على أنّ آخر ما توصّلت إليه الإنسانيّة اليوم وأرقاه، هو البناء على الإنسان. والرابط الإنسانيّ ينتج دولة علمانيّة قائمة على حقوق الإنسان.

غير أنّ الكلام على العلمنة يشكّل أحد المحظورات في هذا الشرق الرازح تحت تأثيرين: التأثير الدينيّ، وتأثير الأنظمة العربيّة والحكّام العرب الذين لا يحملون هذا الهم، بل يستغلون التأثير الديني للبقاء في الحكم. وهذا يقتضي أن نتطرّق في كلامنا على العلمنة إلى موضوعين: الإسلام والعلمنة، والقوميّة العربيّة والعلمنة.

1. الإسلام والعلمنة

أ. في تحليل المسألة من ناحية تطبيقيّة، لا يبدو أنّ هناك تعارضاً بين الإسلام والدولة المدنية، كما لا تعارض بين المسيحيّة والعلمنة، خصوصاً عندما نتحدّث عن «العلمنة الإيجابيّة»، التي لا تتّخذ موقفاً معادياً من الدين. فهناك تجربتان إسلاميّتان، على الأقل، استطاعتا أن تفصلا كليّاً الدين عن

الدولة، هما التجربة التركيّة والتجربة الأندونيسيّة، حيث السلطة سلطة القانون، كما هي الحال في فرنسا.

ب. الإسلام في أوروبا علمانيّ، إذ لا يستطيع المسلم الأوروبيّ ألاّ يتقبّل العلمانيّة. وهذا سوف يفتح باب الاجتهاد الشرعي لتعايش الدين الإسلامي مع العلمنة الأوروبية، لأن الدين الإسلامي عملي جداً.

ج. هناك تطور فكري مهم في العراق (السيستاني) للقبول بدولة «لا دينية» ولكن لا تتعارض مع منطلقات الدين[24].

د. نستنتج مما سبق أنّ هناك إمكاناً لتقبُّل الدولة المدنيّة/ العلمانيّة في العالم العربيّ والإسلامي. وستأتي هذه الدولة المدنية كردّة فعل على تحالف رجال الدين ورجال الحكم، خصوصاً إذا زادوا إصراراً على تجاهل حقوق المواطنين. وإنّنا نرجح أن إيران ستكون أوّل المرشّحين لتحقيق مثل هذه الدولة، نظراً إلى الحركة الثقافيّة والإنسانيّة التي نشهدها فيها اليوم. والإمكانيّة الثانية ستكون من أجل ضرورات الاستقرار في البلدان المركبة، كالعراق. أي أن المسار نفسه الذي تبعته الدول المسيحية في أوروبا ستمرّ به بلداننا. ويؤسفني القول إنّ هذه الدولة المدنيّة/ العلمانيّة لن تتحقّق إلا بعد تجارب مريرة ودامية، كما في أوروبا... حتى الخمسين سنة الأخيرة.

2. القوميّة العربيّة والعلمنة

أ. لعلّ التجربة الوحيدة في هذا الإطار هي التجربة البعثيّة. فلقد حاول الحكم البعثيّ في العراق، قبل الاحتلال الأميركيّ، بناء دولة علمانيّة. ولا يزال البعث السوريّ يحاول إقامة نوع من أنواع الدولة المدنيّة، وإنْ بطريقة خفيّة. والعمل على مثل هذه الدولة يأتي بطريقتين: «القوّة الناعمة» التي تعتمد الفكر والإقناع والهدوء، و«القوة العنيفة» إذا لم تنجح الأولى. على

24. جهاد الزين، **النهار**، 2010/06/18.

أنّ التجربة العراقيّة الرضائيّة الراهنة هي تراجع نحو الدولة الطائفيّة غير الموحّدة، وهي شبيهة بالوضع اللبنانيّ.

ثالثًا: أين نحن في لبنان؟

أ. لبنان دولة تحترم الأديان ولكنّها لا دينيّة ، فاحترام الأديان يظهر في أنّها تحفظ حرّيّة الدين للمواطنين، وتحفظ حقوق الطوائف وتساوي بينها جميعها. وهي ليست دينيّة لأن الدستور اللبنانيّ غير مستمدّ من دين بعينه.

ب. يعيش لبنان ازدواجيّة في تجربته التاريخيّة، فهو من جهة، كأفغانستان، ليس أمّة واحدة، ولا هو يقوم على تعاقد متين. بمعنى أنّ مكوّناته لا تحمل «قيماً مشتركة»، بل هي تعيش حال الاقتتال المتواصل التي عاشتها أوروبا حتّى منتصف القرن الماضي.
وهو من جهة ثانية نجح في الاتجاه نحو مسار تعاقديّ حديث، يتمثّل في اتفاقَي الطائف والدوحة. ونجح أيضاً في توضيح بعض القيم المشتركة: الحريّة، احترام معتقدات الآخر و«جغرافيّته» (أي الأماكن الجغرافيّة ذات الكثافة السكّانيّة التي تنتمي إلى طائفة واحدة)، والبراعة في «فنّ التسوية». فالأمور عندنا تأخذ دائماً اللون الرماديّ الذي يُرضي الجميع. نحن نخرج دائماً من مشاكلنا بعبارة «لا غالب و لا مغلوب».

ج. الدولة المدنيّة معتمدة في لبنان بنسبة كبيرة، مع بعض «الضوابط» الطائفيّة السياسيّة: في التمثيل السياسيّ نجد مراعاة للمسيحيّين. وهناك مراعاة طائفيّة للدين الإسلاميّ في موضوع الأحوال الشخصيّة. والسؤال الذي يُطرَح في هذا المجال، هو: هل هناك إمكانٌ للتخلّص من هذه الضوابط؟ ومتى يكون ذلك؟

د. عند البحث في دولة لبنانيّة علمانية، علينا أن ننطلق من التجربة اللبنانيّة الراهنة. فالنظام اللبنانيّ القائم على التوزيع الطائفيّ الذي نعرفه، هو

الضامن للحقوق والحرّيّات والمساواة بين الطوائف. ومن الغباء أن نحاول إلغاءه. هناك إمكان وحيد لتخطّي النظام الراهن، وهو خلق دولة مركزيّة جذّابة تشجّع المواطن على الاقتناع بأنّها تضمن حقوقه الأساسيّة وتساوي بين المواطنين جميعهم.

ه. إنّ أمل الدولة المدنيّة في لبنان هو أن يظل لبنان برئاسة مسيحيّ، ففرضها بالقوّة، كما في تركيا وفرنسا، أمر غير ممكن. والرئاسة المسيحيّة تشكّل رسالة واضحة بأنّ مصدر السلطة ليس دينيّاً، خصوصاً إذا لاحظنا أنّ أغلبيّة الحركات السياسيّة التي حاولت بناء دولة علمانيّة في العالم العربي أسّسها مفكّرون من الأقليّات، ومنها المسيحيّة: ميشال عفلق، أنطون سعادة، زكي الأرسوزي، إلخ...

رابعاً: مرتكزات العلمنة في لبنان

1. الركائز العامة

أ. الركيزة الأولى: الآلة التنفيذيّة الفعّالة والموثوق بها

المسألة في قيام دولة أو إدارة مركزيّة كفوءة يحترمها المواطنون، وتحافظ هي على المثل العليا التي يؤمنون بها. فالعلمنة التركية كانت مستحيلة لولا مؤسسة الجيش التي يحترمها الشعب التركي. وهذا ما توسّعنا به في غير موضع من الفصل السابق وخصوصاً في كلامنا على «كهنوت الدولة».

ب. الركيزة الثانية: حريّة الضمير

المواطن حرّ في أن يكون متديّناً أو لا يكون، وحرّ في أن يعتنق الدين الذي يريد، وأن ينتقل من دين إلى آخر بحسب قناعاته أو حتّى مصالحه. وحرّيّة الاختيار هذه تستدعي حريّة ممارسة الشعائر الدينيّة. الشرط الوحيد في هذا هو عدم إزعاج الآخرين أو التعدي على حقوقهم، والتقيّد بالمثل العليا للأمّة.

فالدولة العلمانيّة في أوروبا وأميركا ضمنت حرّيات الأقليّات في شكل كامل. وهي في هذا الإطار من أفضل نظريّات الحكم التي عرفها تاريخ البشريّة. وها نحن اليوم نرى كيف أن الرئيس أوباما يدافع عن المركز الإسلامي في نيويورك، باسم الدستور الأميركي. ولكن المشكلة تكمن في ما لو حاولت الأقليّات أن تفرض فلسفة حياة مغايرة لفلسفة الأكثريّة. القاعدة إذًا: هناك قيم عامة غير مرتكزة على دين معيّن لا يستطيع أحد مخالفتها، لا الأكثريّة ولا الأقليّة.

ج. الركيزة الثالثة: الحياد الداخلي الكامل والإيجابيّ

الدولة لا تقف مع فئة ضدّ أخرى. لا هي دولة أقليّات، ولا هي دولة أكثريّة، ولا تفرّق بين منطقة وأخرى. وفي المقابل هي مع جميع الفئات والمواطنين على حدّ سواء، تعمل لمصلحة الجميع، وتسهر على راحة الجميع. وهذا أيضاً تناولناه في الفصل السابق تحت عنوان «الالتزام المحايد».

إلا أن هذه المرتكزات وحدها لا تكفي، فيجب أيضاً تحديد متطلبات مهمة للهوية الوطنية المُركَّبة واحترامها، وهي التي تحدّد دور لبنان التاريخيّ والمستقبليّ في محيطه.

2. تحديد متطلبات الهويّة اللبنانيّة المركّبة واحترامها

أ. هويّة قيَميّة داخلية: تنبع القيم اللبنانيّة من تجربة العيش المشترك التي تمرّس بها اللبنانيّون عبر تاريخهم. وهي أيضاً تحمل «رسالة لبنان» الحضاريّة والثقافيّة، والتي أقرّ لهم بها العالمان الإسلاميّ والمسيحيّ.

التغني بالوحدة أمر ضروري، ولكنّه غير كاف. نحن في حاجة إلى «جامع» عقلي وعملي يتمحور المواطنون حوله. وهذا الجامع هو مجموعة القيم التي يلتقي عليها المواطنون، أي التصرفات وأصول اللعبة التي يقبل المواطنون بالعيش تحت سقفها ووفقاً لمندرجاتها. هذه القيم كفيلة بدفع

اللبنانيّين إلى التغلّب على خلافاتهم وتناقضاتهم، وقادرة على توحيدهم في كيان مستقلّ. وهذه هي حال الولايات المتّحدة الأميركيّة وسويسرا.

ب. هويّة عربيّة: فلبنان بلد عربيّ، وهو عضو مؤسّس لجامعة الدول العربيّة، وهو فاعل في بناء الحضارة العربيّة الحديثة ونشرها، بعدما كان حافظاً للحضارة العربيّة القديمة. وليس عليه أن يكون ملتزماً بالقضايا العربيّة فحسب، بل ومطلوب منه أن يكون الرأس المفكّر، والقلب الجامع، والأرض الخصبة للعروبة الحضاريّة التي عليه أن يحمل لواءها خدمة له وللعرب أجمعين. إن هوية جامعة ثقافية مهمة في عدم الانجرار وراء الهويات الخاصة «القاتلة». إن النظرية القديمة عن القوميات «دمرت أمبراطورية آل هابسبورغ، وتسببت بكوارث سياسية في أوروبا في القرن العشرين. وتستمر القومية في ممارسة تأثيرها الهدام داخل أوروبا وخارجها فتُقمع الأقليات أو تُطرَد أو تُباد»[25]. لذا نحن نبحث عن عروبة ثقافية إنسانية وليست قومية بالمعنى التقليدي.

ج. حضور ودور متوسّطيّان انطلاقا من ثقافة وتاريخ هما متوسّطيّان أيضاً: يأتي هذا تجسيداً للجغرافية اللبنانيّة ولتاريخ لبنان الحضاري، ومحافظة على الدور اللبنانيّ الذي لعبه المسيحيّون في التفاعل المتبادل مع الغرب، ثمّ سعى إليه اللبنانيّون جميعهم. وهو ما يميّز لبنان من الدول العربيّة الأخرى. وهو دور على لبنان أن يستمرّ في إتقانه. نحن نتحدّث عن «هويّة متوسّطيّة تفرض نفسها داخل المحيط الإسلاميّ العربيّ» (رينيه حبشي).

خامساً: خريطة طريق لدولة مدنيّة في لبنان

أما شكل الدولة المدنية في لبنان فهو تعاقدي، من دون أدنى شك. فالتجارب

25. *The State in the Third Millennium*، المصدر المذكور.

الفرنسيّة والتركيّة والأندونيسيّة لا تصلح للبنان. تحقيق الدولة المدنية بالقوّة في لبنان غير ممكن. وسيأتي يوم، وهو قريب، يتعب فيه اللبنانيّون من خلافاتهم، وتنهكهم الحروب الداخليّة والخارجيّة. وستقتنع الفئات اللبنانيّة جميعها بأنّ أيًّا منها عاجزة عن فرض رأيها على الآخرين، وعاجزة عن العيش بعداوة مع الفئات الأخرى. وسيجد اللبنانيّون أنفسهم أمام حاجة ماسة إلى التعاقديّة والوسطية.

1. الجهد الفكريّ:

ونقصد به دور الطليعة المفكّرة من مثقفين ومفكّرين في توضيح مفهوم الدولة المدنيّة، ونشره بين الناس:

أ. صحيح أنّ الثورة الفرنسيّة هي التي كسرت «النظام القديم» L'Ancien régime. وكان لها الدور الأكبر في تحقيق الديمقراطيّة، إلاّ أنّ النموذج الفرنسيّ للدولة العلمانية الحديثة كان نتيجة عصر «التنوير» Le siècle des lumières. فالفلاسفة الفرنسيّون الكبار، هم الذين أسسوا الدولة العلمانية.

ب. لا إمكان لقيام دولة مدنيّة في لبنان ما لم تكن ترجمة لتعاقد حرّ بين مكوّناته، ولتطبيق «قيم مشتركة» يتوافق عليها الجميع. وإظهار هذه القيم، وحثّ الناس على السعي إلى التعاقد والالتزام بالقيم المشتركة، من الأمور التي لا تأتي بالسياسة بل بالكلمة والجهد الفكريّ.

2. نشر القيم المشتركة وعيشها

إذا كانت القيم المشتركة ضرورة لقيام الدولة المدنيّة، فإنّ البحث عنها وجعلها معروفة لدى الجميع ومتوافقاً عليها عمل لا بدّ منه. ثمّ إنّ قوننتها وجمعها في عقد جماعيّ جديد هما عمل مضنٍ يحتاج إلى مؤسّسات تقوم به. وقد يكون بحاجة أيضاً، وفي بعض الحالات، إلى استفتاء الشعب اللبناني عليها.

3. اقتناع اللبنانيّين بالدولة

من غير الممكن قيام دولة مدنيّة في لبنان ما لم يقتنع اللبنانيّون بأن لديهم دولة تستطيع تأمين حقوقهم. ومن أجل ذلك يجب أن يعرف المواطنون ويقتنعوا بأن الدولة المدنيّة حافظة لحقوقهم، أفراداً وطوائف، وبمقدار أكبر ممّا تؤمّنه لهم الدولة الطائفيّة الراهنة. تماماً كما قال السيد حسن نصر الله في شأن سلاح المقاومة: أعطوني دولة قوية أثق بها، فأُسلِّمها سلاحي. وأنا أسمع المواطن اللبناني يقول: أعطوني دولة مدنية قوية وقادرة على حماية حقوقي، فأُسلِّمها انتمائي الطائفي.

4. المركزيّة القويّة التكنوقراطية الطابع، قبل السياسية

لا تقوم دولة مدنيّة ما لم تكن ذات مركزيّة قويّة وفعّالة، وقادرة على حفظ حقوق المواطنين والطوائف. ووجود هذه المركزيّة شرط مسبق لقيام الدولة المدنيّة. والاتحاد الأوروبيّ خير دليل على ذلك، فهناك تعاقد حرّ بين المجموعات الأوروبيّة (القوميّات)، أدّى أولاً إلى خلق «مركزيّة» أوروبيّة تكنوقراطيّة الطابع تهتمّ بالشؤون الاقتصاديّة والتنظيميّة. وهي مسؤولة عن البناء الأوروبيّ. ويتقيّد الجميع بالأصول الجامعة لهذه المركزيّة. البناء السياسي في أوروبا أتى بعد خمسين سنة من إيجاد هذه المركزية! (وهذا تناولناه أيضاً في الفصل السابق).

5. هيكليّة جديدة للدولة

أ. الدولة المدنيّة في حاجة إلى تعايش نظامين: الحكم المركزيّ بمفهومه الجديد أعلاه، والحكم المناطقيّ، مع ضرورة العلاقات الوثيقة بينهما. كلٌّ منهما يُغني الآخر، على غرار ما هو معمول به في أوروبا والولايات المتّحدة الأميركيّة.

ب. مراكز قرار مُتعدِّدة ومُتعاضِدة داخل هيكلية الحكم:

- الشأن الاقتصادي-الاجتماعيّ: البرلمان والحكومة المركزيّة، والحكم المناطقيّ.

- المشروع اللبناني: رئيس الجمهوريّة، ومجلس الشيوخ.
- التحكيم السياسيّ، والاجتماعيّ، والسياسة الخارجيّة: رئيس الجمهوريّة، القادة السياسيّون (هيئة وطنيّة دائمة).
- القوانين الأساسيّة (الإنتخابات، اللامركزيّة، الأحوال الشخصيّة): بمبادرة من رئيس الجمهوريّة، وتصويت المجلس النيابيّ، ومصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ.

ث. اللامركزية المُوسَّعة: فهي «لا تستبعد» الدولة العلمانيّة لأنّها قد تخلق إطاراً لتخفيف الصراع السياسي في الدولة المركزية، وحافزاً لإبعاد السياسيّين عن العمل الإداريّ داخل الدولة المركزية، مما يسهّل قيام الدولة المركزيّة الفاعلة والجذّابة. ولعل هذه اللامركزية أسرع وسيلة للوصول إلى الدولة المدنيّة.

6. قيام أحزاب سياسيّة

أ. ديمقراطيّة: تسعى فعلاً إلى تحقيق الدولة المدنيّة، وتؤمن بسلطة القانون، وتهتمّ بحفظ حقوق المواطنين. أحزاب ذات أهداف ديمقراطيّة اجتماعيّة واضحة، ينضوي تحت لوائها المناصرون، ويسعون إلى تحقيقها.

ب. لا طائفيّة: لا تتوجّه إلى جمهور بعينه، ولا تستمدّ قوّتها وعمقها الاجتماعيّ من انتمائها الطائفيّ. قد تنطلق من زعامة عائلة أو مؤسّس، ولكنها تستمر أيضاً معها أو من دونها. تقدّم مشاريع للناس، فيحاسبونها على تحقيق هذه المشاريع أو عدم تحقيقها.

7. العمل على تحديد عروبة ثقافيّة ونشرها

لبنان دولة عربيّة، وله دور نهضويّ في الكيان العربيّ الجامع. والعروبة القائمة اليوم فرّقت العرب، لأنها اقتُصرت على عروبة سياسيّة وضعت الدول العربيّة في محاور، وقسّمتها فئات. ولَم تُفِد الجماهير العربيّة. العروبة الحقيقيّة

هي العروبة الحديثة والمُحدِّثة، أي التي تواكب الحداثة العالميّة، والتي تسعى إلى تحديث نفسها وتحديث حياة مواطنيها. إنّ مثل هذه الحداثة تشكّل رافعة للدولة المدنيّة اللبنانيّة، ومثالاً جذّاباً لدول المنطقة. ابتدأت أوروبا وحدة ثقافية وبالاقتصاد، أي لمصالح الشعوب. بعد ذلك بخمسين عاماً، ابتدأ نوع من توحُّد سياسي خجول. لو ابتدأت أوروبا بالسياسة، كالعرب، لكانت مُنقسِمة اليوم محاور مُتنافِرة، كما هم العرب اليوم.

8. في السياسة الخارجية

الإبتعاد عن المحاور بين العرب والمسلمين، مع الالتزام الكلي بالقضايا العربية، وعلى رأسها النضال في سبيل حل القضية الفلسطينية بشكل عادل ودائم.

خلاصة

الكلام على العلمنة في لبنان أو حتى الدولة المدنية صعب نظراً إلى الخلافات والاصطفافات السياسيّة الحادة، ونظراً إلى ضبابيّة المفاهيم المُتعلِّقة بالعلمنة، ونظراً إلى ضعف ثقافة الجمهور في هذا المفهوم، ونظراً إلى تصوُّر بعض رجال الدين والكثير من اللبنانيّين أنّ العلمنة معادية للدين.

وتحقيق العلمنة في لبنان ليس سهلاً إذا استمرّ كلّ من الطوائف، والأحزاب، والتيارات السياسيّة، في سعيه إلى فرض رأيه على الآخرين، وإذا استمرت محاولات صهر مكوّنات الكيان اللبنانيّ في مكوّن واحد، وإذا استمرّ تجاهل التنوُّع، وما يستتبعه من تنوُّع في الثقافة، والعادات، والأهداف...

و«الدولة المدنية» أو «العلمنة الإيجابيّة» ممكنة إذا استطعنا أن نبنيها على القيم المُوحِّدة، وأقمناها نظاماً تعاقديّاً غير مفروض.

و«الدولة المدنية» أو «العلمنة الإيجابيّة» ممكنة إذا نحن بذلنا الجهد لنقنع الناس بأنها ليست ضدّ الدين، وبأنّها تستطيع، عندما تصبح دولة القانون قوية،

أن تؤمن مصالح الأفراد والطوائف أكثر مما يفعله النظام الطائفيّ الراهن، وبأنّها تحافظ على خصوصيّات الأفراد والجماعات، وبأنّ المجموعات فيها متساوية لا تسيطر واحدة على غيرها، وبأنّ للأقليّات الحقوق المعطاة للأكثريّة. وقد ازدهرت الأديان الأقلوية في أوروبا وأميركا أكثر في عهدة العلمنة.

و«الدولة المدنية» أو «العلمنة الإيجابيّة» ضرورية لأنّها تُطلِق الطاقات الخلّاقة. وهي الطريق إلى الحداثة والتطوّر المستمرّ. وهي أفضل ما توصّل إليه الفكر السياسيّ الإنسانيّ وأرقاه. وهي المدخل إلى عروبة «حديثة»، من غير أن تُدخِل الدول العربيّة في محاور مُتناقِضة ومُتصارِعة.

و«الدولة المدنية» أو «العلمنة الإيجابيّة» تحتاج إلى شرطين: الأول قبول الناس بها، والثاني حكم مركزيّ حياديّ وجذّاب. وهي في لبنان تحتاج إلى شرط ثالث، هو قيام حكم «مناطقيّ» متعاون مع الحكم المركزيّ.

ولنا في المراجعات التي قام بها بعض السياسيّين من البلدان العربيّة المُركَّبة التكوين، خير دليل على ما نذهب إليه. فقد أورد الأستاذ غسّان شربل في مقال له بعنوان «التنوُّع والإخفاق[26]» بعض هذه المراجعات:

يعترف السياسيّ العراقيّ المتقاعد بأنّ العراق لم يستطع أن يتفاهم مع الأكراد، وكان من الصعب على العراقيّين العرب التسليم بوجود مجموعات غير عربيّة على أرض العراق. من هنا كانت مطالبتهم الأكراد بالتنازل عن هويّتهم والتحوّل عربًا، أو محاولة إلغائهم.

ويعترف السياسيّ بأنّ العراق الراهن في أزمة عميقة في العلاقات بين الشيعة والسنّة، وأنّ الأحياء في بغداد بدأت تفرز نفسها على هذا الأساس، وكذلك الأمر في المناطق، وأنّ المنتصرين والمنهزمين في حاجة إلى الواقعيّة السياسيّة.

ولعلّ الكلام الأهم والأعمق والأقرب إلى الواقع والحقيقة هو ما جاء على لسان رئيس الوزراء السودانيّ السابق، زعيم حزب «الأمّة» المعارض،

26. غسّان شربل «التنوُّع والإخفاق»، الحياة، الإثنين 23 آب 2010.

الصادق المهديّ: «إن المطلب الصحيح هو مدنية الدولة وحرية الأديان وتعددية الثقافة ولامركزية الحكم وعدالة المشاركة في السلطة والثروة والتعبير السياسي والدستوري عن هذه الحقوق».

لعلّنا نُحقّق دور لبنان الطليعيّ في الدول العربيّة، فنكون أوّل المُتغلّبين على صعوبة مجتمعنا المُركّب، فنُحقّق ما ندعو إليه في هذا الكتاب.

*

المطلوب للبنان قيام دولة مركزيّة عقلانية تعتمد على إدارة حديثة، محايدة بين الطوائف، وذات فعاليّة جذّابة. باختصار المطلوب هو «هيكلة النظام» التي تحقّق المبادئ الإصلاحيّة، وتعيد الاطمئنان إلى النفوس، وتنتقل بنا إلى حالة استقرار دائم. وهذا ما سيكون موضوع الفصل اللاحق.

الفصل السابع

اللامركزيّة واللاحصريّة
(إعادة هيكلة النظام)

يجمع اللبنانيّون اليوم على حاجتهم إلى إعادة النظر بهندسة نظام الحكم في لبنان، أي إلى إعادة هيكلة النظام، من أجل تشريع البنية اللبنانيّة المرنة القائمة اليوم. ففي لبنان اليوم ثلاثة أشكال للحكم: حكم شبه كونفدراليّ في الأمور ذات الصلة بالأمن القومي والأمن الداخليّ المحلّي، وعيش الذاتيّة الخاصة، حيث كلّ فئة تعتمد نمط الحياة المناسب لها. وحكم المساومات، وهو شبه فدراليّ بين الطوائف فيما يتعلّق بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإدارة الماليّة والتطبيق الجيّد والحازم لقواعد التعايش الداخليّ، بما فيها احترام موجبات الشرعيّة الوطنيّة. وحكم مركزيّ في شؤون النقد... على أنّ الرؤية إلى إعادة هيكلة النظام، والمفاهيم التي تحدّدها، وغايات الأطراف منها ليست واحدة عند الجميع. فحزب الله بحاجة إلى مساحة حيوية مستقلّة من أجل «هضم» حضوره المتنامي وتأكيده. وحالته في ذلك مماثلة لحالة القوات اللبنانية حتى العام 1989. وأطراف أخرى تعتقد أنه من الأفضل منح جزء من الحكومة ومن لبنان لحزب الله، بغية حصر تمددهم الذي يهدد بالسيطرة على كل لبنان وعلى كل حكومته المركزية، عبر ضغط السلاح الخفي والمحسوس في آن. وفئة ثالثة تقول بنوع من الانفصال المكتوم والخفيّ، أو تتمنّاه.

والواقع أن لبنان اليوم يعيش حالة كونفدرالية، صاغها بيان حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى. فعندما تكلم البيان الوزاريّ على جيش وشعب ومقاومة... فإنّما هذا يعنى جيشاً كونفدراليّاً ينسق بين «الشعب» و «المقاومة»! أي بين حزب الله ومكوّنات الوطن الأخرى.

أما رجال السياسة، فبدأوا يعون أن نظام الحكم الذي اعتُمد لدولة لبنان الكبير منذ العام 1920 هو تركيبة سياسية تلفظ اليوم أنفاسها الأخيرة. على عكس إرادة الاستقلال والتعايش التي نمت وتعمّقت بين اللبنانيين. وهكذا يجد اللبنانيّون أنفسهم اليوم متّفقين على العيش المشترك، ومتّفقين على نهائيّة الكيان اللبنانيّ بحدوده الحاليّة، ولكنّهم مختلفون على نظام الحكم فيه، أي هم مختلفون على دور كلّ منهم في هذا النظام.

فالبعض يتحدّث عن إحباط لدى المسيحيّين، إلاّ أنّني لا أرى هذا الإحباط. فالمسيحيّون وقفوا وسمحوا، بتحالفهم مع آخرين، باستعادة السيادة. وهم اليوم أيضاً يقفون للمحافظة على الديمقراطية، وينفتحون بشجاعة على سوريا. أنا أرى أنّ المسيحيّين «متعبون». أنهكهم حمل المشروع اللبناني منفردين. ولطالما عبّروا عن ذلك باعتبار أنفسهم «أمّ الصبيّ». فإيمانهم بهذا الوطن لا حدود له. ونهائيّة الكيان اللبنانيّ، كما عبّر عنها الدستور اللبنانيّ، كافية لردعهم عن أيّ إحباط. ومشاركة أكثريّة إسلاميّة كبيرة لهم الآن، في تسجيد مشروع نهائيّة الكيان، هي خير وسيلة لإعادة تحفيزهم، وحثّهم على المحافظة على مشروع التعايش الأساسي، وعلى البحث عن أشكال جديدة لتنظيمه السياسيّ.

أمّا الإحباط فهو في فكر اللبنانيين جميعهم، مسيحيّين ومسلمين وعلمانيين. اللبنانيّون محبطون من السياسيّين لأنّهم لم يستطيعوا بناء دولة. واللبنانيّون محبطون لأنّ القانون ليس واحداً على الجميع. ولأنّهم ينظرون إلى المناطق اللبنانيّة فلا يجدونها بالمستوى عينه من الرقيّ والتطوّر والإنماء. ولأن الدولة لا تقدّم لهم أدنى مستويات الخدمات التي تقدّمها الدول لشعوبها. ولأنّهم غير متساوين قيمة وحقوقاً وواجبات... ويطول التعداد.

ولقد أظهرت الدولة ذات «المركزيّة الصارمة» محدوديتها: فهي غير قادرة على إدارة الاختلافات. فبدل أن تعزّز التوحّد انطلاقاً من التعدّديّة عززت التناقضات والتوترات. وهي غير قادرة على إدارة الشأن العام بعيداً عن الصراعات السياسيّة. وغير قادرة على خدمة المواطنين، ولا هي استطاعت زرع مواطنيّة سليمة عند أبنائها، ولا أقامت لها كياناً مستقلاً بين دول العالم... ويطول التعداد.

ويستوقفني هنا مرة أخرى كلام ذكره أمير دولة ليشتنشتاين الصغيرة جداً، المتحّدر من عائلة حاكمة منذ خمسمئة سنة تقريباً، عن تأثير انبثاق هذا النوع من الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى Bottoms Up، على الاستقرار، فيقول: «وقد يكون نمو الديمقراطية انطلاقاً من الكيان السياسي الأصغر حجماً، ألا وهو الجماعة السكانية، صعوداً إلى مركز القرار أمراً حاسماً إذا أريد للدولة القائمة على الديمقراطية وعلى حكم القانون أن تبقى مستقرة لفترات طويلة من الزمن».. ويذهب أبعد ويقول «ففي دولة مركزية قوية، حيث الكيانات السياسية الأصغر حجماً تتلقى الأوامر والمال ليس إلا، تتقوض الديمقراطية وحكم القانون عاجلاً أم آجلاً»[27].

من هنا تظهر حاجتنا إلى إجراء إصلاح في تكوين الدولة لمحاربة جميع أشكال التهميش والإقصاء التي تتعرّض لها بعض مجموعات النسيج الوطنيّ اللبنانيّ. وتظهر الحاجة أكثر إلى اجتماع اللبنانيّين على اختلاف اتّجاهاتهم للتفكير معاً في هذه المسألة. التفكير من منطلق العيش المشترك وليس من منطلق الخلافات التي يعانون منها اليوم. فرفض الاجتماع بالآخرين، أو رفض اللامركزيّة يعني السير في مشاريع الهيمنة. والجميع، مسلمين ومسيحيّين، متّفقون على الدور الفاعل للمسيحيّين في هذا الوطن. والجميع مقتنعون بأنّ ما يميّز لبنان عن غيره من الدول العربيّة والإسلاميّة هو الوجود المسيحيّ الفاعل فيه. فالمسألة إذن: ماذا

27. المصدر المذكور.

سيفعل المسلمون ليحافظوا على وجود لبنان وتمايزه؟ وماذا سيفعل المسيحيّون ليحافظوا على صيغة العيش المشترك؟ وماذا سيفعل اللبنانيّون، مسلمين ومسيحيّين، ليحقّق كلّ منهم ذاته ويساعد الآخرين على تحقيق ذواتهم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، ووضع شكل جديد لهيكليّة النظام اللبنانيّ، لا بدّ لنا من أخذ بعض الأمور بعين الاعتبار: ما هي درجة الاندماج الوطنيّ الذي نتطلّع إليه؟ وما هو مفهوم الدولة لدى المجتمع والنخب السياسية كافة؟ ما الإطار السياسي والاجتماعي الذي نرغب به؟ ما هي الاختلافات الطائفية التي قد تعيق هذه المسيرة؟ والأهمّ من هذا كلّه هل نحن قادرون على اعتبار إعادة النظر بالمركزيّة الصارمة للدولة مشروعاً جدّياً «للمصير المشترك» أم أنّنا سنبقى ننظر إليه على أنّه مشروع تقسيميّ مهدّد للوحدة اللبنانيّة؟

على أنّ بعض اللبنانيين يخلطون بين اللامركزية والفدرالية فيبدون شيئاً من الحذر حيال خيار الفدراليّة الجغرافيّة، وبينهما فارق كبير، فالفدراليّة تفترض موافقة مكوّناتها على تحويل جزء من استقلالية كلّ منها أو سيادته إلى بنية فدرالية عليا (على مثال الاتحاد الأوروبي أو مجلس التعاون الخليجي). وهم يرون في هذا قابليّة لضرب الاستقرار الذي يحقّقه التوزيع الجغرافي المختلط والتشابك السكني للطوائف... وبالتالي هم يعتبرونها مدخلاً لتدخّل الخارج بالداخل...

أمّا اللامركزية الموسعة فهي مرتبطة بالتوافق الوطني منذ توقيع اتفاق الطائف. وهي تستند على إعادة توزيع عدد من وظائف الدولة المركزية وقدراتها، أي أن مسارها هو عكس مسار الفدرالية. ولأنّها كذلك يُنظرُ إليها على أنها وسيلة مفضلة لإصلاح الدولة ومصالحتها مع المواطنين. فهي تشير إلى إرادة سياسيّة جماعيّة لتنفيذ توزيع عادل وسليم للسلطات بين الدولة المركزيّة والوحدات المحلّيّة التي تتشكّل منها هذه الدولة. وهي تعبّر عن رغبة لدى اللبنانيّين جميعهم بتفعيل العمل العام بجعله ملائماً للوضع الحاليّ والتاريخيّ للبنان. وهي تطبيق عمليّ «للديمقراطيّة القريبة من المواطن» Démocratie de proximité. كما أنّها

تبني وحدة وطنيّة حقيقيّة يشعر فيها الجميع بأنّ لهم ما لسواهم في هذا الوطن، وأنّ الجهود التي يبذلونها في بنائه تعود عليهم جميعهم بالخير المشترك، لا بل أن اللامركزية هي الوسيلة الأنجح بنظرنا إلى نجاح الكيان اللبناني في مواجهة تحدّي الفقر ولا عجب أن يكون كل من الرئيس عمر كرامي والوزير الصفدي طالبا، من أجل إنماء طرابلس، باللامركزية الإدارية الموسعة.

لذا فإن اللامركزية يجب أن تشكل أولويةً مطلقة للتخلّص من الوضع الحاليّ للدولة، ومن أجل تطوير المجتمع اللبنانيّ وتلبية حاجاته. وهي بالتالي السبيل الوحيد لوقف التسابق الحاليّ بين الطوائف على نهش الدولة، وهي أيضاً المدخل إلى الإصلاح وإحقاق الدولة المدنيّة القائمة على حقوق المواطن. بالإضافة إلى كونها الطريقة المثلى لتشجيع النخب والجامعيين، وجميع الذين يتهرّبون من إشغال الوظائف العامة في الإدارة المركزيّة البالية والفاسدة، على الانخراط في الإدارات المحلية...

وتقوم اللامركزيّة في تصوّرنا على مركز قويّ Centre fort يمتلك وسائل تدخّل فعّالة (قوى أمن، ماليّة عامّة...)، ومن صفاته أنّه قادر، متجرّد، ملتزم إزاء الطوائف والمناطق، يبني قوّته الذاتيّة، ويعتمد خيار الابتعاد عن المحاور في الخارج والحياد بين الطوائف في الداخل.

مثل هذه اللامركزيّة ليست تجمّعاً لفئات داخل الدولة تسعى إلى منافسة هذه الدولة بالذات. فالمركزيّة تبقى قويّة بمؤسّساتها جميعها: التنفيذية والتشريعيّة والقضائيّة والأمنيّة الضامنة للتماسك والاتفاق الوطنيّين، والساعية بلا كلل إلى تشكيل حركة التوحّد الوطنيّ.

على أنّ أيّاً من التجارب اللامركزية والديمقراطيّات التوافقية لم تنجح إلا إذا واكبتها، وفي الوقت ذاته، حركة قوية نحو السعي إلى التوحّد. فهذه اللامركزيّة الساعية إلى التوحّد تشكّل رهاناً على الاندماج وعلى الاختلاف في الوقت نفسه. بينما المركزية الحالية المفرطة أضحت مساراً للشلل والتفرّق والانهيار. من هنا فالخطوات المواكبة للامركزيّة لا ترتبط فقط بمنطق إطلاق الكفاءات المحليّة،

بل هي رهينة النجاح في البحث عن عمليّة ربط المسؤوليّات المركزيّة بتلك التي تحمل طابعاً لامركزيّاً. وترتبط أيضاً بتطوير التكامل والتضامن بين الوحدات المحليّة، في خدمة المواطن، وخصوصاً ترسيخ الأرجحيّة الديموغرافية للطوائف التاريخيّة في جغرافيةٍ محددة، كشرط ملازم لبقاء الطوائف في الشرق وطمأنينتها الاستراتيجيّة فلا يكون اختراق طائفة للجغرافيا الوجوديّة التاريخيّة للطائفة الأخرى. فمحاولات الاختراق السابقة سببت الحروب والويلات التي شهدها المجتمع اللبنانيّ قديماً وحديثاً. إنّما المطلوب انتشار ثقافي وحضاري وإنمائي متبادل... وخاصة تطمين كل الطوائف، فيصبح عندها صنع دولة مركزية مدنية ممكناً أكثر في لبنان.

في الوقت نفسه تخلق اللامركزية موجباتٍ ومسؤوليّاتٍ جديدة. فهي تستلزم تغييراً جوهرياً للذهنيّات والسلوكيّات، على مستوى الدولة المركزية وعلى مستوى الوحدات المحلية والمواطنين. إنها تستوجب إذاً ثقافة الحوار وإحساساً قوياً بالمصلحة العامة. ويتوقف نجاح اللامركزية على الدور الذي تلعبه الإدارات المحليّة في عملها، في إطارِ دولةٍ قويّة، وَسَطيّة، ناظمة، قادرة على إطلاق ديناميكيّة الأطراف وتأطيرها وتنظيمها.

إن بناء روابط أكثر التصاقاً بين سلطات الدولة والمواطن تخفّف الاستغلال السياسيّ إلى الحدّ الأدنى، لا بل قد تلغيه بالكامل. فمع التغيير الذي تحدثه اللامركزية في قنوات أخذ القرار والعمل العام، تمنح اللبنانيين دوراً أكثر فعاليةً في المشاركة في الحكم المحليّ على مستوى أخذ القرار وتنفيذه. بالإضافة إلى الحداثة والمرونة في تنظيم الإدارة العامة المحلية، كالتعاقد مع موظّفين بدوام غير كامل، وجلب الطاقات إلى الخدمة العامة، وسهولة اتخاذ القرارات، والتخلّص من الروتين، وسواها...

ومن أجل أن تنجح هذه اللامركزيّة في تشكيل وعي المواطن، علينا أن نجعلها موسّعة إلى أبعد الحدود. وعليها أن تقيم علاقات وثيقة بين المواطن وسلطات الدولة، بحيث تجعل المواطن أقل ميلاً للانقياد إلى زعمائه. هذه المشاركة الواسعة

للمواطن في اتخاذ القرار تتجسد في إعادة توزيع مناطقيّ ومؤسّساتيّ تسمح فيه الدولة المركزيّة لجميع مكوّناتها بتشكيل مناطق ذات إدارة ذاتيّة واسعة، بطريقة تحمّل المواطن مسؤوليّة أكبر، وتريحه وتسمح له بتحقيق ذاته في إطار «جماعة اجتماعيّة» socio-communautaire.

اللامركزيّة المناطقيّة

تكلّمنا في القسم السابق من هذا الفصل على فلسفة اللامركزيّة، وعلى إعادة هيكلة الدولة. وهذا يشكّل نقطة انطلاق لما سنبني عليه في هذا القسم. فالمناطقيّة هي واحد من أوجه تطبيق اللامركزيّة. لقد كنا في السابق نعتمد نوعاً من لامركزيّة سياسيّة داخليّة مبنيّة على الطوائف من ناحية المحاصصة وقانون الأحوال الشخصيّة؛ أمّا الآن فعلينا أن نذهب أبعد من ذلك، علينا أن نتّجه نحو المناطقيّة التي لا تلغي الشكل اللامركزيّ الذي نعرفه بل تعمّقه وتنقّيه من الشوائب التي تعتريه.

إن دستور 1926 خلق دولة شديدة المركزية، وقد أثبت شكل الدولة هذه فشله، لأنه لم يستطع إدارة الاختلافات وإغناء التنوّع. لا بل زادت الصراعات على الحكومة والحكم المركزيّين، وكثرت التعقيدات، واتخذت في غالب الأحيان أشكالاً من الحدّة تخطّت المعقول والمقبول. فالمركزيّة تجعل التسابق المستميت على السلطة مدخلاً للصراعات والخلافات السياسيّة الحادة.

أمّا المناطقية، بما هي فعل تطوّرٍ ديمقراطيّ واقتصاديّ، فهي قادرة على تقديم جواب أفضل عن سلسلةٍ من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فبعدما أثبتت نجاحها في غير منطقة من العالم، يمكن أن نلجأ إلى تطبيقها في نموذج لبنانيّ خاصّ. وهي في كلّ حال تحمل في ذاتها قابليّة التنوّع والتلاؤم مع مقتضيات كلّ مجتمع، لذلك نحن نجد لها أشكالاً متعدّدة في دول العالم: فهي قد تعني شكلاً من أشكال اللامركزية، حيث تنقل الدولة سلطات محدّدة إلى المناطق (في فرنسا مثلاً). وقد تكون أيضاً سياسية أو إدارية

(كما في إسبانيا حيث يمنح الدستور سلطات استقلاليّة سياسيّة واسعة، وليس إداريّة فحسب، إلى المناطق، جامعاً بذلك حاجات الشعب التنمويّة والخدماتيّة والخيارات السياسيّة للقابضين على زمام الأمور)، كما أنّها قد تعني شكلاً جزئياً للفدرالية (مثال بلجيكا حيث تشكل المناطق كيانات فدرالية تملك سلطات تشريعيّة وتنفيذيّة هامة). وقد تجمع المناطقيّة، داخل البلد الواحد، بين أقاليم ذات استقلاليّة محدودة (خاصةً في الشأن المالي) وبين مناطقَ ذات استقلاليّةٍ واسعة (كما في إيطاليا). والمأخذ الآخر الذي نسمعه بأن لبنان وطن صغير وهو لن يتحمل أعباء وكلفة إدارتين: واحدة مركزية وأخرى لامركزية. جوابنا أولاً أن العصر الحالي، مع التكنولوجيا، خفض كلفة الإدارة وزاد إنتاجيتها وما كان غير ممكن منذ عشرين سنة أصبح أكثر إمكانية اليوم. ثانياً، أنّ نجاحات اقتصادية ملفتة ظهرت على مستوى مدن، في عصرنا الحالي، وليس على مستوى الدول: دبي، سنغافورة، موناكو. وثالثاً، أن لبنان بلد مركب وصعب ولا مانع من زيادة كلفة هيكلية إدارته في حال ساهمت هذه الهيكليّة في تأمين استقراره.

ولعل الهاجس الأكبر هو عند بعض الأصدقاء من المثقفين العلمانيين الذي يرون في اللامركزية فشلاً لفكرة لبنان نفسه، بما هو فكرة بناء دولة يسودها الحق المبني على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وفكرة عيش مشترك بين المسيحيين والمسلمين في دولة مدنية... إن هذه النظرة للعلمانية وتركيزها حول دولة مركزية قوية، هي استقاء للعلمنة من التجربة الفرنسية فقط... والتي هي نفسها قيد التطور من ناحية موقف إيجابي أكثر من الدين ومن ناحية أخرى لجهة الاعتراف بحقوق الأقليات واعتماد التمييز الإيجابي نحوها، والاتجاه بسرعة أكبر وأكبر نحو المناطقية Régionalisation. والتجربة الفرنسية ذهبت باللامركزية مع الرئيس ميتران إلى أبعد مما كان يمكن تصوره في بلدٍ شديد المركزية كفرنسا تاريخياً... وهذه النظرة أيضاً تتناسى كل التجارب الأنغلوسكسونية أو الجرمانية للعلمنة، وهي في الكثير منها لامركزية أو فدرالية: من ألمانيا، إلى سويسرا إلى بلجيكا إلى أمريكا. وهي تجارب لامركزية

في دول مدنية منها الصغيرة ومنها الكبيرة جداً.

علينا إذاً دراسة هذه التجارب، والتطلّع إلى الفوائد التي قد نجنيها منها والتي تتلاءم والواقع اللبنانيّ. هذا مع الحرص على ألاّ يؤدي نقلُ الصلاحيّات والقدرات إلى استقالة الحكم المركزيّ من واجباته، أو عدم التزامه بمسؤوليّاته إزاء المناطق، من أجل تأمين تضامنها والإنماء المتوازن فيما بينها.

وعلى الإدارة المركزية أن تؤمن انسجاماً في تنمية المناطق، وتنسيقاً مركزيّاً لتنظيم الاستراتيجيّات المحلّيّة، ذلك أنّ المناطقيّة لا تستلزمُ المساواة، بل التوازن. فساكن المنطقة يتفهّم أكثر من سواه خصوصيّة منطقته ويقدّمها على المساواة مع المناطق الأخرى. فالتجربةُ الفرنسيّة، مثلاً، أظهرت أن الطموح إلى ترجمة مبدأ المساواة بين المواطنين جغرافياً هو أمرٌ عسير؛ فقد يبدي بعض المواطنين اللبنانيين المسلمين رغبتهم بالعيش في مناطق أقرب في إدارتها إلى مفهومهم الدينيّ، ويفضّلونها على المساواة الاقتصاديّة مع مناطق أخرى تجنح نحو العلمنة.

أمّا سلبيات المناطقيّة فتتمثّل في أنّ تَقَدُّم بعض المناطق يكشف بوضوح الركود والتباطؤ في مناطق أخرى. وهذا ما قد يثير ردّات فعل جماعيّة قائمة على أساس الهويّة الدينية أو الطائفية أو المناطقية، فيما لو كان عدم المساواة ظاهراً بشكل صارخ.

من هنا ضرورة إيجاد آليّات التضامن اللازمة، والعمل على ألاّ تحصل فروقات شاسعة بين المناطق، ما يؤدّي إلى وجود مناطق فقيرة متخلّفة وأخرى غنيّة متطوّرة. كما أنّه من الضروريّ أيضاً إحداث تغييرات في المناطق، وإن بوتيرة غير متشابهة، لترسيخ قناعة عند الجميع بأنّ المساواة لا تعني التجانس أو التشابه. ففي إسبانيا، قُسِّمت البلاد في إطار عمليّة اللامركزيّة إلى 17 منطقة، استفادت جميعها من انتقال القدرات أو المهام المركزيّة إليها، بالتدريج وبالوتيرة التي تناسبها (الصحة، التربية، المساعدات الاجتماعية...).

واستناداً إلى ما تقدّم، نحن نقترح أن تأتي المناطقيّة في لبنان على مستوى المحافظات، بعد زيادة عددها، استناداً إلى ما نصَّ عليه اتفاق الطائف، وأن

يتحقّق ذلك على مراحل:

– المرحلة الأولى:

- إنشاء إدارة مركزية معنية في تطوير كافة المناطق اللبنانية، على نسق DATAR في فرنسا (Département de l'aménagement du territoire).
- مناطق ذات استقلالية إدارية واسعة. تعتمد فيها اللامركزيّة واللاحصريّة (Déconcentration[28] et Décentralisation[29]). وهي محافظات الشمال، جبل لبنان، بيروت، الجنوب.

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة تمهيديّة للوصول إلى الاستقلالية الإدارية الواسعة. تطبّق في مناطق تحتاج، في مرحلة أولى، إلى مساعدة المناطق الأخرى. تُعتمد فيها اللاحصريّة (Déconcentration). وتشمل المحافظات التالية: النبطية، عكار، البقاع.

شروط نجاح اللامركزيّة المناطقيّة

من أجل أن تنجح هذه المناطقيّة، هناك مستلزمات وشروط يجب تحقيقها، نتناول منها: الإدارة المركزيّة، سياسة إحياء اقتصاديّة وماليّة مشتركة ومتّجهة نحو الخارج، تقوية التعايش والسعي إلى التوحّد، المصالح المشتركة، البحث عن مساحة من تقاطع القيم وتطويرها.

الشرط الأوّل: الإدارة المركزيّة الفعّالة

فالإدارة المركزيّة يجب أن تقف على مسافةٍ متساوية من الجميع، مناطق وطوائف. تسعى إلى إعادة إنتاج قيادة حكم مركزيّ تكون مهمّته السهر على حاجات الوحدات المحليّة ومصالحها، في إطار احترام المصلحة الوطنيّة العامّة

28. لا حصريّة Déconcentration، وتعني أن تبقى المناطق تابعة للحكم المركزيّ، مع إسناد صلاحيّات واسعة لممثّلي الحكم المركزي فيها. (المحافظين، والقائمقامين...).

29. لا مركزية Décentralisation أي مناطق تتمتّع باستقلالية واسعة: تجري فيها انتخابات لتشكيل مجالس إدارية خاصة بها، تفرض الرسوم، ذات استقلالية مالية، لها شخصيّة معنويّة...

العابرة للطوائف.

من هذا المنطلق يعتبر الحكم المركزيّ:

- إطاراً مفضّلاً لتبادل المعلومات والتجارب والتعاون بين المناطق.
- قطباً لتحليل السياسات، وموجِّهاً من أجل تحقيق التناغم والانسجام بين الخيارات والتوجّهات العامّة.
- منفّذاً لنشاطات أو مشاريع معيّنة على مستوى الوطن أو في المناطق.

ومن أجل تحقيق ذلك، يحتاج الحكم المركزيّ إلى أجهزة ومجالس تتفاعل معه، يمكن تصوّرها كالآتي:

- مجالس مناطقيّة منتخبة.
- هيئات تنسيقية مركزية، مؤلفة من ممثلين تنتدبهم كل منطقة، مهمّتها تبادل المعلومات التي تتناول برامج الوحدات المحليّة المختلفة، وتحديد المشترك منها، والتأكّد من أنّها تلبّي الاحتياجات الحقيقية، وتنظيم مشاريع مُشتركة بين المناطق...
- اتفاقات تكامليّة بين المناطق أو بينها وبين الحكم المركزيّ، تسمح بالتعاون الداخلي على المستويات كافة.

الشرط الثاني: سياسة إحياء اقتصادية ومالية، مشتركة ومتجهة نحو التصدير إلى الخارج

من المعروف أنّ الاقتصاد والمال هما عصب الحياة الوطنيّة، وكلاهما من المرتكزات الأساسيّة لقيام الدول. من هنا ضرورة التركيز على قطاعات الاقتصاد، والشؤون الاجتماعيّة، وتنمية المناطق، والسلوكيّات التعاونيّة، وتحقيق القيم والمصالح المشتركة. فالاقتصاد يؤدي إلى أن يحقق الفرد ذاته، ويشجّع على التعاون بين الناس، ويحثّهم على الاندماج والتداخل الوطنيّين. ولكل من الحكومة المركزيّة والمجالس المحلّيّة دوره في هذا المجال.

فمن أجل أن يؤدّي الاقتصاد هذا الدور المنوط به، يجب أن تطلق الحكومة المركزيّة سياسة اقتصاديّة وماليّة وضريبيّة تعزّز التنافس والنموّ وتحسّن مستوى الحياة، وتعتمد سياسة تنمويّة ديناميكيّة تعزّز التنمية المتوازنة للمناطق وتكون غايتها التقليل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الحكومة المركزيّة أن تساهم في تقوية عدد من القطاعات الوطنيّة القادرة على النموّ، والموجّهة نحو التصدير. فرهاننا يجب أن يكون على المنتوجات ذات القيمة المضافة، والقادرة على المنافسة في الأسواق المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة. هذا مع المحافظة على نظام الخدمات وتطويره، وتحديداً على قطاع المعلوماتيّة والتكنولوجيا، انطلاقاً من أنَّ هذا القطاع لا يتطلب رؤوس أموالٍ كبيرة أو مواردَ طبيعيّة. ولنا في التجربةِ الإيرلندية مثال يحتذى. فإيرلندا الشبيهة بلبنان (شعب قليل العدد، موجات من هجرة الأدمغة، قلّة الموارد الطبيعيّة والصناعات الثقيلة، أزمات سياسيّة مزمنة) نجحت مع الوقت في رفع الناتج الوطنيّ بفضل اختيارها سياسةً اقتصاديّة تتمحور على الصناعة المتقدّمة تكنولوجياً. ومن الممكنَ أن ينخرطَ لبنان في سياسةٍ مشابهة، متوجّهة نحو التصدير.

إلى ذلك على الدولة المركزيّة أن تستغلَّ مواردَها المائيّة والتنوّع المناخيّ فتطوّر الزراعة والصناعة الزراعيّة – الغذائيّة وتحدّثها، مع التركيز على المنتجات ذاتِ النوعيّة العالية. إنه «اقتصاد الأرض» بالإضافة الى اقتصاد الخدمات.

هذا التوجّه يسمحُ باستغلال القدراتِ الفكريّة الخلاقة والمبتكرة للشعب اللبناني. ما يعني ضرورة خلق وظائف عديدة ومتنوّعة نظراً لغنى لبنان برأس المال البشريّ.

ومن أجل ذلك، على الدولة أن تَعتمدَ سياستين: الأولى تحفيزيّة، تسمح باجتذاب المؤسسات ورؤوس الأموال المحليّة والأجنبيّة وتأطيرها في القطاعات الأكثر ابتكاراً وخلقاً للوظائف، والثانية ضمان مُناخٍ من الثِقة والسياسةِ الضريبيّةِ الجاذبة.

وللقطاع الخاص في هذا الإطار مساهمة مهمّة. فعليه تأمين المنتوجات ذات

القيمة المضافة وتوزيعها، وعليه توسيع المنتجات التي يمكن تصديرها، خصوصاً نحو الأسواق الخليجيّة والأوروبيّة. وتشكّل الشراكة الأورو – متوسطيّة وسياسة الجوار التي يعتمدها الاتحاد الأوروبيّ فرصةً على لبنان اقتناصها، وعليه أيضاً أن يفتح أسواقه للدول الأخرى والدخول في منظّمة التجارة العالميّة.

إلى ذلك أثبتَ القطاع المصرفيّ ديناميكيّته وقدرته على اجتذاب رؤوس الأموال، خاصةً بسبب جوّ الليبراليّة وتَشريع السرّيّة المصرفيّة. ومن المهمّ أيضاً أن تكون البنيةُ التحتيّة قادرة على اجتذابَ المؤسّسات العالميّة، وتسهيل تطوير القطاعات ذات القيمة المُضافة العالية. ويُعتَبر تحسين أنظمة المعلوماتية والاتصالات عاملاً أساسياً في تحفيزِ نشاطِ المبادلات المعلوماتيّة في القطاعات الاقتصاديّة كافة.

إنَّ مثل هذا الاتجاه يعزّز النموّ الاقتصاديّ، ويزيد العائدات، ويحقّق نوعية حياة أفضل للفئات الشعبيّة في المجتمعات والمناطق الأكثر تهميشاً. وهذا يدفع الناس إلى التعلّق بمصالحهم الاقتصاديّة ويحصّنهم في وجه السياسات الديماغوجيّة المختلفة، كما أنّه يبعد عن الانغماس في نزاعات المحاور الإقليميّة والدوليّة.

هذا على صعيد الحكم المركزيّ، أمّا على صعيد المناطق فيجب ألاّ تخضع لهيمنة مركزيّة مفرطة تلغي استقلاليّتها حتّى في الأمور الاقتصاديّة. وعليها تعزيز القدرات المحليّة من أجلِ تقديم نوعيةٍ أفضل للخدمات.

وفي سبيل تحقيق ذلك، نرى أنَّ النظام في هذه المناطق يجب أن يكون رئاسياً، بحيث يكون لكلّ منطقة رئيسها الذي يتمتّع بسلطة تنفيذيّة واسعة تسهّل السرعة في التنفيذ.

وكذلك يجب أن تكون المنطقة قادرة على تأمين الموارد الماليّة التي تمكّنها من تأدية دورها. وفي هذا الإطار، يظهر التعديلان الدستوريّان، الإيطاليّ في (18 تشرين الأول 2001) والفرنسيّ (28 آذار 2003)، أهميّة مبدأ الاستقلاليّة الماليّة المحليّة. وهذا يقتضي أن تكون المناطق المستقلّة قادرةً على فرضِ ضرائبَ ورسوم

محليّة، وأن يشترك القطاعان العام والخاصّ في وضع موازنة عملانيّة متوازنة تخطّط لمشاريع التنمية والبُنى التحتية.

وخير مثال على صحّة الحكم المحلّيّ هو ما كانت عليه المدن الفينيقيّة من ازدهار، أو ما وصلت إليه جمهوريّة البندقيّة التي عاشت ما يزيد على ألف سنة. وكذلك هي حال الكثير من المدن الإيطاليّة التي أفسحت المجال أمام تطوّر الفنون والثقافة والتجارة الدوليّة. ففي الحكم المناطقيّ المحلّي إمكانيّة الإبداع والتجديد والإنتاج والإشعاع في مختلف الميادين التجاريّة والمصرفيّة والخدماتيّة... وهذا ما يربط اللبنانيين بمصالحهم المشتركة.

في ختام الكلام على الناحية الاقتصاديّة، لا بدّ لنا من التأكيد على أنّ الكلام عن السيادة وعلى النصوص الدستوريّة والقوانين، والخطابات الرنّانة... لا تبني دولة الحقّ والعدالة. وحده الإنتاج والتقدّم الاقتصاديّ هما المعيار الأساسيّ والموضوعيّ لتقييم السياسات المعتمدة. والتقييم في النظام المناطقيّ هو أسهل بكثير وأكثر دلالة مما يمكن أن يكون عليه في مستوى الوطن بأجمعه. فأوروبا لم توحّدها المواقف السياسيّة ولا تألّب الجماهير حول الزعامات، بل توحيد أوروبا ارتكز على الاستقرار والسلام والبدء بالمسار الاقتصاديّ، وبعد خمسين عاماً من ذلك بدأ المسار السياسيّ.

الشرط الثالث: تقوية التعايش والسعي إلى التوحّد

ليس الكلام على التعايش والتوحّد من باب الرومنسيّة أو المجاملة. إنّه البناء الحقيقيّ والثابت للوطن. وهو حاجة لنجاح اللامركزيّة، كما أنّها هي حاجة له. فالعلاقة بينهما علاقة جدليّة، فقد أثبتت الدراسات أن الديمقراطيّات التوافقيّة لا تحلّ المشاكل التي تواجهها بالعمق ما لم تضع آليّات للعيش المشترك والتوحّد[30].

---

30. دراسة مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية «الديمقراطية اللبنانية - بين النظامين الأكثري والتوافقي، التقرير النهائي لمؤتمر الديمقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق؟»، 2009.

من هنا تغدو الدعوة ملحّة لوضع شرعة جديدة للحكم الداخليّ تساهم في إنتاج تعايش وتكامل وتوحّد. ومن شروط هذه «القوّة الناعمة» أن تكون:

- وفاقيّة غير هجوميّة: فلبنان بحاجة إلى خطاب سياسيّ يحترم الآخر، ويتقبّل اختلافه، ولا يصنّفه في خانة الأعداء، أو ينعته بالعمالة... خطاب يعتبر البحث عن المصلحة العامّة قيمة وطنيّة وفرديّة.
- ملتزمة: وهذا الالتزام يُترجم بنشر التضامن والتعايش والقيم الاجتماعية للثقافة والأديان والمذاهب. يجب أن ننتقل من لبنان الحريّات الذي يحرّكه توازن القوى بين الطوائف، إلى لبنان التعايش الديناميكيّ القائم على التجارب المعاشة. ومن أجل الوصول إلى هذا التعايش علينا أن نلزم الشباب بخدمة عامة في منطقة غير منطقتهم، ويكون ذلك بدلاً من الخدمة العسكريّة.
- موجّهة نحو تقوية الثقافة الديمقراطيّة والإنمائيّة في الممارسة السياسيّة: وهذا يتعلق بنشر ثقافة المسؤوليّة والمحاسبة، ووضع آليّة تسمح للشعب بتقييم دوريّ لأداء القيادات، والسعي إلى تعزيز الديموقراطيّة التشاركيّة. وهذا يحصل عبر منح الفرصة للشباب والمنظّمات غير الحكوميّة، وانتشار الأحزاب الحديثة التي لا تخضع لمنطق الإقطاع والشعبويّة والزبائنيّة.

الشرط الرابع: المصالح المشتركة وعناصر تنفيذها

ومن خصائص التعايش والتوحّد أن يعيَ اللبنانيّون المصالح المشتركة التي تجمعهم، ويعملوا على تعزيز عناصر تحقيقها. وهي تتلخّص بالآتي:

1. السلام الداخليّ.
2. الحرّيّة المؤدّية إلى الإبداع، والنابعة من التعدّديّة.
3. الاستقرار والأمن.
4. الإزدهار.
5. الحفاظ على البيئة.

6. اقتصاد الأرض، والانفتاح التجاريّ، وصناعة الاتجاهات، والإبداع الفنيّ، والثقافة، والسياحة والتسوّق في العالم العربي... مع السياحة والاستثمار الداخليّين.
7. الخدمات المشتركة: الكهرباء، المرافئ، المطارات.
8. جذب الاستثمارات الخارجية.

على أنّ هذه المصالح المشتركة لا تتحقّق إلاّ بعناصر تنفيذية لها:

العناصر التنفيذيّة

1. المدارس والجامعات الوطنيّة، والعربيّة والغربيّة.
2. برامج تعليم تسمح باستيعاب «علوم الغرب»، وبحملها إلى المنطقة.
3. القدرة على التواجد النوعيّ في العالم كلّه، وخاصّة في المشرق والخليج العربيّ. وهذا ما أسماه الشيخ موريس الجميّل «هجرة الأدمغة». وأحبّ أن أطلق عليه اليوم تسمية «نشر الأدمغة»، في عالم ينفتح بعضه على البعض الآخر.
4. الابتكار الثقافيّ والسياحيّ والتسويقيّ والتعليميّ.
5. نظام اقتصاديّ إنسانيّ منتج.
6. تصور مشاريع كبيرة هامة وجامعة وتنفيذها على مستوى الوطن كلّه: شبكة طرقات سريعة في كامل أنحاء الوطن، وشبكة Broadband وFiber Optics وغيرها ...

الشرط الخامس: البحث عن مساحة من تقاطع القيم وتطويرها

إنّ الميثاق المطلوب «للتعايش والسعي إلى التوحّد» هو الذي تستطيع من خلاله القوى المختلفة أن تتوافق على برنامج وطنيّ مشترك. فيساعدها على طرح القواعد الدائمة لحياة مشتركة سلميّة ومستقرّة من أجل بناء أسس تطوُّرٍ اقتصاديّ مزدهر. الرهان الفعليّ هو في القدرة على خلق مساحة وطنيّة متماسكة، تُؤمن بالتعايش بين الطوائف لا بالتشارك وحده، وتؤمّن مستلزماته. إن وجود

لبنان، كوطن يعترف فيه أبناؤه، بعضهم ببعضهم الآخر، لن يتحقّق ما لم يُبنَ على «مشروع للمجتمع»، على هدف مشترك. فتجاوز التناقضات الطائفيّة، واستبدال «ثقافة الخلاف» بثقافةٍ وطنية، يشكّلان معاً علّة وجود دولة حاملةٍ لمشروع تفاهميّ، ويحدّدان دور هذه الدولة. فصحيح أنّ هناك بعض التباين في الثقافة، والتقاليد، والتطلّعات بين الطوائف اللبنانيّة، إلاّ أنّنا نجد الكثير من النقاط المشتركة، والخصائص المتقاربة، التي يجب أن نبني عليها من أجل التعايش والتوحّد.

انطلاقاً من ذلك، تستوجبُ إدارةُ التعدديّة الاعترافَ بالإختلافات وخلق مؤسّسات لإدارتها. و«إنتاج» هذه الاختلافات يتم من خلال الالتقاء لا الانصهار، أي على «حدود الطوائف» فيما بينها. فالتقاء الطوائف لا يكون بسعي إحداها إلى إلغاء الآخرين، ولا بمحاولة تغييرهم. التعايش الحقيقيّ لا يزيل التراث التاريخيّ والحضاريّ للآخرين، بل يقبله كما هو ويغتني به إن وجد ذلك ملائماً له. وبالتالي فإن التداخل بين الطوائف لا يقود إلى إزالة الحدود، ولكنه يقود إلى تجديدها باستمرار. هناك إرث من الأساطير، والذاكرة، والقيم، والرموز التي تتناقلها الجماعات والشعوب، والتي ترسخ في وجدانها فترسّخ وجودها وتحدّد هويّتها الاجتماعيّة؛ هذا الإرث يشكّل أرضيّة صالحة للبحث عن مساحةٍ مشتركة. وتالياً فإن المعرفة هي عامل حاسم في كل بناء أو إعادة بناء اجتماعيّ ووطنيّ، وهي تتضمن عاملين:

العامل ا لأوّل: القدرة على تحديد من هم الآخرون.

العامل الثاني: القدرة على معرفة الآخر، والاعتراف به. وأذهب إلى أبعد من ذلك، فأدعو إلى حمل «قضاياه» وهواجسه وحتى «أجنداته المخبأة». ولعلّ أفضل ما يقوم به اللبنانيّون هو أن تحمل كلّ طائفة الأجندات التي تخبّئها الطوائف الأخرى وتسعى إلى طمأنتها، تماماً كما في العلاقات العائليّة أو الشراكة الناجحة.

وهكذا، بالإضافة إلى ما يحتاجه كلّ مواطن، نلاحظ أنّ لكلّ طائفة أموراً

تعتبرها من أولويّاته، فيما لا ينظر إليها الآخرون بالأهمّية عينها. والكشف عن هذه الأجندات المخبّأة لدى الطوائف اللبنانيّة يفيدنا في ما يجب أن نتفهّمه عندهم ونسعى إلى طمأنتهم فيه، لا بل نسعى إلى مساعدتهم على تحقيقه، إذا كانت لدينا الإمكانيّة على ذلك.

الأجندات والهواجس المخبّأة عند الشيعة

ما يشغل بال الشيعة اليوم:

- تواجدهم على حدود إسرائيل. واضطرارهم إلى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم. وحاجتهم إلى الدعم والسلاح من إيران وسوريا.
- تأثيرهم داخل دائرة صياغة القرار التنفيذيّ. وهذا يعني أن يكون تأثيرهم في صياغة القرار التنفيذيّ مساوياً لتأثير سواهم من الطوائف اللبنانيّة الإسلاميّة أوّلاً والمسيحيّة ثانياً.
- تقبّل الآخرين لخياراتهم المذهبية العقائدية، كولاية الفقيه، وهذا طبعاً ينطبق على حزب الله وليس كامل الطائفة الشيعية.
- اكتساب الشرعيّة الإسلاميّة والتأييد الإسلاميّ، في مسألة الصراع مع إسرائيل وأميركا.
- تحقيق الأرجحيّة السياسيّة والاقتصاديّة في الجنوب اللبنانيّ والبقاع.

الأجندات والهواجس المخبّأة عند السنّة

- استعمال السلاح ضدّهم في بيروت، وتحجيمهم الكامل في صيدا، وتقليص حضورهم السياسي في بيروت وفاعليّتهم في رئاسة الحكومة.
- خوفهم الأمني في بيروت وصيدا، حتّى يثبت الجيش الوطني النيّة والقدرة على حمايتهم، ضمن قرار جماعيّ حكوميّ متوازن طبعاً.
- إقليمياً، الخوف من الهلال الشيعيّ.
- التخلّف الاقتصاديّ الهائل في طرابلس وعكار والضنيّة والبقاع.
- الخوف من تغلغل الأصوليّة السنيّة الأمميّة عبر بوابة الفقر والحرمان، والقهر

والكبت السياسيّ الآتيين خصوصاً من مسلمين آخرين فينتجان حالة «طالبانية» على حدود سوريا في الشمال اللبناني... الشمال في مقابل الجنوب.

الأجندات والهواجس المخبّأة عند المسيحيّين

- الفارق الديمغرافي، والمحافظة على الثقل السياسي، والتوازن المولّد والضامن للحريات.
- الأصوليّات الرائجة في المحيط.
- المحافظة على التنوع الثقافي، وتقدم لبنان العلمي والتقني، والعلاقات الوثيقة بالعرب وأيضاً بالغرب والعالم المتطوّر.
- المحافظة على الكيان اللبنانيّ، واستقلاليّته، وعدم تبعيّته لأيّة دولة أخرى.

الأجندات والهواجس المخبّأة عند الدروز

- الديمغرافيا، والمحافظة على الأرجحية في الشوف وعاليه والتوازن في بعبدا وراشيا وحاصبيا، مقابل الموازنة في تلك الأقضية.
- المحافظة على دورهم في السياسة اللبنانيّة، وعلى الزعامة الدرزيّة التاريخيّة.
- المحافظة على وجودهم ودورهم في المحيط.

كان الفكر السياسيّ الداعي إلى انصهار اللبنانيّين يخشى الكلام على هذه الأجندات المخبّأة. وكان يعتبرها عناصر تفرقة وتباعد بين أبناء الوطن الواحد. وظلّت هذه النظرة إلى الآخر والخوف من الدخول إلى عمق وجوده منبع الخلافات والخصام والحروب. إلاّ أنّنا نرى أنّ الخوف من العلّة لا يشفينا منها. لم نعد بحاجة إلى مسكّنات. ولا نحن بحاجة إلى اعتبار المواربة والتكاذب من أصول الديمقراطيّة التوافقيّة. علينا مجابهة الواقع بما هو واقع، والانطلاق منه في البناء الجديد.

إنّ المقاربة الواقعيّة تقتضي بأن نعلّم شبابنا في المدارس والجامعات أن الاختلاف غنى. وأنّه من طبيعة التنوّع اللبنانيّ. وأنّ معرفة الآخر والاختلاط

به يزيلان المخاوف، ويؤدّيان إلى الاحترام المتبادل. فعلى الجيل الجديد أن يعيَ أن فرادة لبنان وأسباب دوامه ورسوخه تنبع من إرادة اللبنانيّين ونشاطهم ووعيهم. وعليهم أن يعرفوا أنّه من غير إعادة إنتاج الانتماء الوطنيّ لكلّ فرد لا إمكان للوطن أن يعمل ويستمر. ووجود الوعي المشترك للمعتقدات والممارسات المشتركة أو المتنوّعة هو ما يجعل بناء نظام قائم على المشاركة والحوار والوحدة ممكناً.

إيماننا بأنّنا مختلفون، ووعيُنا هذا الاختلاف، هما أساسيّان لبقاءِ كيانِ الدولة وإعادةِ تأسيس الوحدة الوطنية. وفي هذا الموضوع يدعو أحمد بيضون[31] إلى تصوّر لبنان كـ«مشروع قيد التطوير». مشروع لا يمكن أن تنشره جماعةٌ واحدة. فالتقارب البطيء بين مشاريع مختلفة هو ما يصنع لبنان فعلاً.

وفي إحصاء نفّذه المركز الدولي لعلوم الإنسان التابع للأونيسكو (جبيل) في العام 2006، أكد 88 في المئة من المستطلعين أنَّ وجود جماعات لها تقاليد مختلفة يغني البلد ويفيد المجتمع. فالاختلاف هو القيمة الأولى التي نُظرَ إليها كغنىً.

هذا الاختلاف – الغنى يشملُ الحياة العائلية والاجتماعية والروحية. فكل ديانة تتمظهر ثقافياً. ولكلّ انتماء دينيّ، مسيحياً كان أم مسلماً، أبعادٌ اجتماعيّة وثقافيّة، بالإضافة إلى أبعاده الطائفيّة. وبالتالي فإنَّ اللبنانيّين يشتركون في التراث الثقافيّ ذاته الذي ساهمت فيه كلّ جماعةٍ دينيّة من خلال حوارٍ يوميّ يؤدّي في الوقت نفسه إلى بناء خصوصيّةٍ مشتركة.

وهكذا، فجعل المجتمع هو «المطلق الخاص» بكل مواطن (محمد السماك[32])، ورفع رسالة الخصوصية اللبنانية Le Particularisme Libanais إلى مستوى علّةِ وجودِ الوطن، يرفعان الاختلاف والطائفيّة إلى مستوى العامل الأساسيّ في

31. *La Dégénérescence du Liban ou La Réforme orpheline*، المصدر المذكور.
32. الاستغلال الديني في الصراع السياسي، محمد السمّاك، بيروت.
33. المصدر السابق.

الهويّة اللبنانيّة الوطنيّة، ويحفظان الطابع الاستثنائيّ للبلاد. «لبنان يكون وطن الرسالة أو لا يكون» (محمد السماك[33]). وكذلك أشار السينودس من أجل لبنان (تشرين الثاني – كانون الأول 1995) إلى أنَّ «البنية الطائفيّة التداخليّة هي التي تؤمّن تعايشنا الإسلاميّ المسيحيّ، في مناخ من الحرّيّة والمساواة أمام القانون، والتعاون الصريح، فالتعايش هو ما جعل لبنان رسالة وأكثر من بلد، بحسب عبارة البابا يوحنا بولس الثاني، ونموذجاً للشرق كما للغرب»... لذا يجب التفكير ملياً في موضوع إلغاء الطائفية السياسية، والنظر إليها من باب التوحّد لا الانصهار، ومن منظار أنّ الاختلاف من مظاهر الغنى وليس الفرقة والتباعد.

فاللبنانيون يتشاركون في شكلٍ واسع الاحترام المُتبادل للديانتين المسيحيّة والإسلاميّة. وتشيرُ دراسة المركز الدّولي لعلوم الإنسان، التابع لمنظّمة الأونسكو، والتي نفَّذها الباحث الألماني ثيودور هانف[34] في العام 2006 إلى موافقة 77% من المُستَطلَعين على أنَّ «الديانات التوحيديّة كالمسيحيّة والإسلام تؤمن بالله، وتعلّم مبادئ أخلاقيّة واجتماعيّة متشابهة». يبقى التفاهم على محتوى هذه المبادئ، لأنّ طرق التعبير الحقوقيّة – السياسيّة عن القيَم الأساسيّة للأديان تتقاطع وتختلف في الوقت عينه، خصوصاً في صياغتها، وفهمَها، وتطبيقاتها.

انطلاقاً من هذا، على اللبنانيّين أن يفهموا حقيقة بلدهم، ويتمعّنوا بفرادةِ هذا الوطن وشعبه[35]. إلاّ أنّ الواقع يشير إلى أنّهم لا يرسِّخون كفاية الأسباب التي تجعل لبنان في قلب الشرق الأوسط بلداً مميزاً ذا طابع عالميّ[36]. إنّ عدم امتلاك المواطن وعياً كافياً لحقيقة بلده يثبت أنّ النظام السياسيّ والتربويّ كليهما في خلل وخطأ[37]. ولعلّ أفضل ما سمعت في هذا المجال كلام عن لبنان قاله

34. Hanf, Theodor (2007), *E pluribus unum? Lebanese opinions and attitudes on coexistence*, Byblos, Centre International des Sciences de l'Homme, (Lettres de Byblos, 14).
35. Michel Chiha, *Politique intérieure*, p.79.
36. Michel Chiha, *op.cit.* p.282.
37. Michel Chiha, *op.cit.* p.182.

الوزير السابق والنائب الأستاذ أحمد فتفت خلال برنامج تلفزيونيّ صباحيّ يوم 24-01-2010 بأن لبنان بلد مميّز عن محيطه، يعطي الفرد المسلم فيه من الحرّيّة والتقدّم ما يعوّضه أضعاف قبوله بالمناصفة مع المسيحيّين.

وهكذا فإنّ وعيَ كلّ طائفة لتاريخها الخاص له قيمةٌ أساسيّة في المشروع السياسيّ اللبنانيّ: ذلك أنَّ الطريقةَ التي تقاربُ بها الطوائف هويّاتها الخاصة تشترط أن تدرك هذه الطوائف انتماءها إلى التاريخ، وتعرف أنّ هذا الانتماء هو عاملُ جمعٍ لا تفرقة. بمعنىً آخر، انطلاقاً من الهويات الواعيةَ ذاتها، والتي تجد في التاريخ فرصة ممكنة لتحقيق الذات وتطويرها، يمكن مصالحةُ الخاص والعام وخلقُ ديناميكيّة تكافليّة.

كلّ هذا يقتضي أن يكون لدى كل منا «جرس إنذار» داخليّ ينطلق عندما نستشعر أنّ هنالك ما يمكن أن يضايق الآخر، فنبادر إلى السير نحوه للقائه.

وللأحزاب السياسية دورٌ أساسيّ في هذا الإطار. فلبنان يحتاج إلى تطوير التنظيم السياسي فيه، وتراجع التركيبة الإقطاعيّة. ونعني هنا بالإقطاعيّةِ الزبائنيّةَ التي بتجاهلها العميق لحقائق الحياة السياسية المعاصرة تجعل الفرد تابعاً للشخصيّة السياسيّة. فمن واجبات «أبناء الدولة ونخبها» تشجيع الحزب السياسيّ الذي يظهر أنّه حزب بانٍ للدولة، أي حزب قادر على الحكم من ضمن النظام[38]. إضافةً إلى ذلك، تشكّلُ القوى السياسيّة، بما فيها الأحزاب والتيارات، رافعة لبناء التصورات الفكريّة للبنان المستقبل وتوجيهها وتحقيقها، ومن دونها تبقى كلُّ الأفكار والاقتراحات مجرَّدَ نقاش وحوارٍ نخبويّين لا نتيجةَ عمليّة لها ويصبح التنافس السياسيّ صراعاً عبثيّاً على السُلطة.

الحل ليسَ إخفاء الحقيقة الاجتماعية، وتذويب الهُويات، على غرار ما اعتمده اللبنانيّون حتّى الآن. إنّما الحلّ يكون بإحداث التغيير النوعي للعلاقات بينَ الطوائف وبينها وبين الدولة، الذي اقترحناه في هذا الفصل، في إطار البحثِ

38. Michel Chiha, *op.cit.* p. 181.

عن تصوّر جديد يحفظُ رسالة الطوائف الخاصة والوطنيّة، حيث تسمح الدولة لكلٍّ منها بتحقيق قيمتها المضافة.

هذا يظهر أهميّة الحفاظِ على حقوق المجموعات الطائفية في ظلّ عدم الوصول بَعد إلى الحالةِ المدنيّة المبتغاة التي يكون فيها المواطنُ الفرد ركيزةَ السلطَة والعمل السياسي. وهو يؤكّد أيضاً ضرورة أن ترعى الدولة خصوصيات الجماعات وتدعمها، في سبيل إرساء علاقة إيجابية بين الطوائف والدولة، فلا تكون الدولة قامعةً للخصوصيات أو نافيةً لها. وما ندعو إليه معمول به في الكثير من الدول التعددية في العالم التي تركّز على دعم مجموعات مهمشة، من مثل الهيسبانيك من أصول لاتينية، والسود في الولايات المتحدة، والمسلمين في أوروبا.

ومن نافل القول أنّ نموذجَ الدولةِ المركزيّة اليعقوبية Jacobinisme الذي كانت فرنسا تعتمده، والذي نَهلت منه النخبةُ اللبنانية التي أنشأت لبنان الكبير، ليس صالحاً لإدارة التناقضات المجتمعية، ورعاية الخصوصيات، وتنميتها منعاً لانفجارها في أشكال انفصالية وعنفية، على غرار ما حدث في يوغوسلافيا السابقة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وهذا النموذج كان نتيجة لمدٍّ فلسفيٍّ وسياسيٍّ عنوانه «القومية»، وقد عرف انتشاراً واسعاً في أواخر القرن التاسع عشر وحتّى منتصف القرن العشرين، فكانت له ارتداداته في المنطقة العربية ولبنان: القوميات العربية، والسورية، واللبنانية، كما أسلفنا في الفصل الأوّل من هذا الكتاب. غير أنّ الفكر السياسيّ الأنغلوساكسوني الحديث الذي ينطلق من الفرد وحريّـاته وحقوقه وواجبه، أنتج النموذج والأوروبي التعدُّدي الجماعوي الذي وَجَدت فيه دول تعددية كثيرة النظام السياسي الأفضل لبنيتها الاجتماعية، من مثل سويسرا، وبلجيكا، والهند، وألمانيا، والبرازيل، وماليزيا.

هذه الحداثة في الفكر السياسيّ تدفعنا إلى إعادة النظر بطرح «إلغاء الطائفية السياسية». والظاهر أن هناك عقبات كثيرة في طريق تنفيذ هذا الطرح. فإلغاء الطائفيّة السياسيّة، مع الإبقاء على الخلافات الطائفيّة، يعنى حتماً السعي إلى الديمقراطيّة العدديّة. والديمقراطيّة العدديّة غير المقترنة بالثقافة الديمقراطية،

والمحاسبة، والتنظيمات الحزبيّة، والجمعيّات المدنيّة الفاعلة... هي قبليّة تؤدّي إلى إحياء العصبيّات وتأجيجها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ طرح إلغاء الطائفيّة السياسيّة يجابه فوراً بأطروحات تعرقل تطبيقه، من مثل «العلمنة الشاملة» التي تلقى رفضاً قاطعاً عند رجال الدين المسلمين، لتضمّنها الزواج المدنيّ. ويجابه أيضاً بطرح «إلغاء الطائفيّة من النفوس قبل النصوص»، وهو طرح يعني الرفض لانتفاء إمكانيّة إزالة الطائفيّة من النفوس.

إلى ذلك، فقد طرأت عناصر جديدة على النقاش حول إلغاء الطائفية السياسية، إذ أصبح هذا الملف إشكاليةً خلافيةً حتى بين السنّة والشيعة، بعد أن كان إشكاليّة مسيحيّة إسلاميّة. وقد انعكس ذلك في انضمام كتلة تيار المستقبل إلى المسيحيين في رفض اقتراح رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي بإلغاء الطائفيّة السياسيّة في بداية سنة 2010. فتوقيت أي تغيير في النظام، في وجود سلاح بأيدي أحدى الطوائف، يخيف الطوائف الأخرى ويدفعها إلى رفضه. لئلاّ نعود إلى التطبيق الانتقائي لاتفاق الطائف الذي حصل خلال الوجود السوري في لبنان.

فالمطلوب إذن دولة قويّة تحقّق أمرين: حماية المواطن الفرد، وحماية الجماعات التاريخيّة المكوّنة التابع لها هذا المواطن. ولقد عبّر المستَطلَعون جميعهم في الدراسة التي أجراها المركزُ الدوليّ لعلوم الإنسان، عن عدم رضاهم عن الواقع اللبناني الحالي، فميّزوا بين السياسةِ والعَلاقات على مستوَى الشعب. وهم يرون أنّ رجالَ السياسة أنفسهم يشكّلون حاجزاً في وجهِ بناءِ الوحدة الوطنية. فهم في معظمهم لا يجيدون «قراءة الإبرة» التي تعيّن الاتجاهات الصحيحة. من هنا، فإنَّ الدعوات كثيرةٌ إلى اختلاطٍ أكبرَ وتعايشٍ عَمَليٍّ ولقاءٍ يومي. وكتفسير لهذه الظاهرة، فإن المواطن يعتقد بأنّ ادّعاء السياسيّين «حماية حقوق طائفتهم» هو وسيلة لتقوية زعامتهم لا غير.

وانطلاقاً من ذلك، فإنّ خطاباً يَعمل على توضيح الذاكرة الجماعيّة وتطويرها قد يشكِّل عاملاً جامعاً للبنانيّين لا مفرّقاً بينهم. ذلك أنّ وعي اللبنانيّين

هويّاتهم التاريخيّة، وللمشاكل التي اعترضتهم ولم تلقَ حلولاً لديهم، وتوحّدهم في مجابهة الأخطار الخارجيّة (كالموقف من إسرائيل مثلاً أو سواها)، كلّ هذا يقرّب الأفكار بعضها من بعضها الآخر، ويجعل الانتماء إلى الوطن واعياً لا عاطفياً فحسب. وبالتالي فهم يأبون أن تتعرّض إحدى هويّاتهم للإذلال أو للإهانة من أيّ طرف خارجيّ أو داخليّ، لأنّهم يعون أن ذلك يؤدّي حتماً إلى نشوء «هويّات قاتلة»، أي راديكاليّة تبتعد عن التسامح وتلجأ إلى العنف في حلّ تباينها مع الآخرين. وهذا لا يمكن معالجته إلاّ بتحفيز آليّاتٍ للمصالحة وتطويرها عبر فكرة «الهويّات المنفتحة» على نحو ما راقبته الباحثة عيدا كنفاني زهّار[39] في دراسة تناولت بلدة «حصون» الجنوبيّة التي يتعايش فيها الشيعة والموارنة.

ففي هذه البلدة، يتجلّى التعايش بأبهى حلله حيث هناك «أنظمة من التكامل الاقتصادي، والتعاون في المجال الزراعي، والمشاركة الاجتماعيّة المتبادلة في الأعياد والأفراح والأتراح». والاختلاف بينهم لم يؤدِّ إلى خلاف، لأنّه معترف به ومحترم، وهو يغذّي التفاعل بين الطائفتين، ويقوم على «التعلّم العمليّ لديانة الآخر». فالشيعة والموارنة في هذه البلدة يشعرون بأنهم موحَّدون بانتمائهم إلى الأرضِ نفسها. والديانة هنا ثقافة بانية وداعمة لهويّةٍ مُعاشةٍ من خلال المذاهب، والعاداتِ، والشعور المتبادل.

وهذا يقودنا إلى القول إنّه من أجل مقياس درجة التباعد بين الطوائف علينا تمييز «أمكنة التقاء» المسيحيّين والمسلمين. فإذا كانت الحياة العائليّة لكلّ منهم لا تشجّع على التقارب بينهم، فإنّ الاقتصاد وأماكن العمَل تشكّل مواقع لا تتقدم فيها الانتماءات الطائفية على سواها، بل تتدنّى إلى أقصى درجاتها. الاقتصاد يدفع الفرد إلى الشعور بكيان خاص به بعيداً عن انتمائه إلى طائفته وتعلّقه بها، ويعزز التبادل والتداخل والاندماج الاجتماعي. هذا مع اعترافنا بقدرة بعض

(39) Kanafani-Zahar, Aïda, *Liban: le vivre ensemble, Hsoun, 1994-2000*, Paris, Geuthner, 2004.

«الترتيبات» على تسهيل عبور الحدود الطائفيّة. وهي معروفة ومقبولة وإن كان بعضها غير مشرّع أو غير معترف به رسمياً. (الزواج من الطوائف الأخرى، واللقاءات العائليّة، والجمعيّات، والتجاور السكنيّ...).

على أن التعايش الحقيقيّ لا ينمو ويزدهر إلا في بيئة مؤاتية توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة. وهذه البيئة هي عموماً البيئة المَدينيّة. ففي المدينة يستطيع الفرد التخلي أو الابتعاد عن الانتماءات العائليّة والدموية البدائية، وعن المناطقيّة والولاءات التقليدية، التي تشكل أرضاً خصبة للانعزال والتقوقع في «غيتوهات» طائفية ومذهبية وعائليّة تسمح بتشجيع رفض الآخر «المجهول» والخوف منه. ففي المدينة يسهل الاندماج بين اللبنانيّين بفضل قيم الحداثة والعقلنة التي يعزِّزُها النموّ الاقتصاديّ والرسملة وإمكانات الترقّي الاجتماعيّ. ذلك أنّ المصالح الاقتصادية والحياتية والاجتماعية هي عامل جمع أساسيّ يسمح بقبول الآخر، والتعرف عليه بدلاً من السعي إلى إلغائه.

وفي كلّ حال فإنّ هذا التبادل، أيّاً كان نوعه، هو بحاجة إلى قواعد معياريّة تضبط إيقاعه:

أوّلاً: هو بحاجة إلى من يضمنه وينظّمه. وهذا يفترض إقامة حوار مع القوى الفاعلة، وشرح السياسات المنويّ تنفيذها، لا سيما تلك التي تتعلق بالتركيبة السياسية، وتقاسم الحكم، والوظائف الرئيسة، والتفاهمات السياسية، والتوازنات بين الطوائف المختلفة.

ثانياً: وهو بحاجة إلى حكم مركزيّ يقوم بهذا الدور. وإقامة حكم ديمقراطيّ تحتاج إلى قاعدة اجتماعيّة. من هنا ضرورة تحفيز المواطن على الاهتمام بالشأن العام، آخذين بالاعتبار آماله ومخاوفه. «فمن الضروريّ جداً أن يفكّر الشعب بالشأن العام، ومن حقّه أن يعبّر عن هذا التفكير. ومن الطبيعي أن يتشارك وحكّامه في التعبير عن أولويّاته واهتماماته. ولهذا شرط بديهيّ، وهو أن يكون

40. Michel Chiha, *op.cit.* p. 65.
41. Michel Chiha, *op.cit.* p. 77.

الشعب ذا نوعيّة معيّنة »(ميشال شيحا[40]).

والحصول على هذه النوعيّة يتطلّب شرطين: الأوّل تثقيف الشعب وتسهيل حصوله على المعلومات، لأن «القوانين لا قيمة لها إلا بمقدار ما تُفهم وتطاع[41]». و«رسالة السلطة يجب أن تكون واضحةً وأساسيةً، تحدّد للشعب ما يُطلَب منه من أجل خيره، وتشرح له لماذا تسير الأمور في الطريق المرسوم لها ولماذا تتعثّر» (ميشال شيحا[42]). والشرط الثاني تقريب مركز القرار من الفئات التي تطالها القرارات. خصوصاً أنّ عندنا توازناً عاماً في لبنان يجب أن يكون شغلنا الشاغل، وتوازنات محلّيّة، ومنها الأكثر إلحاحاً، والأشدّ حساسية، ذلك الذي نشهده في جبل لبنان، الجبل التقليديّ، حيث غالبيّة السكّان تتعاطى السياسة، من أكبر بلدة إلى أصغر دسكرة. والكلام أيضاً لميشال شيحا[43].

وبعيداً عن المعايير الطائفيّة، هناك «نموذج النجاح الاجتماعي» الذي يرتفع بالمواطن إلى أبعد من التباين الدينيّ. فتقديم صورة الشخصيات الناجحة، التي يحجب نجاحها انتماءها الطائفي، يسمح بتقوية الانتماء والاندماج الوطنيَين: برامج إعادة تأهيل البنى التحتيّة، وإعادة الإعمار، و«المعجزة الاقتصادية»، التي اعتقد البعض أنّه رأى بوادرها تظهر، غداة انتهاء الحرب اللبنانيّة، كانت جميعها تتجسّد خصوصاً في رفيق الحريري، الذي كان من سماته الرئيسية صورة الشخص الذي «صنع نفسه بنفسه» Self made man. وبعض الشخصيات اللبنانية أضحت سفيرة «القيم المشتركة» التي تتصف بها الخصوصية اللبنانية: من رفيق الحريري إلى كارلوس غصن، وروبير معوّض، وجورج افرام، وكارلوس سليم، وحسن كامل الصبّاح، ورمّال رمّال، ومايكل دبغي، وميخائيل نعيمة وأمين معلوف، وأهمهم جبران خليل جبران، وسواهم ممّا لا يتّسع المجال لذكرهم في هذا السياق... «قصص نجاح» تروي هذه الخصوصيّة اللبنانيّة.

هؤلاء الأفراد ارتفعوا إلى مصافّ «المواطنين العالميين». وهم يشكّلون فخراً

42. Michel Chiha, *op.cit.* p.67.
43. Michel Chiha, *op.cit.* p.97.

للبنانيين، وجامعاً لهم، كما أنّهم يثيرون في الشباب اللبنانيّ الرغبة بمحاكاتهم خارج إطار انتماءاتهم الطائفيّة. فالقيم التي تمثلها شخصيات كهذه تتقدم على ما عداها: الصفة العالميّة، الانفتاح على الثقافات الخارجية، إمكانيّة التحرّك الواسع، مجاراة التطوّر السريع، الطموح، النجاح....

ويبدو أنّ إمكانيّة الحصول على موافقة اللبنانيّين تكمن في هذا التنوّع الذي يعطي كلاً منهم حرّيّة اختيار انتماءاته، وقبولها أو رفضها، وإمكانيّة تحديد ميوله ورهاناته الاجتماعيّة والسياسيّة. ليس المطلوب إذن إنكار الفوارق بين اللبنانيّين، بل تحويلها إلى مشروع يعملون عليه. إنّ إمكانيّات الاختيار الحقيقيّ التي يتمتّع بها اللبنانيّ هي التي تحدّد تميّزه عن محيطه.

ونستطيع التأكيد أنّه في الوقت الذي يحقّق فيه لبنان التضامن والاستقرار السياسيّ، يصبح قادراً على خلق أحوال اقتصاديّة تسمح له بالنموّ وبالنهوض بدور فعّال في محيطه. وهذا انطلاقاً من وضع رؤية مشتركة لإحياء الدور اللبنانيّ القائم على التألّق التجاريّ، والمصرفيّ، وعلى الخدمات التي تربط اللبنانيّين بمصالح مشتركة.

المطلوب سياسة انعاش مشتركة اقتصاديّة ونقديّة، موجّهة نحو التجارة الخارجية.

إنّ التوجّه الجديد للسياسة الاقتصاديّة والضريبيّة والماليّة يجب أن يدفع اللبنانيّين إلى العمل المستمرّ، وتحقيق القيمة المضافة، والتنافس، والنموّ، وتحسين مستوى الحياة.

فالتشديد على الناحية الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وعلى تطوير المناطق، هو الذي يقود إلى تصرّف تعاونيّ ويسمح بتحقيق القيم والمصالح المتعدّدة والمتنوّعة.

إنّ مثل هذه الديناميكيّة تحمل في طيّاتها القدرة على امتصاص مخاطر إدخال البلاد في أيّ من الخلافات التي قد تستقطبها إليها الظروف الإقليميّة والدوليّة.

والسؤال المطروح كيف يمكننا أن نحقّق مثل هذه الاستراتيجيّة؟

الفصل الثامن

مسارات التطبيق الكبرى

تجاه البدائل العديدة الممكنة أو الخيارات المتاحة على الصعيدين الخارجيّ والداخليّ، ومن أجل اختيار المناسب واستبعاد غير الملائم، وانطلاقاً من مقترحات إعادة هيكلة الدولة اللبنانيّة لتتناسب والتعقيدات السابقة التي تكلّمنا عليها، فإنّه يضحي لزاماً علينا أن نحدّد المسارات الكبرى الواجب اعتمادها في سبيل الوصول إلى الأهداف المشار إليها سابقاً. وهي ثلاثة مسارات أو طرق منفصلة ومتداخلة في الوقت نفسه:

أوّل هذه المسارات هو إطلاق حوار داخليّ متواصل متخصّص وممأسس (أي يتخذ شكلاً مؤسّساتيّاً). فجعل الإصلاحات ممكنة التحقيق مرتبط بإطلاق الحوار الداخليّ. حوار يتناول الموقف الذي ينبغي أن تعتمده القيادات السياسيّة من أجل التقليل من تداعيات التهديدات الخارجيّة، أيّاً كان مصدرها. وهذا يجب أن يكون عبر «مؤسسة حوار وطني» تشكل الإطار التحضيري والتنفيذي، بينما لجنة الحوار تكون سلطة التوجيه والقرار... إلى أن يأتي مجلس الشيوخ.

والواقع أنّ لبنان اليوم أشبه ما يكون بسفينة شراعيّة لا محرّك لها ولا ربّان فيها، تقودها الرياح والتيارات المائيّة إلى حيث تشاء لا إلى حيث يرغب ركّابها. فالقوى السياسيّة-الطائفيّة فشلت في إدارة «الوضعيّة اللبنانيّة الصعبة».

وغرقت بين الانقسامات الخارجيّة والأزمات الداخليّة. وإذا شئنا أن نستدرك هذا الفشل، ونقدّم حلولاً مناسبة للمعادلات الجيوبوليتيكيّة الصعبة (الداخليّة والخارجيّة)، أو إذا رغبنا بتحديد مسارات الاتجاهات الكبرى ومصائر الأمور في لبنان، أو سعينا إلى توضيح الاستراتيجيّات العميقة التي يعتمدها اللاعبون المحلّيون أو الخارجيّون، فليس علينا سوى تحليل مسار هذه الأمور جميعها، على المستويين الداخليّ والخارجيّ، وتفعيل الديناميكيّات المطلوب اعتمادها لمواجهة كلّ المستجدّات.

من هنا أهميّة إيجاد إرادة سياسيّة وطنيّة طوعيّة، غير مفروضة، مهمّتها اكتشاف الإمكانات والموارد اللبنانيّة وإدارتها، واتخاذ القرارات الداخليّة المطلوبة، وتحديد الفرص المتاحة في المحيطين الإقليميّ والمحلّيّ وترتيبها بحسب أهميّتها. وهذا كلّه لا يكون إلاّ بالحوار الداخليّ الواعي والهادئ والبعيد عن المزايدات. حوار يطمئنّ إليه جميع الأفرقاء. غايته الوصول إلى القاسم المشترك لا إحراج الأطراف الآخرين، أو السعي إلى الاستئثار بالقرار والسلطة وفرض الرأي. وهذا كلّه لا يحصل إلاّ عبر «مؤسسة الحوار الوطني». لأنّه من الضروريّ أن نبدّل المواقف والاستراتيجيا بما يتلاءم والتطوّرات الداخليّة والإقليميّة والعالميّة. ولعلّ المثال الأقصى على ما نذهب إليه هو موقف رئيس الحزب التقدّمي، وليد جنبلاط، الذي لا يثبت على حالة واحدة إنّما يتغيّر ويتبدّل مع الظروف الداخليّة والإقليميّة والدوليّة والذي يذكرنا بقول السياسي الفرنسي ادغار فور Edgard Faure Ce n'est pas la girouette qui tourne, mais le vent (ليست الدوارة هي التي تدور، بل الريح).

ثاني هذه المسارات هو إعادة النظر في الميثاق الوطنيّ، لا من حيث التوازنات الطائفيّة، إنّما على قاعدة «إعادة ترسيم الحدود» بين الدولة والمواطنين والطوائف. هذا يعني، على الصعيد العمليّ، السعي إلى جعل الطوائف تقبل بحياديّة الدولة عن صراعاتها أو تنافسها أو اتّجاهاتها المختلفة. والاتفاق على تسوية تعترف باختلافات الطوائف وعدم حياديّتها فتجعلها تضع لنفسها قواعد لا يمكنها

أن تتخطّاها في تعاملها مع الآخرين: من مثل عدم جرّ الوطن إلى حروب ناتجة عن قرار فرديّ، وعدم الانخراط في أنشطة تهدف لتدمير الآخرين أو إيذائهم أو عرقلتهم في تحقيق طموحاتهم، كما كان يحصل عندما تتفرّد أيّ طائفة في اعتماد استراتيجيّات تناقض استراتيجيّات الطوائف الأخرى. والمطلوب هو الجمع بين بنية «فوقيّة» تدير كفاءات الطوائف وقدراتها، وبنية محليّة تهتمّ بمسائل الحياة اليوميّة، وبالسياسة الأمنيّة الداخليّة من غير أن يؤدّي ذلك إلى الخروج على مراقبة الدولة.

وثالث هذه المسارات هو الاستفتاءات على اعتبارها آليّة لبتّ الخيارات الكبرى وأفضل الطرق لزيادة المشاركة المباشرة للشعب. فلقد أظهرت الديموقراطية البرلمانية محدوديتها في جوانب عديدة، لا سيما في أوقات الأزمات. ولكنها تبقى، كما قال شرشل، الأقل سوءاً بين الأنظمة السياسيّة الأخرى. واللبنانيون مدعوّون، أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، إلى التفكير باستمرار بتطوير نظامهم السياسي، لأن لبنان هو «مشروع قيد التطوير». من هنا ضرورة التفكير بإجراء استفتاءات حول الأمور الأساسيّة والمصيريّة، وعلى أساس الوطن بكامله، أو الطوائف، أو المناطق بعد تحقيق اللامركزيّة، وذلك بحسب المسائل المطروحة.

هذه الاستفتاءات تشمل الحقوق الأساسية للمواطن، والالتزام المحايد للدولة، وتوزيع السلطات بين الحكم المركزيّ والمناطق وصلاحيات كلّ منها، وتقسيم المناطق. على أن يتمّ الاتفاق أوّلاً على الخيارات الأساسية التي تحدِّد لاحقاً الخيارات البنيوية والتنظيمية.

رابع المسارات هو زيادة إعطاء الشعب أو المكونات السياسية الأصغر (قضاء أو تجمع أقضية مثلاً أو عدد محدد من التواقيع) حق المبادرة حيث يسمح بالتقدم بمبادرات، مقترحين تغيير ما في الدستور والقانون.

وإذا لم يتمّ اتفاق على رؤية موحّدة عبر هذه المسارات، وبعيداً عن الطريقة اللبنانية في تسويات الاختلافات والتباينات، فإنّ البلاد ستتجّه إلى نوع من

التقسيم، أو الانفصال الحبّيّ في أفضل الأحوال.

وخامس المسارات هو في مواكبة مستمرة عربية ودولية تقنية وسياسية ودبلوماسية للحوار، من أجل إعادة هيكلة النظام في لبنان... لأن هذا ما علمنا إياه التاريخ: لا حل في لبنان من دون اتفاق الخارج والداخل.

وسادس المسارات هو في إعطاء رئيس الجمهورية مقداراً أكبر من حق نقض القوانين والمراسيم التي قد تطغى عليها، في بعض الأحيان، المصالح السياسية أو الشعوبية أكثر من الوطنية.

الفصل التاسع

رسالة لبنان وقيمته المضافة
لماذا مصلحة اللبنانيين في البقاء معاً؟

قبل الوصول إلى الخاتمة، في قلوب اللبنانيّن جميعهم، وأنا واحدٌ منهم، كلام يحبّون أن يذكروه ويجاهروا به. وصورة لهم ولوطنهم يرغبون أن تبقى في أذهانهم فينقلوها لأبنائهم وأحفادهم. إنّه الكلام على لبنان الرسالة، وصورة هذا الوطن الذي نادوا به في البقاع الأربع من الأرض.

بكلام آخر، لماذا علينا أن نحقّق الكيان اللبنانيّ؟ وهل الأفضل لنا أن نقيم كياناً مستقلاً، أم أن يلتحق كلّ منّا بإحدى الكيانات الخارجيّة؟ ماذا يقدّم لبنان لأبنائه ولدول العالم المتسابقة عليه، فيما لو أخذ اللبنانيّون بالدعوة التي أوجّهها لهم في هذا الكتاب: «الالتزام المحايد»؟

لقد حمل المسيحيّون في لبنان همّ نشر حقوق الإنسان، والديمقراطيّة، ومواكبة الحضارة الحديثة في بلدهم، وتأثّر بهم المسلمون اللبنانيّون، ثم حملوا معاً هذه القيم إلى المشرق العربيّ... وإذا نحن أخفقنا في هذه المهمّة فسينبري غيرنا للقيام بهذا العبء-الرسالة.

ولقد خلق اللبنانيّون صورة لبلدهم، لا تقوم على التنوّع فحسب. بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فجعلوا تنوّعهم تفاعليّاً: فهناك شخصية إسلاميّة متأثّرة بالشخصية المسيحيّة، وكذلك هناك شخصية مسيحية متأثرة بالشخصية

الإسلامية. إنّه التعايش الديناميكيّ. وإذا نحن تخلّينا عن هذه المهمّة فإنّ أحداً في هذا المشرق لن ينبري للقيام بهذا العبء–الرسالة.

كتب رينيه ماهو، المدير السابق للأونيسكو في العام 1975، عن لبنان النموذج الحضاريّ، المنبثق مباشرة من طبيعة لبنان المركّبة: «تسامح دينيّ وإيديولوجيّ ظلّ سائداً حتى الفترة الأخيرة. نزوع دائم إلى التفاهم وتبادل الأفكار. حكمة فطرية تسمح للترتيبات والتسويات أن تولد من رحم المواجهات الحادة. وأخيراً انفتاح على العالم ودعوة إلى العالمية في مجتمع شديد التنوّع. وإذا كنا مقتنعين جميعاً بأن هذه قيم حضاريّة مشهود للبنانيّين بها، فإنّه يغدو من واجبنا عدم التسليم بأنّ منبع هذه القيم قد ينضب يوماً ما».

إنّ قيمة لبنان المضافة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنوّع والتعدّديّة. ورسالته يجب ألاّ تحجب عنه حقيقته. وحقيقته تسير في اتجاهين: بنيوي وثقافي.

الاتجاه البنيويّ هو اتجاه براغماتي ينطلق من الفلسفة الألمانية في تشكيل الأمم: وهو ضروريّ لضمان حياة اللبنانيّين. فهو على علاقة بالأرض وبالهويّة الثقافيّة اللبنانيّة المتعدّدة الأوجه.

فعلى الرغم من كلِّ التوتُّرات والأزمات التي عصفت بلبنان، فإنَّ تاريخ البلاد يظهرُ أن اللبنانيين رغبوا دائماً بالمحافظة على رابطٍ عضويّ فيما بينهم: إذ يبقون في سعي حثيث للبحث عن تجربة في العيش معاً. حتّى أصبحت التعدديّة جزءاً لا يتجزّأ من طبيعة لبنان واللبنانيّين. فالوجود اللبنانيّ يرتكزُ على فعل الإيمان هذا، الذي لم تنجح الضغوط الخارجية ولا الهيمنات على اختلاف أنواعها في خنقه.

الاتجاه الثقافي وهو اتجاه إراديّ volontariste ينطلق من الفلسفة الفرنسيّة في نشوء الأمم: وهو الذي يجعل من لبنان «أكثر من وطن، إنّه رسالة[44]» على حدّ تعبير قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. ويجعل منه أيضاً عامل استقرار.

وفي الواقع، إنَّ لبنان بالنسبة للعرب والمسلمين، هو الناقل لأفكار الحرية،

44. السينودس الخاص من أجل لبنان، «المسيح رجاؤنا»، الفقرة 19، ص.11.

وإمكانيّة التعايش، والحياة المشتركة. حتّى وإن لحقت بالحريّة فيه بعض الشوائب، بمعنى أنّها محكومة بضرورات التوازن بين المجموعات اللبنانيّة، ومكبّلة بضرورة الاختيار الدائم بين الحرية الفردية والاستقرار الإستراتيجي. ويشكل لبنان، بالنسبة لمحيطه العربي، كما أجاد في وصفه رئيس الحكومة القطرية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، «رئة الحرية والحداثة».

نزوع نحو العالميّة، وروح إنسانيّة شاملة، صاغتا الشخصيّة اللبنانيّة. فلبنان مساحة توازن بين المحلّيّ والعالميّ، ونظام سياسيّ يوفّق بين احترام حقوق الفرد واحترام حقوق الطوائف. فالمسيحيّون والمسلمون محكومون بنقل رسالة التعايش الدينيّ والمدنيّ.

وإذا كانت الشراكة المسيحية الإسلامية خاصّيّة من خصائص لبنان، فإن فكرة كيانٍ لبنانيّ مميّز في محيطه الشرق أوسطيّ تعني خلق ذاكرة مشتركة، والمجاهرة بوجود فسحة يتقرّر فيها مستقبل الحرية، والتعدّديّة والتسامح والحوار. والواقع أنّ قضيّة العيش المشترك أضحت التحدّي الرئيس، في وقت بات فيه الشرق الأوسط في قلب الاهتمام العالمي. ولبنان تالياً يمثل حاجة ماسّة ورهاناً حيوياً: ففي منطقة تشهد أكثر فأكثر عدم استقرار بسبب «الهويات القاتلة»، يبرز لبنان كآخر حصن في الصراع ضد تنامي العنف والسلطوية والتطرّف. لذا على المسلمين والمسيحيين اللبنانيّين ترسيخ رسالتهم كشعب سلام وأخوّة، من أجل بثّ ثقافة جديدة بين الأديان، تدين أيّ شكل من أشكال العنف المُمارس باسم الدين، ثقافة تروّج للمصالحة، والغفران، والعدالة، والتضامن. كلّ هذا اختصره السفير التركيّ في لبنان في مقابلة مع جريدة **النهار** في أيلول 2009 «عادة يقال إن سلام لبنان يأتي من سلام المنطقة، أمّا أنا فأقول العكس بأنّ سلام المنطقة يأتي من سلام لبنان».

وفي الوقت نفسه يحملُ لبنان شهادةً للإسلام في كونه دين تعايش. وهذا ما تحتاجه في شكلٍ عميق الأقليّات الإسلاميّة في أوروبا. فهي تعاني في بعض الأحيان من اتجاهاتٍ عنصريّة رافضة للآخر المسلم، متأثّرة بالصورة الخاطئة التي

تظهرها الأصوليّة عن الإسلام. وللبنان دور كبير في تظهير الصورة الحقيقيّة للعالم العربيّ، ، وتطوير علاقاته بالعالم الأوروبيّ. ولعلّ المدرسة المارونيّة، في أواخر القرن السادس عشر، أوّل من قام بنقل الشرق وثقافته ولغته وتاريخه إلى جامعات الغرب.

إن لبنان أيضاً، وكما وصفه جورج نقاش، «أقل المجتمعات لا إنسانيةً في العالم»، بلدٌ تطيب فيه الحياة. إنه، وفي شكل أساسيّ، نمط حياة قائم على حبّ الحياة، وعلى تنوع نسيجه الاجتماعيّ، وقدرته الفريدة على الانفتاح والتكيّف. لقد كان البلد المنارة «للعروبة المتنوّرة». ورسالته أن يبقى كذلك. وقيمته المُضافة تجعله وازناً عند محيطه المباشر وفيه. وهو بالنسبة للمسيحيين مساحة يحصلون فيها على وزن وحرية أكثر مما لو كانوا منصهرين في كياناتٍ أخرى. ويتمتّعون بقدرة اقتصاديّة إقليميّة أكبر مما لو كانوا متقوقعين على ذاتهم أو حتّى متوجّهين نحو أوروبا أو أميركا. وفي الواقع كان تنوّع المجتمع اللبنانيّ حاضناً للازدهار في محيطه العربيّ. وتميز لبنان عندما أصبح تقاطع طرق اقتصادياً مالياً وسياحياً وإنسانياً. إنه يشكل تحدّياً أمام العالم العربيّ والإسلاميّ الذي يشلّه نقص الحريات وسلطة التقاليد، ويمثل للمسلمين مساحةً للتنمية الاجتماعيّة وللحرية لا يمكن أن تتأمّن لهم في تصوّرٍ آخر. إنه أرضيّة صالحة للتنمية الإنسانيّة وللإبداع على كلّ المستويات:

فهو الحاضن لحقوق الإنسان والمواطن في منطقة هي بحاجة ماسّة لهذه المفاهيم.

وهو المتميّز بتربية ذات مستوى عالميّ، وبحريّة تعبيرٍ لا تتوفّر في أيّ موضع في العالم العربيّ، وبتحفيزٍ على الخلق الفنيّ والثقافيّ والفكريّ. شعبه نشيط، طموح، مقدام، ورائد.

خاتمة

تتوفرُ حالياً في لبنان فرصٌ كثيرة مؤاتية للتغيير، وظروف ملائمة، إذ هو محطّ اهتمام دوليّ وعربيّ غير مسبوق. والتغيير بحاجة إلى آليّة. والواضح اليوم أنّ الطوائف بغالبيّتها باتت تعي قيمة الكيان اللبنانيّ وأهميّته. ونحن نشهد بعض التغييرات الداعية للتفاؤل، بالرغم من مناخ الحذر الذي لا يزال سائداً في بعض الأوساط، نتيجة للاضطرابات التي حصلت في الأعوام الأخيرة. فقد أظهرت دراسة للأمم المتحدة للتنمية سنة 2006، أنّ مؤشر الحذر بين اللبنانيين كان وقتها شبه معدوم. وهذا المؤشر، كما تلاحظ الدراسة، مؤثر في تقييم نضج الشعب وإرادته في العيشِ المشترك، وتشبّثه بالاستقرار والتنمية. هذا الوعيَ للمنافع، التي قد تجنيها كلُّ مجموعةٍ من العيش المشترك، في بلدٍ ديموقراطيّ تعدديّ موحَّد، هو مؤشّر قويّ على إمكانيّة إنشاء دولة الحق وتعزيزها، شرط أن ترافقه سياسة متفهمة، تعايشيّة، توفيقيّة. واكتساب الوعي هذا يؤدي إلى أن يربح الوطن من خلال الديموقراطيّة والتسامح. وعلى الرغم من كلّ الاضطرابات التي حصلت، يبقى لبنان أكثر ديموقراطيّةً وتسامحاً من البلدان العربيّة كلِّها.

هذا التطوّر نابع من أنّ المسيحيّ اللبنانيّ بات يشعر في عمق كيانه أنّه مشابه للمسلم اللبنانيّ، أكثر من مشابهته للمسيحيّ في الغرب أو في أيّ بلد عربيّ آخر. وكذلك هي حال المسلمين والدروز. ونقاط التشابه والتقاطع بين اللبنانيّين

تشكّل أرضاً خصبة للدفع قُدُماً في تطوير التنوّع من ضِمن الوحدة.

فالسنّة اليوم يضطلعون بدور طبيعيّ في الدفاع عن الصيغة اللبنانية، ورعاية الوطن، وتعزيز مقام رئيس الجمهورية المارونيّ. وهم أكثر اتجاهاً نحو الكيانيّة اللبنانيّة، خصوصاً بعد زلزال اغتيال الرئيس رفيق الحريري. من هنا الشعار المعبّر لكتلة تيار المستقبل «لبنان أولاً». والمسيحيون يتطلّعون أكثر نحو محيطهم ويستعيدون بذلك القدرة على القيام بدورهم في هذا المحيط. وهو دور تتجاوز أهمّيّته حجمهم الديموغرافيّ. والشيعة يبذلون الكثير في سبيل منح لبنان القوة الرادعة في وجه إسرائيل. والدروز يبقون هم أيضاً الأفضل للتوازن على المدى الطويل، ومنع هيمنة طائفة على الطوائف الأخرى.

إلى ذلك، فقد أنجبت القيم المجتمعية اللبنانية أجيالاً نخبويّة بارزة، في الوطن وخارجه. وهي ديناميكية، ذات قدرة تجديدية، تتكيف وتنجح في أيّ مكان من العالم، وتتجاوز اهتماماتها الشؤون السياسيّة إلى الأمور الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهر العديد من المثقّفين والفنّانين اللبنانيين عبر العالم مواهب الشعب اللبنانيّ وقدراته الخلاّقة.

نحن اليوم أمام التحدّي الأكبر: بناء لبنان يحمل مشروعاً موحّداً. وبناء وطنٍ قابل للحياة والاستقرار والازدهار. نحن بحاجة أن ننأى بوطننا عن الخلافات، والفوضى، واستعمال العنف، وغياب الدولة، والتأخر في التنمية، والاعتداء على البيئة.

باختصار، هل نستطيع أن نبني «لبنان الآخر»؟

لبنان الآخر

صورة في ذهني عن لبنان قابل للحياة، وقادر على الاستمرار. لعلها أكثر من ذلك. إنّها الأهداف التي أعتبر أنّ علينا كلبنانيّين أن نسعى إلى تحقيقها. ومن أجل خدمتها وضعت هذا الكتاب. والاقتراحات التي تقدّمت بها استلهمتها من «هذا اللبنان». ولعلّ ما أختم به هذا الكتاب هو الهمّ الذي أحمله حيال هذا

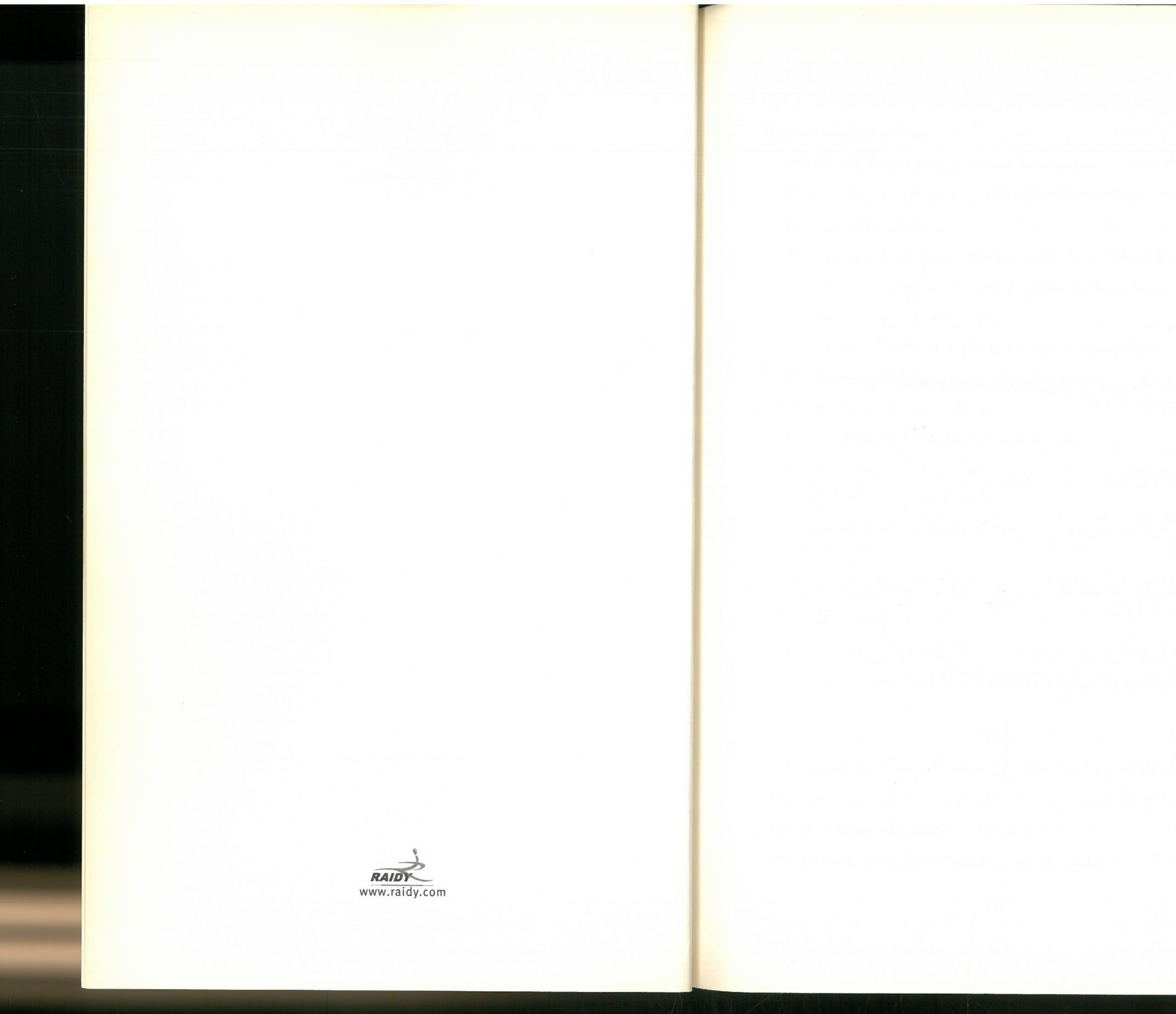
الوطن. إنّه «اللبنان الآخر» الذي أسعى إلى تحقيقه، وأدعو كلّ لبنانيّ مخلص إلى الإيمان به والنضال من أجله.

- لبنان واعٍ لأمنه، واستقراره، ومصالحه، ورسالته.
- لبنان واقعيٌّ ومتواضع، يعي مواطن الضعف فيه والفرص المتاحة له.
- لبنان منتج ومتجدّد.
- لبنان يغري شبابه، ويجذب النخب فيه إلى الشأن العام، وليس فقط إلى التجارة. ويستطيع أن يجد الوسائل العمليّة لتحقيق رغبة من يسعى إلى الحقل السياسيّ من أبنائه النخبة.
- لبنان يحترم البيئة، ويدرك غناه في هذا المجال، خاصة بالمياه.
- لبنان جدير باللبنانيّين: أرباب عمل، مثقّفين، مقدامين، قادرين على بناء وإدارة مؤسّسات عالية الجودة.
- لبنان يضمن تنوّعُ الطوائف فيه حرّيّته وتعايشَه.
- لبنان الواعي لخصائص المجموعات فيه، والضامن لوجودها، والقادر على ترجمة ذلك في الحياة اليوميّة.
- لبنان تكون دولته مثالاً للتوحّد، والوحدة المتطوّرة، والالتزام بالرسالة، والكفاءة.
- لبنان حيث الواقعيّة، وروح التسويات، والتكيّف مع الظروف، تشكّل دستوره المتطوّر.
- لبنان يستطيع أن يتخطّى الأزمات الكبرى، ويتوصّل دائماً إلى التسويات السليمة، ويعطي الوقت الكافي لإزالة أيّ غموض، ويتوصّل إلى الحلول المناسبة.

***

لقد صنعنا في الأمس الأصعب، أي خلق لبنان والمحافظة على كيانه والحريات ومدى واسع في الديموقراطية والازدهار، تعالوا نصنع اليوم الأهم: الاستقرار والديمقراطية المسؤولة والإنماء المتوازن.

لبنان الاستقرار بعد لبنان الاستقلال ومعه وفي سبيله.


RAIDY
www.raidy.com

من ميشال شيحا – واضع الدستور اللبنانيّ – إلى ميشال أسمر، مؤسّس الندوة اللبنانيّة، وصولاً إلى الرئيس فؤاد شهاب... محاولاتٌ رائدة لتناول الكيان اللبنانيّ ودراسة ركائزه، قدِّر لها أن تتعثَّر في معترك النزاعات، وتصنع بالتالي من لبنان مشروع وطن لم يكتمل.

... من الدستور اللبناني إلى الميثاق الوطنيّ، إلى اتفاق الطائف، واتفاق الدوحة، تسوياتٌ فرضتها ظروف وموازين قوى مرحليّة أبقت لبنان في مهبّ الريح...

فما البديل؟ ومتى يستقرّ لبنان؟

في هذا الكتاب، دعوة صادقة وموضوعيّة إلى استخلاص العبر من التاريخ المعاش ورؤية جريئة للبنانٍ مستقرّ ترسم الملامح الأساسيّة لنظامٍ ينطلق من الطوائف ويتخطاها، وخارطة طريق للإرتقاء بالوطن إلى كيانٍ منيع ودولة مدنية جامعة تقوم على إرادة التلاقي عند اللبنانيين جميعاً! فرصةٌ لاستكشاف وطنٍ على مستوى طموحاتنا... وطن يسير أخيراً بخطى ثابتة نحو الاستقرار!

روجيه ديب وزير سابق في حكومة الوحدة الوطنية سنة 1991. له مقالات ودراسات سياسية واقتصادية تركّز على آفاق مستقبل لبنان واللامركزية وتعزيز العيش المشترك.

عضو في "الفريق اللبناني للحوار" وفي "الفريق الوطني للحوار الإسلامي - المسيحي". شارك في عدد من المؤتمرات المتعلقة بلبنان والشرق الأوسط وبالحوار الإسلامي - المسيحي في لبنان، سويسرا، القاهرة، فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

ناشط أيضاً في القطاع الخاص ومؤسّس ومدير شركة نير إيست كونسلتنغ غروب (NECG) منذ عام 1982، وهي شركة مختصة في مجال الإستشارات التنظيمية والإستراتيجية وإدارة الطاقة البشرية والتوظيف.



ISBN 978-9953-74-284-7